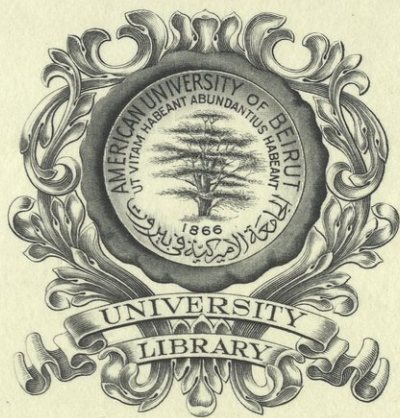


A. U. B. LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT





توليد صالح النور
لنور ٢٢٢١٧٧





وزارة التعليم

مجموعة

الداخات والانتخابات الثانية

من

العراق وبرطانيا

الجزء الرابع

اشرف على جمعها

السيد ابراهيم معروف
رئيس الملاحظين
في الدائرة السياسية

الدكتور حسن الراوي
المدير العام للدائرة الحقوقية

طبعة الحكومة - بغداد

١٩٦١





341.2567
I 65 ma A

V. 4

وزارة الخارجية

مجموعة

المعاهدات والاتفاقيات الثنائية

بين

العراق وبريطانيا

الجزء الرابع

—: o:—

أشرف على جمعها

السيد ابراهيم معروف
رئيس الملاحظين
في الدائرة السياسية

الدكتور حسن الراوى
المدير العام للدائرة الحقوقية

مطبعة الحكومة - بغداد

١٩٦١

5125116
128 2887
287



مِنَ الْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ



قد مَجِّه

قِيَّة لَتَشَاءُ تَلِيغًا لَفِي لَوَاعِ تَلِيغًا لَهَا

نِيَّة

لِيَا لِيَا لِيَا لِيَا لِيَا

وَالِهَا لِيَا

—:5:—

لِيَا لِيَا لِيَا لِيَا

وَالِهَا لِيَا لِيَا لِيَا
قِيَّة لَقَدْ لَقَدْ لَقَدْ لَقَدْ

لَقَدْ لَقَدْ لَقَدْ لَقَدْ
لَقَدْ لَقَدْ لَقَدْ لَقَدْ
لَقَدْ لَقَدْ لَقَدْ لَقَدْ

لَقَدْ لَقَدْ لَقَدْ لَقَدْ

1281

٢٠

اتفاقية بين دائرة بريد المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى واريوندا وبين دائرة بريد العراق

خاصة بتبادل الحوالات البريدية

وقع عليها في بغداد بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢١

وفي لندن بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٢٢

اتفاقية بين دائرة بريد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا وبين دائرة بريد العراق خاصة بتبادل الحوالات البريدية

وقع عليها في بغداد ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢١
وفي لندن بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٢٢

المادة الاولى

يجري بصورة منتظمة تبادل الحوالات البريدية بين المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وإيرلندا وبين العراق .

المادة الثانية

تضطلع دوائر التحويل وحدها دون غيرها بخدمات الحوالات البريدية بين
البلدين المتعاقدين وبالنسبة للمملكة المتحدة تكون دائرة التحويل تلك الخاصة
بلندن وبالنسبة للعراق تلك الخاصة بالبصرة .

المادة الثالثة

يعبر عن الحوالات البريدية الصادرة في العراق لغرض الدفع في المملكة
المتحدة بالعملة البريطانية ويعبر عن الحوالات الصادرة في المملكة المتحدة لغرض
الدفع في العراق بالعملة الهندية .

ويحدد الرصيد الذي تستحقه دائرة من اخرى عن حساب الحوالات البريدية
لاي شهر معين عن طريق تحويل اصغر الاعتمادين الى عملة اعتماد الاكبر على
اساس معدل اسعار التحويل - للباون الاسترليني - الروبية - السائدة في
الشهر المذكور .

المادة الرابعة

تكون لكل من دائرتي بريد البلدين المتعاقدين الصلاحية في ان تحدد عن
طريق الاتفاق المشترك الحد الاعلى لمبلغ كل من الحوالات البريدية الصادرة في بلد
كل منهما . ويجب ان لا يتجاوز الحد الاعلى لهذا المبلغ (٤٠) باونا استرلينا
او اقرب معادل لهذا المبلغ بنقد بلد الاصدار .

المادة الخامسة

يكون لكل من دائرة البريد البريطانية ودائرة بريد العراق الصلاحية في أن تحدد من وقت لآخر اسعار العمولة التي تستوفي على الحوالات البريدية التي تصدرها كل منهما ، على ان تقوم كل دائرة بابلاغ الدائرة الاخرى باسعار العمولة المثبتة هذه وكذلك باية تغيرات تجري عليها . وتكون العمولة عائدة لدائرة الاصدار الا ان دائرة البريد البريطانية تدفع الى دائرة بريد العراق نصفاً من واحد بالمائة ($\frac{1}{2}$ بالمائة) من مبلغ الحوالات البريدية الصادرة في المملكة المتحدة والمدفوعة في العراق كما تقوم دائرة بريد العراق بدفع نسبة مماثلة الى دائرة البريد البريطانية عن الحوالات البريدية الصادرة في العراق والمدفوعة في المملكة المتحدة .

وتكون الحوالات البريدية المرسلة الى اسرى الحرب او المرسلة من قبلهم معفاة من جميع الاجور .

المادة السادسة

على المتقدم بطلب ارسال حوالة بريدية ان يعطى ، ان امكن ، اللقب والاسم الاول (الاسم الشخصي) الكاملين ، او على الاقل الحرف الاول من الاسم الاول (الاسم الشخصي) ، لكل من المرسل (بكسر السين) والمرسل اليه ، او اسم الشركة المرسلة (بكسر السين) او المرسل اليها وكذلك عنوان كل من المرسل (بكسر السين) والمرسل اليه . وفي حالة عدم امكان اعطاء الاسم الاول (الاسم الشخصي) او الحرف الاول منه فيجوز مع ذلك اصدار الحوالة على مسؤولية المرسل .

المادة السابعة

لايجوز اصدار الحوالات للمرة الثانية الا من قبل ادارة البريد الكائنة في بلد الدفع على ان يكون ذلك وفقاً للانظمة الموضوعة او التي سيجري وضعها في ذلك البلد .

المادة الثامنة

في حالة الرغبة في تصحيح خطأ حصل في اسم المرسل اليه او في اعاده دفع مبلغ الحوالة الى المرسل يقدم طلب من قبل المرسل الى الدائرة الرئيسية في البلد الذي اصدرت فيه الحوالة .

المادة التاسعة

لا يجوز إعادة دفع الحوالة بآية حال من الاحوال مالم يجر التثبيت او لا بواسطة الدائرة الرئيسية في البلد الذي تكون فيه الحوالة قابلة - للدفع من ان الحوالة لم يجر دفعها ومن ان الدائرة المذكورة تخول باعادة الدفع .

المادة العاشرة

تبقى الحوالات قابلة للدفع في كل بلد لمدة اثني عشر شهرا بعد انتهاء الشهر الذي صدرت فيه الحوالة وتعود مبالغ كل الحوالات البريدية التي يجرى دفعها ضمن المدة المذكورة الى ادارة بلد الاصدار وتصبح ملكا لها .

المادة الحادية عشرة

يجوز لمرسل الحوالة البريدية ان يحصل على اشعار بدفع الحوالة وذلك بدفعه مقدماً ، كريح يعود حصراً لادارة بلد الاصدار ، اجرة محددة مساوية لتلك المستوفاة في ذلك البلد عن الاشعارات الخاصة بتسليم المراسلات المسجلة .
ويكون الاشعار بالدفع على شكل استمارة تكون وفقاً للنموذج الملحق بهذه الاتفاقية (الملحق آ) او مشابهة له .

ويجري اعداد الاشعار بالدفع من قبل الدائرة القائمة بالدفع ثم يحال مباشرة الى دائرة الاصدار اما من قبل دائرة الدفع او من قبل دائرة التحويل التابعة لبلد الدفع .
وترسل اشعارات الدفع الخاصة بـ (الحوالات بالواسطة) بواسطة دوائر التحويل التابعة للبلدين ويجب ان ترسل كافة الطلبات الخاصة باشعارات الدفع والمقدمة بعد اصدار الحوالات بالطريقة نفسها .

المادة الثانية عشرة

تقوم كل دائرة تحويل بابلاغ الدائرة الاخرى ، بكل بريد ، بالمبالغ المتسلمة في بلدها لدفعها في البلد الآخر وتستعمل الاستمارتان (ب) و (ج) لهذا الغرض .
ولغرض الحيلولة دون حدوث مصاعب في حالة فقدان النسخة الاصلية لاحدى القوائم تقوم كذلك كل دائرة ، بكل بريد ، بارسال صورة ثانية من القائمة المرسل في البريد السابق .

المادة الثالثة عشرة

يجب ان تحمل كل حوالة مدرجة في القوائم رقما (يدعى «الرقم الدولي»)
يبتديء في كل شهر بالرقم آ .

وتحمل بنفس الطريقة كل قائمة رقم تسلسل يبتديء بالرقم ١ في كل سنة .

المادة الرابعة عشرة

تكون الحوالات البريدية المرسلة من بلد الى آخر خاضعة بالنسبة للاصدار
والدفع للقواعد المعمول بها في بلد الاصدار او بلد الوصول ، حسبما تكون عليه
الحال ، بالنسبة لاصدار ودفع الحوالات البريدية الداخلية .

المادة الخامسة عشرة

اية قوائم مفقودة ينبغي ان يقدم طلب بها فورا من قبل دائرة التحويل التي كان
ينبغي ارسال هذه القوائم اليها . وترسل دائرة التحويل المرسلة (بكسر السين)
في مثل هذه الاحوال وبدون تأخير الى دائرة التحويل المستلمة (بكسر اللام)
صورة من القائمة مصدقة حسب الاصول لهذا الغرض .

المادة السادسة عشرة

تدقق القوائم بعناية من قبل دائرة التحويل التي ارسلت اليها هذه القوائم
ويجري تصحيحها عند احتوائها اخطاء ظاهرة . ويجري تبليغ الاخطاء الى دائرة
التحويل المرسلة (بكسر السين) .

في حالة اكتشاف اخطاء او امور غير اصولية في القوائم يتعذر تصحيحها من
دون الاتصال بالدائرة المرسلة ترسل الدائرة المستلمة اشعارا بهذا الخصوص
ويوقف ارسال الحوالات البريدية الداخلية المدرجة في القوائم والتي حدثت احوار
مخالفة للاصول بشأنها ريثما يرد الجواب .

المادة السابعة عشرة

تقوم دائرة التحويل المستلمة حال وصول القوائم اليها باعداد حوالات بريدية
داخلية باسماء المرسل اليهم وبالمبالغ المحددة في القائمة او بما يعادلها بنقود البلد
الذي يجرى فيه الدفع ومن ثم تقوم بارسال هذه الحوالات البريدية الداخلية الى
الاشخاص المرسلة اليهم او الى الدوائر التي تقوم بالدفع وذلك حسب الترتيبات
المعمول بها في بلد الدفع .

المادة الثامنة عشرة

تقوم كل دائرة تحويل في نهاية كل شهر باعداد وارسال ما يلي الى الدائرة الاخرى .

١ - قائمة تبين تفاصيل كل الحوالات التي قامت بتحويل الدائرة الاخرى باعادة دفعها الى المرسلين (بكسر السين) الاصلين (راجع الملحق د) .

٢ - قائمة تبين تفاصيل كافة الحوالات الصادرة من قبل الدائرة الاخرى والتي لم يجز دفعها ضمن مدة اثني عشر شهرا بعد نهاية شهر الامدار وانتقلت بذلك ملكيتها الى بلد الامدار (راجع الملحق هـ) .

وتقوم دائرة التحويل المستلمة بتدقيق جداول الحوالات المعاد دفعها (الملحق د) والحوالات اللاغية (الملحق هـ) وتقوم عند الضرورة بابلاغ الدائرة المرسله باية تغييرات او تصحيحات قد تدعو الضرورة الى اجرائها .

المادة التاسعة عشرة

تقوم ادارة العراق في نهاية كل شهر بادراج التفاصيل التالية في الحساب العام الشهري المقدم الى لندن .

المقيد لحساب المملكة المتحدة .

مبلغ السماح المتبادل (راجع المادة الخامسة) .

المبلغ الكلي للحوالات البريطانية (آ) المخول باعادة دفعها و (ب) التي اصبحت لاغية خلال الشهر .

المقيد لحساب العراق .

مجاميع القوائم المستلمة في العراق خلال الشهر .

مبلغ السماح المتبادل .

المبلغ الكلي للحوالات العراقية (آ) المخول باعادة دفعها و (ب) التي اصبحت لاغية خلال الشهر .

المادة العشرون

إذا أصبحت في أي وقت أية من الإدارتين مدينة إلى الأخرى على حساب الحوالات البريدية برصيد يتجاوز الف باون استرليني تحول الإدارة المدينة فوراً إلى الدائرة الأخرى عند انتهاء الأشهر الستة التي تلي المدة المشمولة بالحساب العام المنقضى يصبح أخرى انتهاء الأشهر الستة التي تلي المدة المشمولة بالحساب العام المنقضى يصبح منذ ذلك الحين خاضعاً لفائد قدرها ٧ بالمائة في السنة .

المادة الحادية والعشرون

إذا رغبت دائرة بريد العراق في إرسال مبالغ عن طريق الحوالة البريدية بواسطة دائرة البريد البريطانية إلى أية من المستعمرات البريطانية والدول الأجنبية وغيرها من البلدان التي يجري بينها وبين دائرة البريد البريطانية تبادل الحوالات البريدية فيجوز لها أن تفعل ذلك شريطة استيفاء الشروط التالية : -

(أ) تقوم دائرة بريد العراق بالأشعار بمبالغ هذه الحوالات المرسلة «بالواسطة» إلى قسم الحوالات البريدية في دائرة البريد العامة في لندن التي تقوم بالأشعار ثافية إلى دوائر التحويل في بلدان الدفع .

(ب) يجب أن لا يتجاوز مبلغ أية من هذه الحوالات المقدار الأعلى المحدد للحوالات البريدية الصادرة في المملكة المتحدة إلى بلد الوصول .

(ج) تدرج تفاصيل الحوالات المرسلة «بالواسطة» أما بالجبر الأحمر في نهاية قوائم الأشعار الاعتيادية المرسلة إلى لندن أو في صفحات مفصلة على أن يجري إدخال المبلغ الكلي للحوالات المرسلة «بالواسطة» ضمن المبالغ الكلية لهذه القوائم .

(د) يجب أن تبين بأكمل صورة ممكنة أسماء وعناوين المرسل إليهم بما في ذلك أسماء مدن وبلدان الدفع .

(هـ) تعطي دائرة بريد العراق كسماح لدائرة بريد لندن نسبة مئوية (راجع المادة ٥) على الحوالات المرسلة «بالواسطة» مساوية للنسبة المئوية المستوفاة على الحوالات المدفوعة في المملكة المتحدة على أن تقيد دائرة لندن لحساب دائرة بلد الدفع نسبة مئوية على الحوالات المرسلة «بالواسطة» مساوية للنسبة المئوية المستوفاة على الحوالات الصادرة في المملكة المتحدة ، كما تخضع لقاء خدمات الوساطة التي تقدمها من مبلغ كل حوالة يجبري الأشعار

بها ثمانية عمولة خاصة يجري تحديدها من قبل دائرة البريد البريطانية .
(و) عند اعادة دفع حوالة مرسلة «بالواسطة» الى المرسل لاتعاد العمولة المستوفاة عن خدمات الوساطة .

وتقوم دائرة البريد البريطانية باسعار ادارة العراق باسماء البلدان التي لها تعامل معها بالحوالات البريدية ويحدد المبلغ المأخوذ به بالنسبة لكل بلد وباسعار العمولة التي تستقطعها لقاء خدمات الوساطة التي تقوم بها .

المادة الثانية والعشرون

تخول كل من دائرة البريد البريطانية ودائرة البريد العراقية سلطة الاخذ باية قواعد اضافية (ان لم تكن مخالفة للانظمة الواردة في هذه الاتفاقية) لتحقيق مزيد من الضمان ضد التديليس او لتحسين سير العمل بصورة عامة . الا انه ينبغي الاشعار بجميع هذه القواعد الاضافية بصورة متبادلة .

المادة الثالثة والعشرون

تخول كل ادارة بصورة مؤقتة وعند نشوء ظروف غير اعتيادية تبرر ذلك بوقف خدمات الحوالات البريدية كلها او جزء منها شريطة ان يرسل اشعار بذلك فورا الى الادارة الاخرى وعند اقتضاء الضرورة يرسل الاشعار بوقف الخدمات برقيا .

المادة الرابعة والعشرون

تعتبر هذه الاتفاقية نافذة المفعول ابتداء من اليوم الاول من شهر نيسان ١٩٢١ ويجوز انهاؤها عن طريق الاشعار بذلك قبل ستة اشهر تقويمية من قبل اي من الطرفين .

كتب بنسختين في لندن في اليوم السادس عشر من كانون الثاني ١٩٢٢ وفي بغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٢١ .

اجياد (؟)

اف كيلاواي

وزير المواصلات والاشغال

المدير العام لبريد صاحب الجلالة

اتفاقية بين دائرة بريد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
ودائرة بريد العراق خاصة بتبادل الحوالات البريدية .
وقع عليها في بغداد بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢١
وفي لندن بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٢٢

مواد اضافية للاتفاقية اعلاه وقع عليها في لندن بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٢٧
وفي بغداد بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٢٧ .

ابلغت من قبل وزارة خارجية صاحب الجلالة البريطانية بتاريخ ٢٠ كانون
الاول ١٩٢٧ .

تم الاتفاق بين المدير العام لادارة بريد بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا
ووزارة اشغال ومواصلات العراق على الآتي :-

المادة الاولى (ب)

يشمل تعبير بريطانيا العظمى الوارد في هذه المواد الاضافة ايرلندا الشمالية
وجزر القنال وجزيرة (مان) .

المادة الثانية

بحري بين بريطانيا العظمى والعراق تبادل الحوالات البريدية البرقية بمبالغ
لا تتجاوز الحد الاعلى المسموح به للحوالات البريدية العادية .

المادة الثالثة

تبين كل من ادارتي البريد في البلدين الى الادارة الاخرى الدوائر التي
تقل بقيامها بتبادل الحوالات البريدية البرقية .

المادة الرابعة

يطلب من مرسل الحوالة البريدية البرقية ان يدفع اضافة الى المعمولة الخاصة
بالحوالة البريدية الاعتيادية كلفة (برقية الاشعار) من بلد الى آخر . ويستوفي عن
برقية الاشعار بموجب السعر المؤجل (اي نصف السعر الاعتيادي) وتكون هذه
البرقية خاضعة لكافة الشروط التي تنظم ارسال البرقيات المقبولة بهذا السعر الا اذا
فضل المرسل الاوراق بكامل السعر الاعتيادي او بالسعر الثلاثي (ثلاثة اضعاف) في
الحالات المستعجلة للغاية . ولا يجوز ارسال برقيات الاشعار بالاسلكي .

ويزود المرسل بومل (او شهادة اصدار) يبين فيه المبلغ المحول والاجور
الستوفاة .

وبالاضافة الى الاجور الميينة اعلاه يحتفظ كل من الادارتين المتعاقبتين
لنفسهما بحق استيفاء اجرة اضافية من المرسل عن كل حوالة برقية تقوم
باصدارها وتحتفظ بهذه الاجرة وتحدد مقدارها الادارة القائمة بالاصدار .

المادة الخامسة

(آ) ترسل جميع برقيات الاشعار الخاصة بالحوالات المستحقة الدفع في بريطانيا
الى دائرة الوصول بواسطة دائرة البرق المركزية في لندن كما ترسل كافة
برقيات الاشعار المستحقة الدفع في العراق بواسطة دائرة التحويل
في بغداد .

(ب) يجري اعداد كل برقية اشعار وفقا للنموذج التالي :-

(1)	(2)	(3)
(or L.C.D.)		
L.C.O. (or L.C.F.)	Mandat 123	Birminghame
(4)	(5)	
Joseph Allen	Coralsheaf (or caratestop	
(6)	(7)	
John Fuller. Grand Hotel	To Pay Your Passage.	

(١) تعليمات اضافية تستعمل فقط عندما يدفع عن البرقية مقدما وبالسعر
الموَّجل ويجب وضع الرمز في بدء البرقية . وعند ارسال البرقية
بالسعر الثلاثي (اي ثلاثة اضعاف) يجب ان يستعاض عن الاشارة L.CO.O.
بالكلمة «مستعجل» وعند دفع قيمة الجواب مقدما يجب اظهار الاشارة
R P بين الحروف L. C. O. والكلمة (MANDAT.)

(٢) رقم تسلسل الحوالة المدخل في دائرة التحويل في محل الرقم المدخل
في دائرة الاصدار . وينبغي ان يبدأ تسلسل الارقام المستعملة في دائرة
التحويل بالرقم (١) في اول يوم من شهر كانون الثاني من كل سنة .

- (٣) دائرة الدفع .
- (٤) اسم المرسل .
- (٥) الكلمة الرمزية الدالة على المبلغ المرسل بالاسترليني بالنسبة للحوالات الموجهة لبريطانيا العظمى او العملة الروبية بالنسبة للحوالات الى العراق . وتعين الرموز المستعملة بالاتفاق بين الادارتين المتعاقبتين .
- (٦) اسم وعنوان المرسل اليه .
- (٧) ملحوظة خاصة الى المرسل اليه . ان وجدت .
- واذا كان المرسل اليه امرأة فينبغي وضع كلمة «السيدة» او «الآنسة» قبل اللقب حتى ولو كان اللقب مصحوبا بالاسم الاول (الشخصي) باستثناء الحالات التي يكون فيها ايراد الاسم او الصفة او اللقب او المنصب الرسمي او المهنة الا بوضوح على شخصية المرسل اليه بحيث تكون هذه الاضافة لامرر لها .
- (ج) لا يجوز ان يعبر عن اسم المرسل ولا المرسل اليه بحروف مختصرة او بعنوان مختصر مسجل الا انه يجوز استعمال عنوان مختصر مسجل للدلالة على عنوان المرسل اليه وينبغي في هذه الحالة وضع كلمة «بواسطة» (٢/٥) بين اسم المرسل اليه والعنوان المسجل وذلك بالشكل التالي :-
- «جون فولر بواسطة أجاكس» . وعلى المرسل ان يتحمل النتائج في حالة كون عنوان برقية الاشعار او عنوان المرسل اليه غير صحيح او غير كاف لضمان الدفع للشخص المقصود .
- (د) اذا كان المقصود بالحوالة البريدية البرقية ان يراجع عنها المرسل اليه في دائرة البريد فينبغي كتابة الكلمتين Post Restante بدلا من العنوان بعد اسم المرسل اليه . وفي حالة عدم ذكر هاتين الكلمتين فينبغي ان يفترض بأن الحوالة يقصد ايصالها من قبل البريد الى المرسل اليه او ارسال اشعار بوصولها الى المرسل اليه .
- (هـ) في حالة رغبة المرسل في تسلم «اشعار الدفع» فيجب ادخال الكلمتين Advise Payment (اشعروا بالدفع) في اول نص برقية الاشعار اي قبل اسم المرسل . ويجب في هذه الحالة على دائرة التحويل التابعة لبلد الدفع ان تتخذ ما يلزم لارسال اشعار بالدفع بالبريد الى دائرة التحويل التابعة لبلد الاصدار لايصاله الى المرسل .

(و) يسمح لمرسل الحوالة البريدية البرقية عند الدفع بالاجور الاعتيادية او المؤجلة (اي نصف الاعتيادية) او المستعجلة . حسبما تكون عليه الحال . بالكلمات الاضافية المطلوبة لادخال اية ملحوظة قصيرة في برقية الاشعار الرسمية قد يرغب في ارسالها الى المرسل اليه . الا انه ينبغي دفع الاجرة الاعتيادية الكاملة عن الجواب المراد الدفع عنه مقدما .

المادة السادسة

عند تسليم برقية اشعار داخلية في دائرة البرق المركزية في لندن او في دائرة التحويل في بغداد . حسبما تكون عليه الحال يجب أن يجري التثبت أولاً من ان رقم تسلسل الحوالة المشعر بها هو الرقم التالي في التسلسل الخاص ببلد المنشأ ومن ثم يجب الابراق بالتفاصيل تحت نفس الرقم الى دائرة الدفع المقصود .

المادة السابعة

عند ورود برقية اشعار الى دائرة الدفع ينبغي اعداد حوالة بريدية (او اشعار بوصول الحوالة) وايصالها الى المرسل اليه . وينبغي ان يبلغ المرسل اليه في نفس الوقت . باية ملحوظة خاصة كتبها اليه المرسل وذلك اما في استمارة برقية عادية او في قسيمة متصلة بالحوالة البريدية البرقية ويمكن فصلها عنها .

المادة الثامنة

تطبق الشروط الدولية العامة المتعلقة بالبرقيات المؤجلة (اي التي يستوفي عنها نصف الاجور الاعتيادية) وكذلك انظمة اتفاقية البرق الدولية (تعديل لشبونة) او اية انظمة قد تحل محلها على كل البرقيات المرسلة بخصوص الحوالات البريدية . كما تطبق في تحديد الاجور المستوفاة عن هذه البرقيات وفي التعويض عن هذه الاجور .

المادة التاسعة

كما هي الحال بالنسبة للحوالات البريدية العادية . تقيد ادارة بلد الاصدار لحساب ادارة بلد الدفع نصفاً من واحد بالمائة من مبلغ الحوالات البريدية البرقية المشعر بها . وتدرج لهذه الغاية الحوالات البريدية البرقية من قبل دوائر التحويل المختصة في قوائم اشعار « بنفس الطريقة التي تدرج فيها الحوالات البريدية العادية ولكن في صفحات منفصلة وتحت عنوان « مبلغة برقية » ويجري ادخال مبالغ هذه الحوالات ضمن المبالغ الكلية للقوائم . ويجب ان يبين في القائمة رقم تسلسل دائرة التحويل لكل حوالة وكذلك رقم التسلسل المعطى للحوالة في دائرة الاصدار .

المادة العاشرة

عند وصول قوائم الاشعار لدائرة التحويل التابعة لبلد الوصول تجرى بدقة
مقابلة بريقات الاشعار التي جرى تسلمها مع الفقرات الخاصة بها المدرجة في
القوائم . وفي حالة وجود اية اختلافات بين المبالغ المدرجة في القوائم وتلك
المعبر عنها برموز في بريقات الاشعار او وجود اية اجور مخالفة للاصول فينبغي
ابلاغ ذلك الى بلد الاصدار وبموجب برقية مدفوعة خاصة بالادارة ان لزم الامر .

المادة الحادية عشرة

في حالة حدوث خطأ او تدليس بالنسبة لاية حوالة فان مسؤولية خسارة ناجمة
عن ذلك فيما عدا خسارة الاجور البرقية تتحملها الادارة التي ارتكبت في بلدها
الخطأ أو التدليس . وفي حالة تعذر تعيين الادارة التي ارتكبت لديها الخطأ أو
التدليس او في حالة وقوع خطأ او تدليس بالنسبة لبرقيات الاشعار المرسلة
بواسطة اسلاك الدول الوسيطة او شركات الاسلاك البرقية فان مسؤولية اية
خسارة حاصلة . باستثناء خسارة الاجور البرقية . يجري تحملها مناصفة بين ادارتي
البريد في بريطانيا العظمى والعراق .

المادة الثانية عشرة

تكون الحوالات البريدية البرقية خاضعة في النواحي الاخرى لنفس الشروط
التي تخضع لها الحوالات البريدية الاعتيادية .

المادة الثالثة عشرة

تعتبر نصوص المواد الاضافية اعلاه نافذة المفعول اعتباراً من اليوم الاول من
شهر شباط ١٩٢٦ .

كتب بنسختين ووقعت في لندن في اليوم الخامس والعشرين من حزيران ١٩٢٧
وفي لندن في اليوم الخامس والعشرين من شهر تموز ١٩٢٧ .

(محل الختم) (توقيع) دبليو - ميكل - تومسون . (توقيع) م . امين زكي .

الملحق (آ)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا

اشعاراً بدفع حوالة بريدية

يشهد الموقع اذناه بان مبلغا قدره
وهو مبلغ الحوالة البريدية المرقمة
المصدرة من قبل دائرة
بتاريخ ١٩٢٢ لاأمر
السيد / السيدة / الانسة
قد تم دفعها حسب الاصول بتاريخ ١٩٢٢
الطابع التوقيع مدير دائرة البريد

ينبغي التوقيع على هذا الاشعار من قبل الموظف القائم بالصرف ومن ثم وضعه في
غلاف وارسله باول بريد الى منشأ الحوالة .

دائرة بريد - البصرة

اليوم من ١٩٢

قائمة بالحوالات البريدية الصادرة في العراق والمستحقة الدفع في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا والاماكن الواقعة ما وراها .

الى مراقب دائرة الحوالات البريدية . لندن

رقم القائمة

رقم الصحيفة

ينبغي ملء هذه الاعمدة في دائرة التحويل العراقية

ينبغي ملء هذه الاعمدة في دائرة الحوالات البريدية - لندن

الرقم الدولي للحوالة البريدية	رقم الحوالة البريدية الاصلية	تاريخ الحوالة البريدية الاصلية	الدائرة المصدرة للحوالة البريدية	الاسم الكامل للمرسل	الاسم الكامل للمرسل اليه	العنوان الكامل للمرسل اليه	المبلغ بعملة العراق	سعر التحويل	مبلغ الواجب دفعه بالعملة البريطانية	رقم الحوالة البريدية الداخلية	دائرة الدفع	ملاحظات
							عانة	روية	بني شلن باون			

الى مدير دائرة البريد - البصرة .

القائمة رقم قائمة الحوالات البريدية الصادرة في

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا وما وراها من المناطق الواجة الدفع في العراق .

دائرة الحوالات البريدية . لندن .

اليوم من شهر ١٩٢

ينبغي ملء هذه الاعمدة في دائرة التحويل العراقية

ينبغي ملء هذه الاعمدة في دائرة الحوالات البريدية - لندن

الرقم الدولي للحوالة البريدية	رقم الحوالة البريدية الاصلية	تاريخ الحوالة البريدية الاصلية	الدائرة المصدرة للحوالة البريدية	الاسم الكامل للمرسل	المبلغ بالعملية البريطانية	سعر التحويل	مبلغ الواجب دفعه بالعملية العراقية	رقم الحوالة البريدية الداخلية	دائرة الدفع	ملاحظات
					بني شلن باون	عانة	روبية			

الملحق (د)

قائمة الحوالات البريدية الصادرة في العراق والمخول باعادة دفعها من قبل دائرة لندن خلال شهر ١٩٢

الرقم الدولي للحوالة	الرقم الاصلي للحوالة	تاريخ الاصدار	دائرة الاصدار	المبلغ	الملاحظات
				بني شلن باون	

قائمة بالحوالات البريدية الصادرة في المملكة المتحدة والتي خول باعادة دفعها من قبل دائرة العراق خلال شهر ١٩٢

الرقم الدولي للحوالة	الرقم الاصلي للحوالة	تاريخ الاصدار	دائرة الاصدار	المبلغ	الملاحظات
				بني شلن باون	

- ١٨ -

الملحق (هـ)

قائمة بالحوالات الصادرة في العراق والتي اصبحت لاغية خلال شهر ١٩٢

الرقم الدولي للحوالة	الرقم الرسمي للحوالة	تاريخ الاصدار	دائرة الاصدار	المبلغ	ملاحظات
				بني	شلتن
				بلاون	

قائمة بالحوالات الصادرة في المملكة المتحدة والتي اصبحت لاغية خلال شهر ١٩٢

الرقم الدولي للحوالة	الرقم الرسمي للحوالة	دائرة الاصدار	تاريخ الاصدار	المبلغ	ملاحظات
				بني	شلتن
				بلاون	

معاهدة تحالف وبروتوكول

بين

العراق - بريطانيا

موقع عليها في بغداد في ١٠/١٠/١٩٢٢

و ٣٠ - ٤ - ١٩٢٣

(الغيت بمعاهدة سنة ١٩٣٠)

معاهدة تحالف وبروتوكول

بين

صاحب الجلالة البريطانية

جلالة ملك بريطانيا من الجهة الواحدة

وصاحب الجلالة العراقية

وجلالة ملك العراق من الجهة الاخرى

بما ان جلالة ملك بريطانيا قد اعترف بفصل بن الحسين ملكا دستوريا على العراق وبما ان جلالة ملك العراق يرى من مصالحة العراق ومما يوول الى تامين سرعة تقدمها ان يعقد مع جلالة ملك بريطانيا معاهدة على اسس التحالف .

وبما ان جلالة ملك بريطانيا قد اقتنع بان العلاقات بينه وبين جلالة ملك العراق يمكن تحديدها الا انه باحسن وجه وهو عقد معاهدة تحالفية كهذه تفصيلا لها على اية وسيلة اخرى فبناء على ذلك قد عين المتعاقدان الساميان وكيلين نهما مفوضين لاجل القيام بهذا الغرض وهما .

من قبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار امبراطور الهند .

السير برسي زكريا كوكس دجي . سي . ام جي . جي . سي . اي . اي . اي .
كي . سي . اس . اي المعتمد السامي والقنصل جنرال لجلالة ملك بريطانيا في العراق .
ومن قبل جلالة ملك العراق .

صاحب السماحة والفخامة السير السيد عبدالرحمن افندي جي . بي . اي رئيس الوزارة ونقيب اشراف بغداد اللذان بعد ان تبلغ كل منهما اوراق اعتماد الاخر ووجدها طبقا للاصول الصحيحة المرعية قد اتفقا على ما يأتي :-

المادة الاولى

بناء على طلب جلالة ملك العراق يتعهد جلالة ملك بريطانيا بان يقدم في اثناء مدة هذه المعاهدة مع التزام نصوصها ما يقتضي لدولة العراق من المشورة والمساعدة بدون ان يمس ذلك بسيادتها الوطنية . يمثل جلالة ملك بريطانيا في العراق بمعتمد سام وقنصل جنرال تعاونه الحاشية الكافية .

المادة الثانية

يتعهد جلالة ملك العراق بان لا يعين مدة هذه المعاهدة موظفا ما في العراق من تابعة غير عراقية في الوظائف التي تقتضى ارادة ملكية بدون موافقة جلالة ملك بريطانيا وستعقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية •

المادة الثالثة

يوافق جلالة ملك العراق على ان ينظم قانونا اساسيا ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب ان لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة وان ياخذ بعين الاعتبار ورغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة وحرية ممارسة جميع اشكال العبادة بشرط ان لا تكون مخلة بالاداب والنظام العموميين وكذلك يكفل ان لا يكون ادنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية او دين او لغة ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران او مساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها لتعليم اعضائها بلغاتها الخاصة على ان يكون ذلك موافقا لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق ويجب ان يعين هذا القانون الاساسي اصول الدستورية التشريعية كانت او تنفيذية التي ستنبع في اتخاذ القرارات في جميع الشؤون المهمة بما فيها الشؤون المرتبطة بمسائل الخطط المالية والنقدية والعسكرية •

المادة الرابعة

يوافق جلالة ملك العراق وذلك من غير مساس بنصوص المادتين ١٨ و ١٧ من هذه المعاهدة على ان يستدل بما يقدمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة بواسطة المعتمد السامي في جميع الشؤون المهمة التي تمس بتعهدات ومصالح جلالة ملك بريطانيا الدولية والمالية وذلك طول مدة هذه المعاهدة •

ويستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي الاستشارة التامة في ما يؤدي الى سياسة مالية ونقدية سليمة ويؤمن ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق ما دامت تلك الحكومة مديونة لحكومة جلالة ملك بريطانيا •

المادة الخامسة

لجلالة ملك العراق حق التمثيل السياسي في لندن وغيرها من العواصم والاماكن الاخرى مما يتم عليها الاتفاق بين الفريقين السامين المتعاقدين وفي الاماكن التي لا ممثل فيها لجلالة ملك العراق يوافق جلالاته على أن يعهد الى جلالة ملك بريطانيا

بحماية الرعاية العراقيين فيها و جلالة ملك العراق هو الذي يصدر التصديق على اوراق اعتماد ممثلي الدول الاجنبية في العراق بعد موافقة جلالة ملك بريطانيا على تعيينهم .

المادة السادسة

يتعهد جلالة ملك بريطانيا بان يسعى بادخال العراق في عضوية جمعية الامم في اقرب ما يمكن .

المادة السابعة

يتعهد جلالة ملك بريطانيا بان يقدم من الامداد والمساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ما يتفق عليه من وقت الى اخر الفريقان المتعاقدان الساميان وتحدد بينهما اتفاقية منفردة لتعين مقدار هذا الامداد وهذه المساعدة وشروطها وتبلغ هذه الاتفاقية الى مجلس جمعية الامم .

المادة الثامنة

لا يتنازل عن اراضي ما في العراق ولا تؤجر الى اية دولة اجنبية ولا توضع تحت سلطتها بأي طريقة كانت الا ان هذا لا يمنع لجلالة ملك العراق من ان يتخذ ما يلزم من التدابير لاقامة الممثلين السياسيين الاجنبيين ولاجل القيام بمقتضيات المادة السابعة .

المادة التاسعة

يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك بريطانيا ويكفل تنفيذها في أمور العدالة لتأمين مصالح الاجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الاجنبية او العرف ويجب ان توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة وتبلغ الى مجلس جمعية الامم .

المادة العاشرة

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقد اتفاقيات منفردة لتأمين تنفيذ المعاهدات او الاتفاقيات او التعهدات التي قد تعهد جلالة ملك بريطانيا بان تكون نافذة في ما يتعلق بالعراق و جلالة ملك العراق متعهد بأن ينهي المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها . وتبلغ هذه الاتفاقيات الى مجلس جمعية الامم .

المادة الحادية عشرة

يجب ان لا يكون ميزة ما في العراق للرعاية البريطانية او لغيرهم من رعايا الدول الاجنبية الاخرى على رعايا اية دولة هي عضو في جمعية الامم او رعايا اية دولة مما قد وافق ملك بريطانيا بموجب معاهدة على ان يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن اعضاء الجمعية المذكورة (وتشمل كلمة رعايا الدولة الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة) في الامور المتعلقة بالضرائب او التجارة او الملاحة او ممارسة الصنائع والمهن او معاملة السفن التجارية او السفن الهوائية الملكية وكذلك يجب أن لا تكون ميزة ما في العراق لدولة من الدول المذكورة على الاخرى فيما يتعلق بمعاملة البضائع الصادرة منها او المصدرة اليها ويجب ان تطلق حرية مرور البضائع وسط اراضي العراق بموجب شروط عادلة.

المادة الثانية عشرة

لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع اعمال التبشير او للمداخلة فيها او لتمييز مبشر ما على غيره بسبب اعتقاده الديني او جنسيته على ان لا يخل تلك الاعمال بالنظام العام وحسن ادارة الحكومة .

المادة الثالثة عشرة

يتعهد جلالة ملك العراق بأن يساعد بقدر ما تسمح له الاحوال الاجتماعية والدينية وغيرها على تنفيذ كل خطة عامة تتخذها جمعية الامم لمنع الامراض ومقاومتها ويدخل في ذلك امراض النبات والحيوان .

المادة الرابعة عشرة

يتعهد جلالة ملك العراق بان يتخذ الوسائل اللازمة لسن نظام للآثار القديمة في خلال اثني عشر شهرا من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ويكفل تنفيذه ويكون هذا النظام موسسا على القواعد الملحقة بالمادة ٤٢١ من معاهدة الصلح الموقع عليها في سبفر في ١٠ اغسطس سنة ١٩٢٠ فيقوم مقام النظام العثماني السابق للآثار القديمة ويضمن المساواة في مسائل تحرى الآثار القديمة بين رعايا جميع الدول من اعضاء جمعية الامم ورعايا اية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة على ان يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتع بها فيما لو كانت من ضمن اعضاء الجمعية المذكورة .

المادة الخامسة عشرة

تعقد اتفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين، ينص فيها من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا الى حكومة العراق ما يتفق عليه من المرافق العمومية وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانيا مساعدة مالية حسبما تقتضيه الحاجة في العراق من وقت الى آخر وينص فيها من جهة اخرى على تصفية حكومة العراق تدريجيا جميع الديون المتكبدة في هذا السيل وتبلغ هذه الاتفاقية الى مجلس جمعية الامم .

المادة السادسة عشرة

يتعهد جلالة ملك بريطانيا على قدر ما تسمح له تعهداته الدولية بأن لا يضع عقبة ما في سبيل ارتباط دولة العراق لمقاصد كمركية او غيرها مع من يرغب في ذلك من الدول العربية المجاورة .

المادة السابعة عشرة

في حالة وقوع خلاف ما بين الفريقين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة يعرض الامر على محكمة العدل الدولي الدائمة المنصوص عليها في المادة ١٤ من عهد جمعية الامم . واذا وجد في حالة كهذه ان هنالك تناقضا في المعاهدة بين النص الانكليزي والنص العربي يعتبر النص الانكليزي المعمول عليه .

المادة الثامنة عشرة

تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حالما تصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي وتظل معمولا بها لمدة عشرين سنة . وعند انتهاء هذه المدة تفحص الحالة فاذا ارتأى الفريقان الساميان المتعاقدان لم يبق من حاجة اليها يصير انهاؤها ويكون امر الانهاء عرضة للتشيت من قبل جمعية الامم ما لم تدخل المادة السادسة في حيز التنفيذ قبل ذلك التاريخ وفي الحالة الاخيرة يجب ان يبلغ اشعار الانهاء الى مجلس جمعية الامم ولا مانع للفريقين الساميين المتعاقدين من اعادة النظر من وقت الى آخر في شروط هذه المعاهدة وشروط الاتفاقيات

المنفردة الناشئة عن المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ نقصد ادخال ما يترأى مناسبه من التعديلات
حسبما تقتضيه الظروف الراهنة انذ وكل تعديل يتفق عليه الفريقان المتعاقدان
الساميان يجب ان يبلغ الى مجلس جمعية الامم .

يجب ان تبادل توافيع التصديق في بغداد . وقد وضعت هذه المعاهدة بالانكليزية
والعربية وستبقى صورة منها لكل من اللغتين مودعة في خزانة سجلات الحكومة
العراقية كذلك صورة بكل من اللغتين في خزانة سجلات حكومة جلالة ملك بريطانيا
ولليان قد وقع الوكيلان المفوضان المختصان هذه المعاهدة وأثبتا ختميهما عليها .

عملت في بغداد عن نسختين اثنتين في اليوم العاشر من تشرين الاول سنة الف
وتسعمائة واثنتين وعشرين ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة
الف وثلثمائة واحدى واربعين هجرية .

عبدالرحمن

نقيب اشراف بغداد

ورئيس وزراء الحكومة العراقية

المعتمد السامي

لجلالة ملك بريطانيا في العراق

نحن الموقعان ادناه المفوضان احدهما من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانيا
والآخر من قبل صاحب الجلالة ملك العراق قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في ثلاثين
نيسان سنة ١٩٢٣ م الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة
١٣٤١ هجرية بعد أن فوضنا بموجب الاصول لاجل التوقيع على البروتوكول الآتي
الملحق بمعاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة في اليوم العاشر من شهر
نشرين الاول سنة ١٩٢٢ م الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة
١٣٤١ هجرية .

- بروتوكول -

قد تم التفاهم بين الفريقين الساميين المتعاقدين على انه رغما على نصوص
المادة (١٨) يجب ان تنتهي المعاهدة الحالية عند صيرورة العراق عضوا في جمعية
الامم وعلى كل حال يجب ان لا يتأخر انتهاؤها عن اربع سنوات من تاريخ ابرام
الصلح مع تركيا وليس في هذا البروتوكول ما يمنع عقد اتفاقية جديدة لاجل تنظيم
ما يكون بعد ذلك من العلاقات بين الفريقين الساميين المتعاقدين ويجب الدخول في
المفاوضات بينهما لاجل ذلك الغرض قبل انتهاء المدة المذكورة في اعلاه .

ولليان قد وقع المفوضان المختصان هذا البروتوكول .

كتب في بغداد عن نسختين اثنتين في اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ م
الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هجرية .

التوقيع / ب . ز . كوكس

المعتمد السامي لجلالة ملك بريطانيا في العراق

التوقيع / عبدالمحسن السعدون

رئيس وزراء الحكومة العراقية

الاتفاقية المالية الموقع عليها في بغداد

في ٢٥ مارت ١٩٢٤ المعقودة طبقا

للمادة ١٥ من المعاهدة العراقية - الانكليزية

الموقع عليها في بغداد في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢

وملحقها الموقع عليه في ٣٠ نيسان ١٩٢٣

الغيت بالغاء الاتفاق الخاص (ميثاق بغداد)

والكتب الملحقه به الموقع عليه في نيسان ١٩٥٥

الاتفاقية المالية المعقودة طبقا للمادة ١٥

من المعاهدة العراقية - الانكليزية

نحن الموقعان أدناه المفوضان أحدهما من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانيا والآخر من قبل صاحب الجلالة ملك العراق قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وأربعة وعشرين ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنين وأربعين هجرية بعد أن فوضنا لأجل التوقيع على الاتفاقية الآتية الملحقة بالمادة ١٥ من معاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة المذكورين في اليوم العاشر من شهر تشرين أول سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلاثمائة وواحد وأربعين هجرية .

- الاتفاقية -

حيث ان قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من تشرين أول سنة ١٩٢٢ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من صفر سنة ١٣٤١ هجرية معاهدة تحالف بين جلالة ملك بريطانيا وجلالة ملك العراق وكذلك وقع في بغداد في اليوم الثلاثين من نيسان سنة ١٩٢٣ ميلادية الموافق لليوم الرابع عشر من رمضان سنة ١٣٤١ هجرية ملحق بنفس هذه المعاهدة .

وحيث ان المادة ١٥ من المعاهدة المذكورة قد نصت على عقد اتفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ينص فيها من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا الى حكومة العراق ما يتفق عليه من المرافق العمومية وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانيا مساعدة مالية حسبما تقتضيه الحاجة في العراق من وقت الى آخر وينص فيها من جهة اخرى على تصفية حكومة العراق تدريجيا جميع الديون المتكبدة في هذا السبيل وتبلغ هذه الاتفاقية الى مجلس جمعية الامم .

وحيث انه بموجب المادة ٤ من نفس هذه المعاهدة يتعهد جلالة ملك العراق بأن يستشير المعتمد السامي الاستشارة التامة ما يؤدي الى سياسة مالية ونقدية سليمة ويومن ثبات وحسن نظام مالية حكومة العراق ما دامت تلك الحكومة مديونة لحكومة جلالة ملك بريطانيا .

وحيث انه قد نص في المادة ١٨ من نفس المعاهدة على أن لامانع للفريقين المتعاقدين الساميين من اعادة النظر من وقت الى آخر في شروط الاتفاقية المنفردة المشار اليها في أعلاه بقصد ادخال ما يتراءى مناسبه من التعديلات حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذ على أن كل تعديل يتفق عليه الفريقان المتعاقدان الساميان يجب أن يبلغ الى مجلس جمعية الامم •

فبناء عليه قد تم الاتفاق الان على ما يأتي :-

المادة الاولى

تعترف الحكومتان بمقتضى هذا بمبدأ وجوب سد جميع نفقات ادارة العراق المدنية من ايرادات العراق وقبول حكومة العراق في أقرب ما يمكن من الوقت المسؤولية المالية التامة فيما يتعلق بالمحافظة على النظام الداخلى والدفاع عن العراق ضد التعدى الخارجى •

المادة الثانية

ان ما تقدمه حكومة جلالة ملك بريطانيا الحين من المساعدة المالية يجب أن يكون فى شكل الاحتفاظ فى العراق على نفقة حكومة جلالة ملك بريطانيا بحامية امبراطورية أو قوات محلية تتولى أمرها الحكومة المذكورة ولكن لايجوز فى حالة من الاحوال أن تتخذ هذه المساعدة المالية شكل اشتراك حكومة جلالة ملك بريطانيا فى سد نفقات الجيش العراقى أو نفقات قوات محلية تقوم باعبائها وتتولى أمرها حكومة العراق •

المادة الثالثة

ان المساعدة المالية المنوي تقديمها لاجل الاغراض المبينة فى أعلاه يجب أن تخفض تخفيضا متواليا على نحو ما تقرره حكومة جلالة ملك بريطانيا فى كل سنة مالية ويجب على كل حال أن تنقطع فى خلال مدة لا تتجاوز الاربع سنوات من تاريخ ابرام الصلح مع تركيا •

المادة الرابعة

تعهد حكومة العراق بان تخصص ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من ايرادات العراق لسد نفقات الدفاع عن العراق والمحافظة على الامن فيه •

وبالنظر الى ما ترمى اليه هذه المادة تعتبر ايرادات العراق مجمل ما يدخل في جميع الاحوال تحت كل باب من أبواب الايرادات ما عدا المصالح التجارية خلا البريد والبرق والتلفون حيث تعتبر صوافي الايرادات فقط .

المادة الخامسة

توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا على نقل ملكية المرافق العمومية الآتية الذكر الى حكومة العراق وتوافق حكومة العراق على قبول هذا النقل وذلك بالثمن المقدّر المبين فيما يلي أمام كل من هذه المرافق المعينة .

الري	٦٢١٢٠٤٠	روبية
الطرق	٣٢٠٠٠٠	روبية
الجسور	١١١٧٥٠٠	روبية
(البرق		
(والبريد	١٧٦٠٠٠٠	روبية
(والتلفون		

٩٤٠٩٥٤٠ روية

المادة السادسة

تقبل حكومة العراق على عاتقها مسؤولية القيام بتسديد كامل قيمة المرافق المعينة في المادة السابقة لحكومة جلالة ملك بريطانيا والبالغ مجموع قيمتها ٩٤٠٩٥٤٠ روية .

المادة السابعة

ان مبلغ الـ ٩٤٠٩٥٤٠ روية هذا يجب أن يشكل دينا يقتضى تسديده بأقساط سنوية في خلال مدة معينة ويعين مقدار هذه الاقساط على وجه يضمن دفع المبلغ الاصلى مع فائدة سنوية قدرها ٥ بالمئة في خلال عشرين سنة من تاريخ عقد هذه الاتفاقية .

كذلك توافق حكومة العراق - في حالة بقاء أحد الاقساط السنوية كله أو بعضه غير مدفوع لاي سبب من الاسباب حتى ختام السنة التي يستحق فيها - على أن يضم المبلغ غير المدفوع على هذا الوجه الى مجموع الدين ويحول الى أقساط سنوية مواصلة

على مدة معينة بحيث يتم دفعه مع فائدة سنوية قدرها ٥ بالمئة في أثناء العشرين سنة التي تتلو تاريخ عقد هذه الاتفاقية •

ان الاقساط السنوية التي يقتضى دفعها بموجب هذه المادة يجب أن تكون من الطلبات التي يقدم تسديدها خصما من ايرادات العراق العمومية على تسديد كل طلب آخر ولا يجوز احداث طلب يقدم تسديده هذه الاقساط من غير موافقة حكومة جلاله ملك بريطانيا •

المادة الثامنة

توافق حكومة جلاله ملك بريطانيا على انتقال مباشرة وإدارة نظام السكة الحديدية العراقية - التي ستظل ملكا لحكومة جلالة ملك بريطانيا - الى حكومة العراق وذلك من أول نيسان سنة ١٩٢٣ ولمدة لا تزيد عن أربع سنوات اعتبارا من تاريخ ابرام معاهدة التحالف وتوافق حكومة العراق على قبول المسؤولية بإدارة ومباشرة النظام المذكور • وينبغي أن تحفظ جميع واردات السكة الحديدية العراقية بمغزل عن واردات العراق ما دامت مباشرة وإدارة السكة الحديدية بيد الحكومة العراقية ولا تستعمل الا لتسديد النفقات الآتية فقط :-

(أ) المصروفات الاعتيادية للسكة الحديدية •

(ب) ويقدر ما يزيد عن الواردات بعد سد المصروفات الاعتيادية لتكاليف الاعمال الرئيسية الاخرى التي يقام بها بموافقة المعتمد السامي أو لدفع الفائدة المستحقة على الاموال المستقرضة لغرض القيام بتلك الاعمال الرئيسية • وستقوم حكومة جلاله ملك بريطانيا ما دامت حكومة العراق متولية مباشرة وإدارة السكة الحديدية بكل ما في وسعها لتحصل لاجل تلك الحكومة على ما تحتاجه من المشورة أو المساعدة على أن تحسب قيمة تلك المشورة أو المساعدة من ضمن النفقات الاعتيادية للسكة الحديدية • وتتعهد حكومة جلاله ملك بريطانيا بان لا تباع السكة الحديدية الى أى مشتر خاص من فرد أو شركة فى خلال مدة الاربع سنوات اعتباراً من ابرام معاهدة التحالف الا بموافقة الحكومة العراقية على أن لا تمتنع هذه عن ابداء موافقتها بدون سبب معقول وينبغي على الحكومة العراقية أن لا تعطى السكة الحديدية بالايجار فى خلال المدة المذكورة الى أى مستأجر

خاص من فرد أو شركة بدون موافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا • وفي حالة ما اذا رغبت حكومة العراق في خلال المدة المذكورة في امتلاك السكة الحديدية أما بقصد بيعها لشتر خاص من فرد أو شركة أو ايجارها لمستأجر خاص من فرد أو شركة أو لغير ذلك من المقاصد فان حكومة جلالة ملك بريطانيا تبين اذ ذاك الشروط التي بموجبها تكون مستعدة لنقل تلك الملكية ويجرى الانتقال بموجب الشروط التي يتفق عليها الطرفان • وفي حالة عدم التوصل الى الاتفاق على تلك الشروط يعرض الامر على ثلاثة محكمين يعين واحد منهم من قبل حكومة جلالة ملك بريطانيا وواحد من قبل حكومة العراق • أما الحكم الثالث فيجب أن يختاره الحكمان الاثنان بالاتفاق وفي حالة عدم اتفاقهما فيعين من قبل رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة وعلى المحكمين أن يأخذوا بعين الاعتبار المصروفات المتكبدة من قبل حكومة جلالة ملك بريطانيا في انشاء وتجهيز مهمات والقيام بلوازم السكة الحديدية وتقدير اقيمة الحقيقية والمنتظرة (في المستقبل) للسكة الحديدية لصالح حكومة وأهالى العراق • ويقرر المحكمون مقدار المبلغ الذي يجب دفعه من قبل حكومة العراق الى حكومة جلالة ملك بريطانيا نظير انتقال الملكية وكذلك طريقة الدفع وتاريخه مراعين في ذلك موارد العراق المالية العمومية وما عليها من الديون • وتتعهد كل من حكومة جلالة ملك بريطانيا وحكومة العراق بقبول قرار المحكمين المذكورين وتنفيذه • وتوافق كل من حكومة جلالة ملك بريطانيا وحكومة العراق على وجوب انتقال ملكية نظام السكك الحديدية الى حكومة العراق على أثر انتهاء مدة الاربع سنوات من تاريخ ابرام معاهدة التحالف في الحال هذا واذا لم يكن قد سبق بيع هذا النظام أو انتقال ملكيته • وذلك بموجب الشروط التي يتفق عليها الفريقان أو تلك التي تقرر بواسطة التحكيم على نحو ما نص عليه آنفا في حالة عدم التوصل الى اتفاق •

المادة التاسعة

توافق حكومة العراق على أن لا تصرف - أما البيع أو بأى طريقة اخرى - بملكية المرافق العمومية المعينة في المواد ٥ و ٦ و ٧ و ٨ من غير موافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا مقدما وذلك الى أن يتم تسديد تيمة جميع المرافق المذكورة • وفي حالة التصرف بملكية شئ من هذه المرافق بموافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا على حكومة

العراق أن تسدد في عين الوقت رصيد الدين الباقي لحكومة جلالة ملك بريطانيا من أصل ثمن المرفق أو المرافق التي قد تصرفت به أو بها على هذا الوجه • ان المفاوضات بشأن التصرف بملكية هذه المرافق يتولى أمرها المعتمد السامي على أن توافق عليها حكومة جلالة ملك بريطانيا •

المادة العاشرة

توافق حكومة ملك بريطانيا وحكومة العراق على تسليم ميناء البصرة الى شركة تديرها بالامانة (تدعى أمانة الميناء) وعلى أن ينظر في شروط هذا التسليم على حدة وان نشتمل تلك الشروط على ما يأتي :-

١ - تفصل إيرادات الميناء ومصروفاتها عن حسابات العراق العمومية وتقام لاجل ادارة شؤون الميناء أمانة ميناء بأمر حكومة العراق على أن توافق حكومة جلالة ملك بريطانيا على ذلك •

٢ - يعتبر الثمن المقدّر البالغ ٧٢١٩٠٠٠ روية دينا على أمانة الميناء لذمة حكومة جلالة ملك بريطانيا ويشترط موافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا على الشروط التي بموجبها تقوم أمانة الميناء بأعمالها وينظر في أمر هذه الشروط بترتيب منفرد ويجرى باستشارة حكومة العراق التي توافق بموجب هذا على تسهيل المفاوضات لاجل تأسيس أمانة الميناء هذه بما يقتضى من التشريع •

المادة الحادية عشرة

١ - توافق حكومة العراق على بقاء جميع الاراضى والابنية التي هي ملكها والتي تشغلها الآن حكومة جلالة ملك بريطانيا لاجراض عسكرية وغيرها مشغلة من قبل الحكومة الاخيرة اشغالا لايشوبه تعرض ما الى أن لايبقى لحكومة جلالة ملك بريطانيا من حاجة اليها على انه بعد انتهاء المعاهدة العراقية الانكليزية وبشرط أن تراعى أحكام أية معاهدة اخرى أو اتفاقية تعقد وفقا للبروتوكول الملحق بالمعاهدة المذكورة ينبغي على حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن لاتحتفظ بالاراضى أو المباني المذكورة لمدة أطول مما يعتبر ضروريا عقلا لبيع ما قد يكون على تلك الاراضى من المباني أو الاشغال التي هي ملك لحكومة صاحب الجلالة البريطانية •

٢ - توافق حكومة العراق على أن تنقل الى حكومة جلالة ملك بريطانيا مجانا من غير مقابل ملكية ما تحتاج اليه الحكومة الاخيرة من الاراضى الاميرية المهملة لاجل الاغراض العسكرية وغيرها والاراضى التى تحول ملكيتها على هذا الوجه مع ما عليها أو ما قد يشاد عليها من الابنية تظل ملكا لحكومة جلالة ملك بريطانيا ما ظلت الحكومة المذكورة فى حاجة لتلك الاراضى والابنية على أنه بعد انتهاء المعاهدة العراقية الانكليزية وبشرط أن تراعى أحكام أية معاهدة اخرى أو اتفاقية قد تعقد وفقا للبروتوكول الملحق بالمعاهدة المذكورة ينبغى على حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن لا تتطلب افراغ أى شىء آخر من الاراضى الاميرية المهملة باسمها لاجل الاغراض العسكرية وان لا تحتفظ بأى من الاراضى السابق افراغها على هذا الوجه للاغراض العسكرية لمدة أطول مما يعتبر ضروريا عقلا لبيع أى من هذه الاراضى والمباني التى عليها كما نص عليه فى الفقرة ٥ من هذه المادة •

٣ - ان الاراضى أو الابنية التى تكون من الاملاك الخاصة وتحتاج اليها حكومة جلالة ملك بريطانيا فى أى وقت كان قبل انتهاء المعاهدة العراقية الانكليزية لاجل الاغراض العسكرية وغيرها يجب أن يجرى استملاكها (أى نزع ملكيتها) أو استئجارها من قبل حكومة العراق بناء على طلب حكومة جلالة ملك بريطانيا بموجب قانون الاستملاك الذى يكون معمولا به من وقت الى آخر • أما ثمن الاستملاك أو بدل الايجار فيجب أن تسلمه حكومة العراق من حكومة جلالة ملك بريطانيا

توافق حكومة العراق على اصدار ما يقتضى من التشريع لاجل الاستملاك أو الاستئجار الجبرى لآى من الاراضى أو الابنية الخاصة والتى قد تحتاج اليها حكومة جلالة ملك بريطانيا لاغراض عسكرية وغيرها وكل تشريع من هذا القبيل فيما يخص الاراضى المستأجرة اجباريا بالنيابة عن حكومة جلالة ملك بريطانيا ينبغى أن يخول حكومة ملك بريطانيا الحق بأن تنقل عند انتهاء مدة الايجار أو قبل ذلك أية أشغال أو ابنية مما تد تكون شيدتها الحكومة المذكورة على تلك الارض •

وينبغى كذلك أن ينص ذلك التشريع على انه عندما يقتضى استملاك أو استئجار أرض أو بناء ما بالنيابة عن حكومة جلالة ملك بريطانيا يجب أن يشترك فى كل هيئة تخمين تشكل بموجب ذلك التشريع مندوب عن حكومة جلالة ملك بريطانيا يختاره

المعتمد السامى • أما فيما يتعلق بالاراضى التى من الاملاك الخاصة والتى تستملكها حكومة جلالة ملك بريطانيا لاغراض عسكرية بموجب هذه الفقرة فلحكومة العراق الحق عند انتهاء المعاهدة بأن تشتري بالاتفاق أو بالتحكيم تلك الاراضى وما عليها من المباني • وأما فيما يتعلق بالاراضى التى من الاملاك الخاصة والتى تستأجرها حكومة جلالة ملك بريطانيا لاغراض عسكرية بموجب هذه الفقرة فينبغى أن تكون مدة ايجارها لغاية مدة المعاهدة على أن تمدد بعد انتهاء المعاهدة بناء على طلب حكومة جلالة ملك بريطانيا وذلك بقدر ما يكون ضروريا عقلا لتمكين حكومة جلالة ملك بريطانيا من بيع المباني التى على تلك الاراضى •

٤ - على حكومة العراق أن لاتضع عراقيل ما فى سبيل شراء حكومة جلالة ملك بريطانيا اراضى أو أملاك خاصة بالاتفاق مع أصحابها •

٥ - لحكومة جلالة ملك بريطانيا السلطة التامة لبيع ما اشترته من الاراضى قبل عقد هذه الاتفاقية وما تشتريه من ذلك بموجب الفقرتين ٣ و ٤ من هذه المادة مع ما على تلك الاراضى من الابنية والتصرف لمنفعتها الخاصة بالثمن الحاصل من هذا البيع وذلك فى أى وقت كان عندما لاتبقى لحكومة جلالة ملك بريطانيا من حاجة الى تلك الاراضى وكذلك لحكومة جلالة ملك بريطانيا السلطة التامة للتصرف بملكية الاراضى التى تحول اليها بموجب الفقرة (٢) من هذه المادة وما عليها من الابنية على أن يدفع الى حكومة العراق بدل مبيع أو بدل ايجار الارض وهذا البدل يعين عند الاستطاعة بالنظر الى السعر الرائج فى السوق للاراضى الماثلة والمجاورة والا فبالاتفاق بين الحكومتين •

المادة الثانية عشرة

تتعهد حكومة العراق بأن يبقى التعهد المالى الذى قبلت به فى المواد ٥ الى ١١ من هذه الاتفاقية معمولاً به رغما من انتهاء معاهدة التحالف الى أن يتم تسديد جميع المبالغ التى لحكومة جلالة ملك بريطانيا بذمتها بموجب هذه الاتفاقية وبأن يجرى تنفيذها بكل أمانة وكذلك توافق على عدم احداث طلب ما بقصد الحصول على قرض أو ما أشبه من المقاصد يقدم تسديده خصما من ايرادات العراق العمومية على تسديد أى مبلغ آخر من غير موافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا على ذلك مقدما الى أن يتم تسديد المبالغ الآتية الذكر •

ولا يجوز الامساك عن هذه الموافقة اذا اقتنعت حكومة جلالة ملك بريطانيا من ان الغرض الذى لاجله يراد احداث هكذا طلب هو من الاغراض التى من شأنها أن تضمن تقدم العراق تقدما ماليا سليما لاتضعف مقدرة حكومة العراق على ايفاء ديونها لحكومة جلالة ملك بريطانيا •

المادة الثالثة عشرة

ان المصاريف الاعتيادية الخاصة بالحكومة المدنية والادارة ومرتبات ومصاريف المعتمد السامى وحاشيته يجب أن تتحملها بكليتها الحكومة العراقية • وستطلب الحكومة البريطانية من البرلمان البريطانى القيام بتأدية قسم من نفقات المعتمد السامى وحاشيته يبلغ نصف النفقات التى يصادق عليها وزير المستعمرات لاجل مرتبات المعتمد السامى وحاشيته ومصاريفهما الاخرى وستقدم الحكومة العراقية مساكن لسكنى أفراد حاشية المعتمد السامى على أن يدفع الضباط الذين يخضعهم الامر بدل ايجار معقولا •

المادة الرابعة عشرة

(١) توافق حكومة العراق على اعفاء المواد الآتية الذكر من الرسوم الكمركية على الواردات أو الصادرات :-

- (أ) جميع المواد العائدة الى المعتمد السامى لاجل استعماله الخاص •
- (ب) جميع اللوازم الرسمية العائدة الى المعتمد السامى وحاشيته والقوات أو المصالح الامبراطورية وغير الامبراطورية المقامة فى العراق على نفقة حكومة جلالة ملك بريطانيا وجميع المواد المستوردة من قبل (معهد البحرية والجيش والقوة الهوائية) أو أى حانوت (كائنين) رسمى آخر عائد الى قوات جلالة ملك بريطانيا أو الواردة برسم المعهد المذكور أو أحد الحوانيت المذكورة وجميع اللوازم الشخصية التى يأتى بها أفراد حاشية المعتمد السامى أو أفراد القوات أو المصالح الآتفة الذكر عند وصولهم الى العراق على شرط انه اذا صرف شئ من المواد المستوردة أو المؤتى بها بموجب هذا الاعفاء الى غير من يشملهم الاعفاء المذكور يجب أداء الرسم الكمركى المعمول به اذ ذاك من قبل صرف من تلك المواد على ذلك الوجه من شخص أو قوة أو مصلحة أو معهد •

(ج) جميع المواد المستوردة المغنونة باسم أفراد قوات جلاله ملك بريطانيا أو باسم المطاعم الخصوصية المعترف بها العائدة الى القوات المذكورة وذلك لدى ابراز شهادة بان تلك المواد هي لاستعمال الفرد أو المطعم صاحب الشأن .

(د) جميع المواد المصدرة الى الخارج من قبل أفراد قوات جلاله ملك بريطانيا وذلك لدى ابراز شهادة بأن تلك المواد ليست مصدرة لاجل البيع .

(٢) يجب تأدية الرسوم الكمركية عن جميع المواد التي لم يجر استيرادها رأساً عن يد من ذكر في أعلاه من السلطات والقوات والمصالح الا ان حكومة العراق توافق على منح خصم على الرسوم المدفوعة على هذا الوجه لدى ابراز شهادة من سلطة ذات صلاحية بان المواد التي قد دفعت عليها الرسوم الكمركية قد سلمت وتسلمت لاجل الاستعمال الرسمي من قبل المعتمد السامي وحاشيته والقوات الامبراطورية وغيرها المقامة في العراق وعلى دفقة حكومة جلاله ملك بريطانيا .

المادة الخامسة عشرة

توافق حكومة العراق على أن لا تتقاضى رسماً ما من قوات أو مصالح حكومة جلاله ملك بريطانيا عن الدوائر أو الاراضي أو العقارات التي تشغلها هذه القوات أو المصالح لمقاصد رسمية .

المادة السادسة عشرة

تتعهد حكومة العراق باجراء ما يجب لكي تدفع في حينها جميع المبالغ التي يستحق دفعها للموظفين البريطانيين الذين في خدمة حكومة العراق وفقاً لمقتضى شروط مقاولات استخدام هؤلاء الموظفين ويجب ان يظل هذا التعهد نافذا اثناء استمرار هذه المقاولات وعند انتهاء اجلها كذلك .

المادة السابعة عشرة

تعترف حكومة العراق بانها مكلفة بأن تسدد لدى الاستحقاق كل ما قد يفرض عليها بموجب معاهدة الصلح مع تركية من المبالغ أو التكاليف من جهة الديون العمومية العثمانية .

المادة الثامنة عشرة

ان ما تدفعه قوات ومصالح حكومة جلالة ملك بريطانيا بما فيه معهد الجيش والبحرية والقوات الجوية أو أى مخزن عسكري (كانتين) آخر عائد لقوات جلالة ملك بريطانيا لقاء كل ما قد يؤدي لها من الخدمات من قبل دوائر حكومة العراق يجب أن يكون بسوجب أكثر الاسعار مهاودة •

المادة التاسعة عشرة

وافق حكومة جلالة ملك بريطانيا على الاشتراك فى سد نفقات تعهد صيانة الطرقات والجسور التى تستعملها قوات جلالة ملك بريطانيا للنقلات وعند تقدير مقدار ما ينبغى دفعه على حساب الاشتراك فى سد هذه النفقات ينبغى أن يحسب حساب المصاريف المتكبدة على الطرقات العمومية والجسور من قبل حكومة جلالة ملك بريطانيا ولييان قد وقع المفوضان المختصان بامضائهما هذه الاتفاقية •

كتب فى بغداد عن نسختين فى اليوم الخامس والعشرين من شهر اذار سنة الف وتسعمائة واربعة وعشرين ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنين واربعين هجرية •

ه • دوبس - المعتمد السامى لجلالة ملك بريطانيا فى العراق

جعفر العسكري - رئيس وزراء الحكومة العراقية

الاتفاقية العدلية

موقع عليها في بغداد في ٢٥ مارت

سنة ١٩٢٤

المعقودة طبقا للمادة ٩

من

المعاهدة العراقية - الانكليزية

الموقع عليها في بغداد في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢

وملحقها الموقع عليه في ٣٠ نيسان ١٩٢٣

الغيت بموجب المادة الخامسة من الاتفاقية العدلية المعقودة

بين العراق وبريطانيا والموقع عليها في بغداد في ٤ آذار ١٩٣١

الاتفاقية العدلية المعقودة طبقا للمادة ٩ من المعاهدة العراقية - الانكليزية

نحن الموقعان أدناه المفوضان أحدهما من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانيا والآخر من قبل صاحب الجلالة ملك العراق قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة واربعة وعشرين ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلثمائة واثنين واربعين هجرية بعد ان فوضنا لاجل التوقيع على الاتفاقية الآتية الملحقة بالمادة ٩ من معاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة المذكورين في اليوم العاشر من شهر تشرين اول سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلثمائة وواحد واربعين هجرية .

- الاتفاقية -

لما كان قد وقع في بغداد بتاريخ ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٢٢ الموافق ١٩ صفر سنة ١٣٤١ على معاهدة تحالف بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك العراق ثم وقع في بغداد بتاريخ ٣٠ نيسان سنة ١٩٢٣ الموافق ١٤ رمضان سنة ١٩٤١ هجرية على ملحق الى تلك المعاهدة .

وحيث ان صاحب الجلالة ملك العراق قد تعهد بالمادة التاسعة من المعاهدة المذكورة بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالته ملك بريطانيا ويكفل تنفيذها في الامور العدلية لتأمين مصالح الاجانب بسبب عدم تطبيق الصيانات والامتيازات التي كان يتمتع بها هؤلاء الاجانب بموجب الامتيازات الاجنبية او العرف وبوجوب وضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة وتبلغ تلك الاتفاقية الى مجلس جمعية الامم .

فعليه قد حصل الاتفاق على ما يأتي : -

المادة الاولى

تطلق لفظة (الاجنبي) على رعايا الدول الاوربية والاميركية التي كانت تستفيد من احكام الامتيازات في تركيا سابقا والتي لم تتنازل عن تلك الامتيازات بموجب اتفاق موقع قبل تاريخ ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ والدول الآسيوية التي لها الآن

مثل دائمي في مجلس عصبة الأمم وتشمل الاشخاص الحكيمه القائمة بموجب قوانين تلك الدول والهيئات والمؤسسات الدينية او الخيرية المؤلفة من اشخاص كلهم او اكثرهم من رعايا الدول المذكورة وليس في هذه المادة ما يمنع عقد العهود الخاصة بين صاحب الجلالة ملك العراق بموافقة صاحب الجلالة البريطانية وبين اية كانت من الدول لجعل فوائد هذا الاتفاق تشمل رعايا تلك الدولة والاشخاص المشمولين بحمايتها او لعدم تطبيق هذا الاتفاق على رعاياها .

المادة الثانية

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق ان يستخدم في المحاكم اختصاصين حقوقيين من البريطانيين وان يمنح لهم سلطة قضائية وفقا لاحكام القوانين العراقية . وان تبقى الاصول المتبعة الان في المحاكم في تحقيق الجرائم والمحاكمات وغير ذلك من الامور التي تمس الاجانب مرعية بمقتضى قانون يوضع لهذه الغاية وينص على : -

- ١ - ان الاجانب المتهمين بجريمة (من غير المخالفات) من الجرائم التي هي ضمن اختصاص حاكم واحد لهم ان يطلبوا ان يتولى محاكمتهم حاكم بريطاني .
- ٢ - ان الاجانب المتهمين بجريمة مما ليس من اختصاص حاكم واحد لهم ان يطلبوا ان يباشروا التحقيقات الابتدائية وان يصدق امر توقيفهم واخلاء سبيلهم بالكفالة واحالتهم على المحاكمة حاكم بريطاني .
- ٣ - ان الاجانب المحالين على المحاكمة لهم ان يطلبوا ان يتولى محاكمتهم محكمة فيها حاكم بريطاني واحد على الاقل وهو يرأس المحكمة .
- ٤ - ان الاجانب الذين هم خصوم في الدعاوي المدنية التي تتجاوز قيمتها سبعمائة وخمسين روبية لهم ان يطلبوا ان تصدر القرارات القطعية البدائية والاستئنافية والتمييزية من محاكم مؤلفة بكيفية تجعل حاكما بريطانيا واحدا في المحكمة المؤلفة من ثلاثة حكام فقل وحاكمين من البريطانيين في المحكمة المؤلفة من اربعة او خمسة حكام وثلاثة حكام من البريطانيين في المحكمة المؤلفة من اكثر من خمسة حكام ويرأس الحكام البريطانيون تلك المحاكم .
- ٥ - للاجانب ان يطلبوا في الدعوى الجزائية ان تنظر في استئنافهم او تمييزهم محكمة مؤلفة على الوجه المبين في الفقرة السابقة واذا كان الخصوم جميعهم من الاجانب فلهم ان يتفقوا على ان ينظر في ذلك حاكم بريطاني واحد

٦ - اذا كان في قضية خصم أجنبي ليس له على العربية الوقوف الذي يمكنه من فهم المعاملة فله ان يطلب ان تترجم له جميع المعاملات بالانكليزية واذا رأى الرئيس او الحاكم ذلك الطلب محققا فعليه ان يأمر بذلك .

٧ - وفي بغداد والبصرة وضواحيهما وفي جميع الاماكن الاخرى التي فيها حاكم بريطاني مختص في هذا الشأن لا يجوز لمأموري الادارة او القضاء الدخول الى دار الاجنبي بدون امر صادر من حاكم بريطاني وفي الاماكن التي ليس فيها حاكم بريطاني كما تقدم وفي الاحوال التي يسوغ للشرطة فيها قانوناً الدخول الى المنزل بدون امر بالتفتيش ينبغي عند الدخول الى دار الاجنبي ان يرسل خبر ذلك فورا الى اقرب حاكم بريطاني .

المادة الثالثة

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق ان تعرض كل لائحة قانونية تتعلق باختصاص المحاكم وتشكيلها او اصول المرافعة فيها او تعيين الحكام وعزلهم على المعتمد السامي قبل عرضها على السلطة التشريعية ليعين ارائه فيما له مساس بمصالح الاجانب .

المادة الرابعة

في الامور المتعلقة باحوال الاجانب الشخصية وفي غيرها من الامور المدنية والتجارية التي جرت فيها العادة الدولية على تطبيق قانون بلاد اخرى يطبق ذلك القانون بالكيفية التي تعين قانونا والدعاوي المتعلقة باحوال الاجانب الشخصية تنظر فيها المحاكم المدنية مع مراعاة شروط هذا الاتفاق على ان لا يخل ذلك باحكام اي قانون من القوانين المتعلقة باختصاص المحاكم الدينية او مما يكون للقناصل من السلطة بشأن ادارة تركات رعاياهم بموجب الاتفاقات التي تعقدها الحكومة العراقية وفي دعاوى النكاح والطلاق والنفقة والمهر والولاية على القصر وميراث المنقول يجوز لرئيس المحكمة التي تنظر في الدعوى او لرئيس محكمة الاستئناف والتميز في دعاوى الاستئناف والتميز ان يدعو قنصل الاجنبي الذي يخضه الامر أو ممثلا من قنصلية ليجلس بصفة خبير ويؤدي المشورة بشأن القانون الشخصي الذي يتعلق به ذلك الامر .

المادة الخامسة

يوافق صاحب الجلالة ملك العراق على ان يحيل مقدما الى المعتمد السامي

لاجل موافقة الاخير امر تعيين جميع رؤساء واعضاء محاكم الاستئناف والتميز
البريطانيين وكذلك امر انتهاء وظيفة اي حاكم بريطاني .

المادة السادسة

تعتبر احكام هذه الاتفاقية خلال مدة المعاهدة فقط ولا تسرى الى بعد ذلك .
ولبيان قد وقع المفوضان المختصان بامضائهما هذه الاتفاقية .

كتب في بغداد عن نسختين في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة
الف وتسعمائة وأربعة وعشرين ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان
سنة الف وثلثمائة واثنين واربعين هجرية .

جعفر العسكري
رئيس وزراء الحكومة العراقية

• • دويس
المعتمد السامي
لجلالة ملك بريطانيا في العراق

يتمتعون بكافة الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتعون بها في بلادهم
والتي لا يمكن أن تكون إلا تلك التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
والذي هو الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية الحديثة.

وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على أهمية التعاون بين الحكومات
والشعوب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
والتي لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار الديمقراطية الحديثة.

فإن الديمقراطية الحديثة هي التي تضمن للجميع
الحقوق والحريات الأساسية، والتي لا يمكن أن تكون إلا تلك التي
تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبناء على ذلك، فإننا نؤكد على أهمية التعاون بين الحكومات
والشعوب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
والتي لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار الديمقراطية الحديثة.

المسألة الرابعة

في الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان، فإننا نؤكد على أهمية
التعاون بين الحكومات والشعوب في تحقيق التنمية الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار
الديمقراطية الحديثة. ونؤكد على أهمية التعاون بين الحكومات
والشعوب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
والتي لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار الديمقراطية الحديثة.

المسألة الخامسة

وبناء على ذلك، فإننا نؤكد على أهمية التعاون بين الحكومات
والشعوب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
والتي لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار الديمقراطية الحديثة.

الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين المعقودة
بين العراق وبريطانيا الموقع عليها في بغداد

في ٢٥ آذار ١٩٢٤

وفقا لاحكام المادة (٢) من المعاهدة

العراقية البريطانية

الموقع عليها في بغداد في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢

الغيت بمعاهدة سنة ١٩٣٠

الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين المعقودة طبقا للمادة ٢ من المعاهدة العراقية - الانكليزية

نحن الموقعان ادناه المفوضان احدهما من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانيا والآخر من قبل صاحب الجلالة ملك العراق قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة وأربعة وعشرين ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلثمائة واثنين واربعين هجرية بعد ان فوضنا لاجل التوقيع على الاتفاقية الآتية الملحقه بالمادة ٢ من معاهدة التحالف المعقودة بين صاحبي الجلالة المذكورين في اليوم العاشر من تشرين اول سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف وثلثمائة وواحد واربعين هجرية .

- الاتفاقية -

حيث انه قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من تشرين الاول سنة ١٩٢٢ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من صفر ١٣٤١ هجرية معاهدة تحالف بين جلالة ملك بريطانيا وجلالة ملك العراق وكذلك وقع في بغداد في اليوم الثلاثين من نيسان سنة ١٩٢٣ ميلادية الموافق لليوم الرابع عشر من رمضان سنة ١٣٤١ هجرية ملحق بنفس هذه المعاهدة . وحيث انه بموجب المادة ٢ من المعاهدة المذكورة يتعهد جلالة ملك العراق بان لا يعين مدة هذه المعاهدة موظفا ما في العراق من تابعيه غير عراقية

في الوظائف التي تقضي ارادة ملكية بدون موافقة جلالة ملك بريطانيا .
وحيث انه قد نص في هذه المادة نفسها على عقد اتفاقية منفردة بين الفريقين السامين المتعاقدين لضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم على هذا الوجه في الحكومة العراقية .

فبناء عليه قد تم الاتفاق الآن على ما يأتي :-

المادة الاولى

توافق الحكومة العراقية على ان تعين كلما وعندما يطلب اليها ذلك موظفا بريطانيا ينال موافقة المعتمد السامي في اية من الوظائف المبينة في الجدول الاول الملحق بهذه الاتفاقية .

المادة الثانية

توافق الحكومة العراقية على أن يعطى لكل موظف بريطاني يعين للخدمة لدى الحكومة العراقية في أية من الوظائف المحفوظة بمقتضى المادة (١) من هذه الاتفاقية أو في أية من الوظائف الأخرى المبينة في الجدول الثاني مقابولة استخدام بالراتب والدرجة المعينين لهذه الوظائف في الجدول المذكور تتضمن شروط الاستخدام المبينة في الجدول الثالث ما خلا وعدا الضباط البريطانيين المعينين للخدمة في وزارة الدفاع في الحكومة العراقية أو الملحقين بها للخدمة ولهم وظيفة دائمية في حكومة أخرى فهو لاء يعطون مقاولات بالراتب والدرجة المعينين في الجدول الرابع تتضمن شروط الاستخدام المبينة في الجدول الرابع .

المادة الثالثة

على شرط مراعاة نصوص المادة ٢ من معاهدة التحالف ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع الحكومة العراقية من أن تستخدم بموجب مقاولات خاصة أخصائيين بريطانيين فنيين أو موظفين بريطانيين من صنف الكتبة وصغار المستخدمين .

المادة الرابعة

تعهد الحكومة العراقية بان تبقى التعهدات التي تكون قد قبلت بها بموجب أى مقابولة استخدام أمضيت وأعطيت بموجب هذه الاتفاقية قبل انتهاء معاهدة التحالف بما فيه دفع تأديت الى صندوق التقاعد على ما هو منصوص عليه في الجدول الثالث من هذه الاتفاقية نافذة العمل في أثناء استمرار تلك المقابولة وعند انتهائها أيضاً وذلك رغما عن انتهاء معاهدة التحالف المذكورة قبل ذلك .

المادة الخامسة

انه فيما يخص الغرض المقصود من مقاولات الاستخدام المعقودة قبل انتهاء معاهدة التحالف ولكنها مستمرة النفاذ بعد ذلك الانتهاء حسب نص المادة الرابعة من هذه الاتفاقية ينبغي أن يعاد النظر في الجدولين الثالث والرابع الملحقين بهذه الاتفاقية من الفقرات الوارد فيها اشارة الى المعتمد السامي لجلالة ملك بريطانيا او الى هيئة النظام المشكلة بموجب الفقرة ١٧ من الجدول الثالث وذلك بمناسبة المفاوضات المنصوص عليها في البرتوكول الملحق بمعاهدة التحالف لاجل عقد اتفاقية جديدة بين الفريقين السامين المتعاهدين .

المادة السادسة

ان جميع الموظفين البريطانيين المعينين في خدمة الحكومة العراقية بموجب شروط هذه الاتفاقية ينبغي ان يكونوا عمال الحكومة المذكورة ومسؤولين امامها وليس امام المعتمد السامي .

الجدول الاول

الوظائف المحفوظة للبريطانيين

- مستشارو وزارات الداخلية والمالية والعدلية والدفاع والاشغال والمواصلات .
- المدراء والمفتشون العامون للرعى والاشغال والزراعة والطبابة والمساحة والبيطرة .
- المفتشون العامون للبرق والبريد والشرطة والصحة والمعارف والكمرك .
- مدير مراجعة الحسابات او مساعده ورئيس محكمة الاستئناف .

الجدول الثانى

- الدرجة الاولى -

- مستشارو وزارات الداخلية والمالية والعدلية .
- (٢٥٠٠ - ١٠٠ - ٣٥٠٠ ربية)

على انه يجوز تعدى هذا المعدل اذا لم تتمكن الحكومة العراقية من الحصول على موظفين من الصنف اللائق الا برواتب أعلى .

- الدرجة الثانية -

رئيس محكمة الاستئناف

- (١) مستشار وزارة الاشغال والمواصلات .

مفتش عام للبريد والبرق

مفتش عام الشرطة

مفتش عام الصحة

مفتش عام المعارف

مفتش عام الكمرك والمكوس

مدير الرى

مدير الاشغال العمومية

مدير مراجعة الحسابات

مدير الزراعة

مساعد مستشار وزارة الداخلية

مساعد مستشار وزارة المالية

سكرتير الايرادات في وزارة المالية

الراتب ١٨٠٠ - ١٠٠ - ٢٨٠٠ روبية

ملاحظة (١) يجوز ان تكون هذه الوظيفة بموجب مقالة خاصة قصيرة الاجل خارج الدرجة او ان تدمج بوظيفة مدير الري او مدير الاشغال العمومية وذلك باختيار اعلاهما رتبة هذا او ذاك . فاذا ادمجت هذه الوظيفة على هذا الوجه او اشغلت بموجب مقالة اعتيادية يكون راتبها المبدئي ٢٢٠٠ روبية .

- الدرجة الثالثة -

كبار المفتشين الاداريين

كبار المفتشين الماليين

رئيس دائرة التحقيق الجنائي

كبار مفتشي الشرطة

(١) قضاة محاكم البدائة

سكرتير وزارة الاشغال والمواعلات

مدير الطابو

مدير مصلحة البيطرة

رؤساء المهندسين

٢ - الاختصاصيون

مدراء المستشفيات والمعاهد الطبية

رؤساء الاطباء في المومل وكر كوك

مفتشا الصحة في بغداد والبصرة

الراتب - ١٥٠٠ - ٧٥ - ١٨٠٠ - ١٠٠ - ٢٣٠٠ روبية .
ملاحظة (٢) من يعين من هؤلاء ولا المام له باللغة العربية وخبرة خاصة في
القوانين المحلية يجب ان يتدء براتب ١٥٥٠ روبية ويكون تحت التجربة
لمدة ستين .

ملاحظة (٢) اذا سمح لمن يشغل احدى هذه الوظائف بالتطبيب الخصوصي
يكون الراتب الابتدائي ١٢٠٠ روبية وني حالة من يستخدم في المستقبل من الاطباء
الاخصائيين يجوز وضعهم في غير الدرجة الثالثة اذا سمح لهم بالتطبيب الخصوصي .
الدرجة الرابعة (قسم أ)

مدير الكمارك

مدير المساحة

رئيس مأموري الابحاث الزراعية

رئيس مفتشي الزراعة

المهندسون الاجرائيون في دائرة الاشغال العمومية .

اخصاصي في الاعمال الكهربائية

معماري الحكومة

المهندسون الاجرائيون للري

مفتش البريد

رئيس المهندسين الاجرائيين في دائرة البرق

مفتشو المعارف

الاطباء الماذنون غير الداخليين في الدرجة الثالثة

الراتب ١٢٠٠ - ٧٥ - ١٨٠٠ روبية

الدرجة الرابعة (ب)

(١) المفتشون الاداريون صنف ثاني

المفتشون الماليون صنف ثاني

مفتشو الشرطة صنف اول

المهندسون الاجرائيون في دائرة البرق صنف ثاني
ضباط الزراعة

(٢) وكلاء جباة (تحصيلدارية) الكمارك

معاون مدير الصحة العامة (قسم الموظفين والحسابات)

الراتب ٩٠٠ - ٥٠ - ١٢٠٠ - ٧٥ - ١٨٠٠ روبية

ملاحظة - (١) تكون الزيادة بمعدل واحد وهو ٧٥ روبية

٣ - لا يجوز ان يتعدى الراتب في هذه الدرجة ١٥٠٠ روبية ما لم ينجح الموظف

في امتحان تعده الدائرة يؤهله لتولي مركز جاب وليس هنالك وظيفة
جاب خالصة .

- الدرجة الخامسة -

مفتشو الشرطة صنف ثاني

مساعد ومدير الكمارك

مساعد وضباط الري

مساعد والمهندسين في دائرة الاشغال العمومية

المهندسون في دائرة المساحة

باقي موظفي دائرة البريد والبرق

ضباط البيطرة

مأمور المخزن الطبي

الراتب ٨٠٠ - ٥٠ - ١٣٠٠ روبية

ملاحظة عمومية (٧) ان من يعين من الموظفين الذين هم الآن في خدمة الحكومة العراقية الى اية وظيفة مذكورة في هذا الجدول تعادل في درجتها درجة الوظيفة التي يكون شاغلها ذلك الموظف عند تعيينه على هذا الوجه يجب ان يعين في منزلة من الدرجة المعينة لتلك الوظيفة تنبئه راتباً لا يقل مقداراً عن الراتب الذي كان يتناوله عند امضاء المقالة الجديدة وعند تعيين مقدار راتبه هذا يجب مراعاة عدد الاشهر التي خدمها توطأة لنيل الزيادة الجديدة بموجب مقاولته القديمة .

٢ - ان المفتشين الاداريين من الصنف الثاني ينبغي تعيينهم في منزلة من الدرجة الرابعة تسيلهم الراتب الذي يكون اقرب مقدارا من راتبهم الحالي (اعلى او ادنى منه) مضافا اليه ٢٠٠ روبية على ان يتدارك امرهم فيما يتعلق بالزيادة على الوجه المبين في اعلاه .

٣ - مساعدة على تدارك المصاريف الاضافية الناشئة عن تأدية ايجار المنازل ونفقات التنوير والتنظيفات ينبغي ان يمنح الضباط المتزوجون (من فير صغار المفتشين الاداريين) الذين مقراتهم في بغداد او البصرة او الموصل ويتناولون راتبا يقل عن ١٥٠٠ روبية مخصصات شخصية تدمج في الزيادات المستقبلية تدرها (١٥٠) روبية او كسور ذلك مما يفي لا يصلح راتبهم الشهري الى ١٥٠٠ روبية .

الجدول الثالث

نظام متعلق باستخدام الموظفين البريطانيين في العراق

مدة الخدمة

١ - يطلب من كل موظف يراد استخدامه في الحكومة العراقية ان يمضي مفاولة يتعهد فيها بان يخدم الحكومة العراقية لمدة معينة على ان يذكر ذلك في المفاولة التي يمضيها والمدة تختلف من (٥) سنين الى (١٠) سنين او (١٥) سنة .

٢ - تبدأ مدة الخدمة من تاريخ سفر الموظف ليتقلد وظيفته واذا كان الموظف مستخدماً في العراق من قبل يعين التاريخ في المفاولة التي يوقع عليها ويجب ان لا تعتبر الرخصة المحلية او الاعتيادية او الرخصة التي تعطى بداعي المرض والممنوحة وفقا لهذا النظام انفصالا عن الوظيفة .

٣ - يجب ان تكون خدمة السنة الاولى من مدة الاستخدام او الستين الاولين منها فيما يخص الموظفين المشار اليهم في الملاحظة .

١ - تحت الدرجة الثالثة في الجدول الثاني تحت التجربة ويجوز الغاء المفاولة في نهاية السنة الاولى او الثانية طبقا للحال بشرط ان يخبر الموظف بذلك كتابة قبل ثلاثة اشهر وعند تبليغ الاخبار تعطى للمعتمد السامي الفرصة لبدء رأيه بخصوص الموظف المذكور وعند الغاء المفاولة على هذه الصورة سيكون للموظف الحق في الحصول على رخصة او اكرامية عوضا عن الرخصة

التي استحقها في اثناء خدمته وكذلك على سفر مجاني الى انكلترا ويجب ان يتقاضى من التقاعد نقط . ما قطع من راتبه لهذا الغرض .

ويستثنى من جميع هذه الترتيبات الموظفون الذين خدموا الحكومة العراقية مدة لا تقل عن سنة قبل دخولهم في هذه الخدمة الجديدة اذا طلبت الحكومة العراقية بقائهم في الوظائف التي هم مختصون فيها .

٢ - الراتب

١ - يكون راتب الموظف الذي يدخل في خدمة الحكومة العراقية وكذلك مقدور الزيادة السنوية كما هو معين لوظيفته في الجدول الثاني الا انه يشترط في ذلك ما يأتي : -

أ - في حالة الموظفين الذين هم الآن في خدمة الحكومة العراقية .

ب - في حالة من يعين جديدا من الموظفين ذوي الاختبار الخاص او المؤهلات الخاصة يجوز ان يعين للموظف في مقاولته رابا مبدئيا ضمن درجته اعلى من الراتب المبدئي لتلك الدرجة .

نصف راتب في اثناء سفر الموظف الى محل وظيفته .

٢ - للموظف الحق في ان يتقاضى نصف راتب من تاريخ سفره ليتقلد الوظيفة الى تاريخ وصوله العراق وان يتقاضى راتبا تاما من تاريخ وصوله العراق .

ج - فيما يخص الغرض المقصود من هذه المادة وما يليها ان لفظة راتب تعني الراتب المعين للوظيفة التي يشغلها الموظف ولا تشمل المخصصات الشخصية او غير ذلك مما يدفع له . اما عبارة (الراتب والمخصصات) فتعني وتشمل جميع ما يدفع للموظف بما فيه الراتب والمخصصات على اختلاف انواعها .

نوع النقود التي تدفع في العراق .

١ - الرواتب والمخصصات التي تدفع في العراق تدفع بعملة الروبية على أن تراعى احكام الشرط (١٦) من هذا النظام .

٢ - للموظف الخيار على شرط ان يخبر الحكومة بذلك قبل ثلاثة اشهر بان يتقاضى ثلث راتبه في لندن بموجب السعر الثابت اي (١٥) روبية لكل ليرة

انكليزية او بموجب سعر التحويل الحقيقي في حالة تبدل نظام النقود ويستطيع الموظف الذي يتقاضى ثلث راتبه في لندن ان يبطل هذا الترتيب ويتقاضى كل راتبه في العراق بالروبيات اذا اخبر الحكومة بذلك قبل ثلاثة اشهر .

٤ - سفر الموظفين (أ)

١ - يسمح للموظف في اول تعيينه بالسفر مجانا الى العراق في الدرجة الاولى على شرط أن يمضي مقولة يتعهد فيها بأن يعيد مصاريف سفره اذ ترك وظيفته في خلال سنة واحدة ابتداء من تاريخ وصوله العراق لاي سبب آخر سوى العاهات البدنية والعقلية وفي خلال ثلاث سنوات اذا اتخذ اي مهنة في العراق او ما جاورها .

٢ - ويسمح له ايضا بعد انتهاء وظيفته بالسفر الى انكلترا مجانا اما اذا كانت الحكومة قد أنهت خدمته بموجب الشرط (١٨) من هذا النظام لسوء سلوكه أو عدم اطاعته أو أن الموظف نفسه قد ترك الخدمة لاي سبب كان غير العاهات البدنية او العقلية فيرجع امر السماح له بالسفر المجاني الى رأى هيئة النظام المؤلفة بموجب الفقرة ١٧ من هذا النظام .

٣ - يسمح للموظف ايضا في اثناء خدمته بالسفر مجانا الى انكلترا ذهابا وايابا مرة واحدة اذا كانت مدة خدمته (٥) سنين ومرتين اذا كانت مدة خدمته (١٠) سنين وثلاث مرات اذا كانت مدة خدمته (١٥) سنة .

٤ - للحكومة ان تعد السفر المسموح به في هذا النظام في اية سفينة كانت تابعة لشركة معلومة من شركات الملاحة والتي تحمل ركابا من الدرجة الاولى بين العراق وانكلترا .

اذا رغب الموظف في السفر بغير الطريق التي اختارتها له الحكومة فله أن يتقاضى مصاريف السفر الذي يختاره او مصاريف السفر الذي تختاره الحكومة على شرط ان يعطى الاقل منهما .

زوجات الموظفين - ب

يسمح لزوجة الموظف - المتزوج قبلا - بالسفر في الدرجة الاولى مجانا مرتين بين العراق وانكلترا واذا كانت خدمة الموظف لمدة (٥) سنين ويسمح لها بالسفر ثلاث مرات اذا كانت خدمة الموظف (١٠) سنين وأربع مرات اذا كانت خدمة الموظف (١٥) سنة .

٢ - اذا تزوج الموظف في اثناء الخدمة يسمح لزوجته بالسفر مجانا مرتين بين العراق وانكلترا في خلال الخمسة سنين التي تنفي تاريخ زواجه وبالسفر مرة واحدة في كل خمسة سنين اخرى تبقى من خدمته اما المدة التي تقل عن خمسة سنين فلا يمنح فيها للزوجة سفر مجاني بموجب هذا النظام .

٣ - ان الاسفار المسموح بها للزوجات يجب أن تكون تابعة لعين الشروط المتعلقة بالموظفين بموجب الشرط (٤) (أ) من هذا النظام .

٥ - المسكن .

اذا اشغل احد الموظفين دارا من دور الحكومة وحده يدفع ايجارا عن تلك الدار بمعدل ٨ بالمائة من راتبه واذا شاطره السكنى في تلك الدار موظف آخر يدفع اربعة بالمائة من راتبه لقاء بدل الايجار على ان لا يجوز في حالة ما من الاحوال ان يتعدى ما يدفعه من يشغل تلك الدار من ضابط او اكثر بدل ايجار معتدل لتلك الدار ويعين هذا البدل بالقياس على بدلات الايجار الحقيقية للدور التي من الاملاك الخاصة الواقعة في عين المحلة وعلى نفس هذه القاعدة يدفع الموظفون ايجار ما يشغلون من الدور التي ليس من املاك الحكومة على ان لايجوز في حاله من الاحوال ان يتعدى ما يدفعه من يشغل تلك الدور من موظف او اكثر بدل الايجار الحقيقي لتلك الدار .

واذا وجد ان ما يدفع على هذا الوجه (من قبل موظف واحد او اكثر) هو أقل من بدل ايجار الدار فمساعدة للموظف ، على دفع الرصيد الباقي من ايجار الدار تمنح الحكومة الموظفين المخصصات الآتية من قبل الاعانة .

في البصرة وبغداد

- للموظفين المتزوجين ما لا يزيد على ١٣ بالمائة من رواتبهم
- للموظفين غير المتزوجين ما لا يزيد على ٦ بالمائة من رواتبهم

في باقي المراكز

- للموظفين المتزوجين ما لا يزيد على ثمانية بالمائة من رواتبهم
- للموظفين غير المتزوجين ما لا يزيد على اربعة بالمائة من رواتبهم

وستكون هذه المخصصات عرضة للتعديل كل سنة وفقا للمهبط والصعود الفعلي في بدلات الايجار .

فيما يخص الغرض المقصود من هذه الفقرة ان عبارة (راتب) تعتبر انها شاملة للمخصصات الشخصية اذا كان هنالك شيء منها .

٦ - تجهيز المساكن

على الحكومة - اذا امكن ذلك - ان تجهز جميع دور الحكومة المشغولة من قبل الموظفين بالادوات المقتضية للانوار الكهربائية والمراوح والماء على النحو الذي توصي به مديرية الصحة العامة على ان يودي الموظف نفقات الكهرباء والماء .

٧ - الرخصة المحلية

يمكن منح الموظف رخصة محلية لا تتجاوز (٢١) يوما في كل سنة تقويمية اذا كانت الحكومة توافق على ذلك غير انه يجب ان لا تتراكم هذه الرخصة وان لا تندمج في الرخصة الاعتيادية .

٨ - الرخصة الاعتيادية

١ - يستحق لكل موظف يوم واحد من الرخصة الاعتيادية عن كل خمسة ايام من الخدمة العملية ولا تعد اية رخصة خدمة عملية الا الرخصة المحلية فقط .

٢ - من الممكن ان تتراكم الرخصة الاعتيادية .

٣ - يمنح كل موظف الرخصة الاعتيادية المستحقة له في اي وقت شاء على ان لا يسبب ذلك خلافا في وظيفته وله ان يطالب بحقه باخذ الاجازة الاعتيادية على الوجه الآتي :-

اذا كانت مقاولته لمدة (١٥) سنة ثلاث مرات اذا كانت خدمته لمدة (١٠) سنين فمرتين واذا كانت خدمته (٥) سنين فمرة واحدة .

٤ - يجوز للموظف الذي انقضت وظيفته او انتهت الحكومة لسبب غير عدم الاطاعة او سوء السلوك ان يتقاضى اكرامية عن الرخصة الاعتيادية المستحقة له والتي لم يستطع ان يتمتع بها في حينه خشية ان يخل باعمال وظيفته ونحسب هذه الاكرامية باعتبار مخصصات يوم واحد من الرخصة مساو لكل يوم من الرخصة المستحقة على ان لا يتجاوز ذلك مدة تسعة اشهر .

- ٥ - للموظف الحق ان يتقاضى راتب تاما في اثناء الرخصة الاعتيادية .
- ١ - يسمح للموظف بالغيوبة داخل العراق لمدة قصيرة بناء على مرض اصابه على ان لا تزيد كل مدة على (١٠) ايام متوالية وان يتقاضى في خلالها راتبه بتمامه وكل غيوبة من هذا القيل تزيد على عشرة ايام تعتبر رخصة مرض .
- ٢ - ان مجموع مدد رخصة المرض التي يسمح بها للموظف هي كما يلي : -
 اذا كانت خدمته لمدة ٥ سنين سنة واحدة
 اذا كانت خدمته لمدة ١٠ سنين سنتان
 اذا كانت خدمته لمدة ١٥ سنة ثلاث سنين
- ٣ - اذا زاد مجموع مدد رخصة المرض على المدة الميينة اعلاه فللحكومة الخيار في أن تنهي الخدمة بدون اعطاء تعويضات .
- ٤ - عند اخذ كل رخصة مرض للموظف الحق في ان يتقاضى راتبه بتمامه الى نهاية ستة اشهر ثم الى ستة اشهر اخرى اذا كان ذلك لا يزيد على المدة المستحقة له اما اذا كان لا يستحق رخصة ما او ان الرخصة التي يستحقها لا تكفي لاتمام الستة اشهر الاخرى فيمكنه ان يتم المدة برخصة اضافية على ان يتقاضى في خلالها نصف راتبه . ففي نهاية الاثني عشر شهرا سيكون للحكومة الحق في ان تنهي خدمة هذا الموظف بدون تعويضات اذا كانت خدمته لمدة خمس سنين فقط . وفي الاحوال الاخرى اي اذا كانت خدمة الموظف لمدة اكثر من خمس سنين فعين حينئذ لجنة طبية لفحصه واذا تبين ان شفاؤه ورجوعه الى وظيفته غير محتمل وفقا للشروط المدرجة في (٢) اعلاه سيكون للحكومة الحق في ان تنهي خدمته بدون تعويضات .
- ٥ - ليس في هذه الفقرة ما يقيد بوجه من الوجوه تعهدات الحكومة العراقية بان تدفع لكل من ضباط القوات الامبراطورية والجيش الهندي عند عودته من خدمة (في العراق) الى ان يصبح صالحا للقيام بواجباته في المصاحبة الامبراطورية او الهندية حسبما يقتضي الامر على ان لا يتجاوز الدفع مدة ستة اشهر من الاجازة المرضية بالمعاش الكامل المختص لرتبة ذلك الضابط الدائمة في قوانين المصلحة ذات الشأن .

١٠ - المعالجة الطبية

للموظف الحق في أن يعالج في أثناء مرضه مجانا في العراق غير أن هذا الامتياز لا يشمل عائلته •

١١ - التعويضات التي تعطى اذا انتهت الحكومة خدمة الموظف

اذا انتهت الحكومة خدمة موظف بسبب غير الاسباب المذكورة في الشروط (الفقرة ٣) و٩ و١٤ و١٨ فعلى الحكومة أن تدفع عنه الى صندوق التقاعد وله أن يتسلم من ذلك الصندوق علاوة على المبلغ المستحق له منه مبلغا مساويا لما كان قد يستحق دفعه من قبله ومن قبل الحكومة معا من التاديات الى صندوق التقاعد عن باقى مدة خدمته بموجب المقاوله •

١٢ - التعويضات الخاصة التي تعطى عند الوفاة أو غير ذلك بسبب القلاقل المحلية

تعطى بموجب قواعد ستوضع فيما بعد تعويضات خاصة (لايجوز فيما يخص أحد ضباط القوات البريطانية أو الجيش الهندي أن تكون أقل مناسبة من تلك التي يستحقها بموجب نظمات مصلحته الاصلية) في حالة الوفاة أو الضرر أو ضياع الممتلكات أو غير ذلك الناتجة من حرب أو قلاقل محلية أو في حالة اصابة الموظف بعاهة دائمة تقرر لجنة طبية انها نشأت عن الظروف الخاصة المحيطة بوظيفته وفي حالة ضياع الممتلكات لايعطى تعويضات الا اذا تبين بصورة معقولة انه لم يكن تأمينها أو انه لم يكن بالامكار تأمينها الا لقاء رسم باهظ. للتأمين • وعلى كل حال لاتعطى التعويضات الا على الامتعة التي تعتبر ضرورية ولازمة والحكومة لاتتعهد بالمسؤولية عن ضياع المجوهرات والاعمال الصناعية أو غير ذلك ولا عن سرقتها أو تلفها •

١٣ - صندوق التقاعد

على الحكومة أن تؤسس صندوق تقاعد كل من الحكومة والموظف بالتاديات الاتية اليه :-

١ - على كل موظف أن يؤدي شهريا الى صندوق التقاعد ١/١٢ من معاشه ويكون ذلك بالخصم من راتبه •

٢ - على الحكومة أن تؤدي شهرياً عن كل موظف مبلغاً يساوي ضعف ما أداه ذلك الموظف عن الشهر السابق .

٣ - ان المبالغ التي تخصم من راتب الموظف على حساب صندوق التقاعد مع المبالغ المستحقة من الحكومة ينبغي أن تحول شهراً بشهر الى من تعينه حكومة صاحب الجلالة البريطانية من شخص أو أكثر أميناً لصندوق التقاعد الآنف الذكر وتدار شؤون هذا الصندوق من قبل أمناء يصدق عليهم وبموجب قواعد تضعها حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

٤ - على كل موظف - ما عدا الموظفين الذين دفعت الحكومة العراقية أو تعهدت بأن تدفع بالنيابة عنهم تأديتات التقاعد الى حين تاريخ ابتداء الخدمة بموجب الشروط الجديدة - ان يؤدي الى صندوق التقاعد عن مدة خدمته من يوم ١١ تشرين ثاني سنة ١٩٢٠ الى التاريخ الذي يبدأ فيه تطبيق هذه الشروط عليه مبلغاً يساوي ١٢/١ من مجموع معاشه عن المدة المذكورة .

٥ - على الحكومة أن تؤدي عين المبلغ الذي يؤديه الموظف عما يخص الخدمة السابقة للمقاوله المشار اليها في الفقرة الرابعة من هذه المادة .

٦ - في حالة الموظفين المعارين أو المحولين الى الحكومة العراقية من قبل الحكومات الاخرى والذين لا يزالون قائمين بما يلزم لاستحقاق التقاعد من حكوماتهم الاصلية على شرط الاستمرار في دفع تأديتات تقاعدهم يجب أن يستمر دفع هذه التأديتات عنهم من قبل الحكومة العراقية الا ما كان من ذلك مستوجبا تأديته من قبل الموظف ذاته بموجب قوانين حكومته الاصلية ولا تسرى الفقرات الخمس الاولى من هذه المادة على هؤلاء الموظفين .

١٤ - اللغات

يطلب من الموظف أن يتبع أحكام ما ستضعه فيما بعد هيئة النظام المشكلة بموجب المادة ١٧ من هذا الجدول ويصادق عليه المعتمد السامي من النظامات المتعلقة بامتحان اللغات ويجوز أن تنص هذه النظامات على توقيف الترفيع في حالة فشل الموظف في أحد

الامتحانات المتبعة اجبارية ويجوز كذلك أن تنص على انتهاء خدمة الموظف بدون تعويضات اذا تكرر فشله في الامتحانات •

١٥ - مخصصات السفر ومخصصات الوكالة

تعطى مخصصات السفر والانتقال داخل العراق وكذلك مخصصات الوكالة بموجب القواعد الموضوعة للموظفين المحليين •

١٦ - العملة النقدية

اذا تبدلت العملة الموجودة تدفع الرواتب والمخصصات بعد تبديلها بالعملة الجديدة على حساب سعر التحويل الجارى ما عدا ما نص عليه فى الفقرة (٢) من المادة ٣ من هذا الجدول •

١٧ - حفظ النظام

لاجل حفظ النظام سيكون الموظفون تحت مراقبة هيئة مؤلفة كما يلى :-

الرئيس - رئيس الوزراء

الاعضاء - ممثل من قبل فخامة المعتمد السامى وثلاثة من كبار الموظفين البريطانيين يعينهم صاحب الجلالة الملك وتكون قرارات هذه الهيئة عرضة للتصديق من قبل صاحب الجلالة الملك • وقبل أن تنال هذه المقررات تصديق صاحب الجلالة ينبغى أن يعطى فخامة المعتمد السامى فرصة لابتداء رأيه فيها •

١٨ - انتهاء الخدمة بسبب عدم الاطاعة أو غير ذلك

الحكومة الحق بشرط موافقة هيئة النظام المؤسسة وفقا للشرط ١٧ على ذلك بأن تنهى خدمة أى موظف لسوء سلوكه أو عدم اطاعته بدون أن يعطى تعويضات وان تسترجع من صندوق التقاعد المبلغ الذى تكون قد أدخرته لحسابه فى الصندوق المذكور كله أو بضعه حسب ما تقرر هيئة النظام المذكورة •

١٩ - انتهاء الخدمة من قبل الموظف نفسه

يحق للموظف أن ينهي مدة خدمته قبل انقضائها وذلك بأن يخبر رئيس دائرته بذلك كتابة قبل ستة أشهر الا أنه اذا فعل الموظف ذلك يعرض على هيئة النظام المؤلفة بموجب المادة ١٧ أمر القرار في ما اذا كان في تلك الحال يستحق ذلك الموظف أن يعطى السفر المجاني الى وطنه أو كل الاجازة المستحقة له أو بعضها أو أكثر من نصف المبلغ الا آخر لحسابه في صندوق التقاعد عند استغائه .

٢٠ - فيما يخص ضباط القوات الامبراطورية أو الجيش الهندي الملحقين بخدمة الحكومة العراقية عند انتهاء مقاوله أحدهم على غير مقتضى المادتين ١٨ و ١٩ لم يمكن دمجهم في الملاك القانوني المعين تكون الحكومة العراقية مسؤولة براتبه ومخصصاته بموجب الفئات البريطانية الاعتيادية أثناء مدة انتظاره للاندماج .

٢١ - التحكيم

اذا ظهر رأى التباس في فهم معنى مقاوله الاستخدام الموقع عليها من قبل الموظف أو غير ذلك من المسائل التي توجب الجدل تحال المسألة الى هيئة النظام التي يجب أن يكون قرارها في الامر بعد تصديقه من قبل جلالة الملك حسب نص المادة ١٧ نهائياً .

المجلد الرابع

نظام متعلق باستخدام الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش العراقي

١ - مدة الخدمة

١ - يطلب من كل ضابط يراد استخدامه أن يمضى مقاوله يتعهد فيها أن يخدم الحكومة العراقية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتديد بموافقة الطرفين لحسن سنوات ثم (٧) سنوات ثم (١٠) سنوات بتجديد المقاوله دفعة دفعة وفي حالة الضباط التابعين للقوات الامبراطورية أو للجيش الهندي يشترط عند التجديد موافقة حكومة صاحب الجلالة البريطانية أو حكومة الهند حسبما تقتضى الحال .

٢ - تبدأ مدة هذه الخدمة من تاريخ سفر الضابط ليتقلد وظيفته واذا كان الموظف مستخدماً في العراق من قبل يعين التاريخ في المقاوله التي يوقع عليها ويجب أن

لا تعتبر الرخصة المحلية أو الاعتيادية أو الرخصة التي تعطى بداعي المرض والممنوحة وفقا لهذا النظام انفصالا عن الوظيفة •

١ - يكون راتب الضابط وكذلك مقدار الزيادة السنوية كما هو مبين لوظيفته في لائحة الدرجات الملحق بهذا الجدول •

٢ - لدى توجه أحد الضباط الى العراق لاجل تقلد احدى الوظائف في الحكومة العراقية يستحق له المعاش الكامل لوظيفته في العراق من تاريخ وصوله العراق أما فيما يخص المدة من تاريخ ركوبه الباخرة الى تاريخ وصوله العراق فكذا • (أ) اذا كان الضابط تابعا للقوات الامبراطورية يستحق له نصف معاش وظيفته في العراق أو كامل معاش رتبته الدائمة في بريطانية من غير مخصصات على أن يأخذ أترهما مقدارا • (ب) واذا كان من ضباط الجيش الهندي فيستحق له نصف معاش وظيفته في العراق أو معاش رتبته الدائمة من غير مخصصات الاركان هذا اذا كان متوجها من الهند الى العراق أما اذا لم يكن متوجها من الهند الى العراق فمعاش رتبته الدائمة في بريطانيا على أن يعطى الراتب الاكبر منهما (ج) وفي جميع الاحوال الاخرى يتقاضى نصف معاش وظيفته في العراق •

٣ - نوع النقود التي تدفع في العراق

١ - الرواتب والمخصصات التي تدفع في العراق تدفع بعملة الروبية على أن تراعى أحكام الشرط (١٦) من هذا النظام •

٢ - للضابط الخيار على شرط أن يخبر الحكومة بذلك قبل ثلاثة أشهر بأن يتقاضى ثلث راتبه في لندن بموجب السعر الثابت أي (١٥) روبية لكل ليرة انكليزية أو بموجب سعر التحويل الحقيقي في حالة تبدل نظام النقود ويستطيع الضابط الذي يتقاضى ثلث راتبه في لندن أن يبطل هذا الترتيب ويتقاضى كل راتبه في العراق بالروبيات اذا اخبر الحكومة بذلك قبل ثلاثة أشهر •

٤ - سفر الموظفين

١ - يسمح للضابط في أول تعيينه بالسفر مجانا الى العراق في الدرجة الاولى على شرط أن يمضى مقالة يتعهد فيها بأن يعيد مصاريف سفره اذا ترك وظيفته في

خلال ثلاث سنوات لاجل أن يتسلم شغلا آخر في العراق أو اذا ترك وظيفته في خلال سنة واحدة لاي سبب كان سوى العاهات البدنية أو العقلية .

٢ - ويسمح له أيضا بعد انتهاء وظيفته بالسفر الى انكلترا مجانا أما اذا كانت الحكومة قد انتهت خدمته بموجب الشرط (١٨) من هذا النظام لسوء سلوكه أو عدم اطاعته أو ان الضابط نفسه قد ترك الخدمة لاي سبب كان غير العاهات البدنية أو العقلية فيرجع أمر السماح له بالسفر المجاني الى رأى الحكومة .

٣ - يسمح للضابط أيضا في أثناء خدمته بالسفر مجانا الى انكلترا ذهابا وإيابا مرة واحدة اذا كانت مدة خدمته ثلاث أو خمس سنوات ومرة أخرى اذا مدت مقاولته الى أكثر من خمس سنوات . اذا كان الضابط الذي سافر مرة أو عدة مرات مجانا عائدا الى انكلترا أى انه استوفى حقه الممنوح اياه بموجب هذه الفقرة أو الذي لم يستحق السفر المجاني للعودة الى انكلترا قد ارسل الى انكلترا بناء على اعتلال صحته يجب أن يمنح سفرا مجانيا آخر الى انكلترا ذهابا وإيابا .

٤ - للحكومة أن تعد السفر المسموح به في هذا النظام في أية سفينة تابعة لشركة معلومة من شركات الملاحة والتي تحمل ركابا من الدرجة الاولى بين العراق وانكلترا أو في إحدى نقالات الحكومة البريطانية .

واذا اختار الضابط السفر بغير الطريق أو يغير مراكز الشركة أو بغير الدرجة التي اختارها له الحكومة أو الى غير المملكة المتحدة (بلاد انكلترا) فله أن يتقاضى مصاريف السفر التي يختاره أو مصاريف السفر المسموح به بموجب هذا النظام على شرط أن يعطى الاقل منهما .

ب - زوجات الموظفين

١ - يسمح لزوجات الضابط المتزوج قبل ابتداء مقاولته بالسفر في الدرجة الاولى مجانا مرتين بين العراق وانكلترا اذا كانت خدمة الضابط لمدة ثلاث سنوات أو خمس سنوات ويسمح لها بالسفر ثلاث مرات اذا مدت مقاولته لمدة أكثر من خمس سنوات .

٢ - إذا تزوج الضابط في أثناء الخدمة يسمح لزوجته بالسفر مجاناً مرتين (بين العراق وأناترا) وذلك في حالة ما اذا مددت مقولة استخدامه •

٣ - ان الاسفار المسموح بها للزوجات ينبغي أن تكون تابعة لنفس الشروط المتعلقة بالموظفين بموجب الشرط (٤) من هذ النظام •

٥ - المسكن

إذا أشغل أحد الضباط داراً من دور الحكومة وحده يدفع ايجاراً عن تلك الدار بمعدل ٨ بالمائة من راتبه وإذا شاطره السكن في تلك الدار ضابط آخر يدفع أربعة بالمائة من راتبه لقاء بدل الايجار على أن لايجوز في حالة من الاحوال أن يتعدى ما يدفعه من يشغل تلك الدار من ضابط أو أكثر بدل ايجار معتدلاً لتلك الدار محسوباً ذلك بالقياس على بدلات الايجار الحقيقية للدور التي من الاملاك الخاصة والواقعة في عبر المحلة وعلى نفس هذه القاعدة يدفع الضابط ايجار ما يشغلون من الدور التي ليست من أملاك الحكومة على أن لايجوز في حالة من الاحوال أن يتعدى ما يدفعه من يشغل احدى تلك الدور من ضابط أو أكثر بدل الايجار الحقيقي لتلك الدار وإذا وجد أن ما يدفع على هذا الوجه (من قبل ضابط واحد أو أكثر) هو أقل من بدل ايجار الدار فمساعدة للضباط على دفع الرصيد الباقي من ايجار الدار تمنح الحكومة الضباط المخصصات الاتية من قبيل الاعانة •

في البصرة وبغداد

للضباط المتزوجين ما لايزيد على ١٢ في المائة من رواتبهم •

للضباط غير المتزوجين ما لايزيد على ٦ في المائة من رواتبهم •

في باقي المراكز :-

الضباط المتزوجون ما لايزيد على ٨ بالمائة من رواتبهم •

الضباط غير المتزوجين ما لايزيد على ٤ بالمائة من رواتبهم •

وستكون هذه المخصصات عرضة للتعديل كل سنة تبعاً لتبدل أسعار أجور الدور •

٦ - تجهيز المساكن

على الحكومة - اذا أمكن - أن تجهز جميع دور الحكومة المشغولة من قبل الضباط بالادوات المقتضية للانوار الكهربائية والمراوح والماء على النحو الذى توصى به مديرية مصلحة الصحة .

٧ - الرخصة المحلية

يمكن منح الضابط رخصة محلية لا تتجاوز (٢١) يوما فى كل سنة تقويمية اذا كانت الحكومة توافق على ذلك . غير أنه يجب أن لا تتراكم هذه الرخصة وان لا تدمج فى الرخصة الاعتيادية وفى أثناء الرخصة المحلية يتقاضى الضابط راتباً كاملاً .

٨ - الرخصة الاعتيادية

١ - يستحق لكل ضابط يوم واحد من الرخصة الاعتيادية عن كل خمسة أيام من الخدمة العملية ولا تعد أية رخصة خدمة عملية الا الرخصة المحلية فقط والوقت الذى يقضى فى السفر ما عدا سفره الموظف عند أول تعيينه يعتبر رخصة اعتيادية .

٢ - من الممكن أن تتراكم الرخصة الاعتيادية .

٣ - يمنح لكل ضابط الرخصة الاعتيادية المستحقة له فى أى وقت شاء على أن لا يسبب ذلك خللاً فى وظيفته وله أن يطالب بحقه بأخذ الاجازة الاعتيادية على الوجه الآتى :-

اذا كانت مقاولته لمدة ٣ سنوات مرة

اذا كانت مقاولته لمدة ٥ سنوات مرة

اذا كانت مقاولته لمدة ٧ سنوات مرتين

اذا كانت مقاولته لمدة ١٠ سنوات مرتين

٢ - وللضابط الحق أن يتقاضى راتبه تماماً فى أثناء الرخصة الاعتيادية .

٥ - يجوز للضابط الذى انقضت مدة خدمته أو أنهتها الحكومة لسبب غير عدم الاطاعة أو سوء السلوك أن يتقاضى راتباً عوضاً عن الرخصة الاعتيادية المستحقة له والنسبة

لم يستطع أن يتمتع بها في حينه خشية أن تخل بأعمال وظيفته على أنه لا يجوز أن يتجاوز المبلغ المدفوع على هذا الوجه راتب تسعة أشهر •

٩ - رخصة المرض

١ - يسمح للضابط بالغيوبة داخل العراق مددا قصيرة بناء على مرض أصابه على أن لا تزيد مدة على (١٠) أيام متوالية وان يتقاضى في خلالها راتبه بتمامه وكل غيوبة من هذا القيل تزيد على عشرة أيام تعتبر رخصة مرض •

٢ - أن مجموع مدد رخصة المرض التي يسمح بها لمن كانت مدة مقاولته ثلاث سنوات هي ثمانية أشهر •

٣ - اذا زاد مجموع مدد رخصة المرض على ثمانية أشهر فللحكومة الحق في أن تنتهي الخدمة بدون اخطار آخر •

٤ - عند أخذ كل رخصة مرض للضابط الحق في أن يتقاضى راتبه بتمامه الى غاية أربعة أشهر ثم الى غاية أربعة أشهر اخرى مما يكون مستحقا له من الرخصة أما اذا كان لا يستحق رخصة ما وان الرخصة التي يستحقها لا تكفي لاتمام الاربعة أشهر الاخرى فيمكن أن يتم المدة برخصة مرض اضافية على أن يتقاضى في خلالها نصف راتبه في نهاية الثمانية أشهر سيكون للحكومة الحق في أن تنتهي خدمة هذا الضابط بدون اخطار آخر أو دفع تعويضات •

٥ - أما اذا كانت مقاولته الاصلية أو الممددة بموجب الشرط (١) من هذا الجدول تزيد على ثلاث سنوات فيعامل بموجب النظام المتعلق برخصة المرض كما جاء في شروط الموظفين الملكيين بمقتضى الشرط (٩) من الجدول الثالث •

٦ - ليس في هذه الفقرة ما يقيد بوجه من الوجوه تعهدات الحكومة العراقية بأن تدفع لكل من ضباط القوات الامبراطورية أو الجيش الهندي عند عودته من الخدمة (في العراق) الى أن يصبح صالحا للقيام بواجباته في المصلحة الامبراطورية أو الهندية حسبما يقتضى الامر على أن لا يتجاوز الدفع مدة ستة أشهر من الاجازة المرضية بالمعاش الكامل الذي يعطى اياه على جاري العادة المخصص لرتبة ذلك الضابط الدائمة في قوانين المصلحة ذات الشأن •

١٠ - المعالجة الطبية

للمضابط الحق في أن يعالج في أثناء مرضه مجاناً في العراق غير أن هذا الامتياز لا يشمل عائلته .

١١ - انتهاء الخدمة من قبل الحكومة

في غير الاحوال المذكورة في الشروط ٩ و ١٤ و ١٨ للحكومة الحق في أن تنهى خدمة الضابط باعطائه اخطاراً كتابياً قبل ذلك بثلاثة أشهر ولا يعطى الاخطار الا بموافقة الضابط البريطاني الاكبر الملحق بوزارة الدفاع .

١١ - آ - عند انتهاء مدة خدمة أحد ضباط القوات البريطانية أو الجيش الهندي في الحكومة العراقية اذا لم يمكن دمجهم ضمن الملاك القانوني المعين تكون الحكومة العراقية مسؤولة براتبه ومخصصاته بموجب نظمات الخدمة التابع لها عن المدة التي ينتظر في خلالها لان يدمج .

١٢ - التعويضات الخاصة التي تعطى عند الوفاة

تعطى بموجب قواعد ستوضع فيما بعد بالاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين تعويضات خاصة (لايجوز فيما يخص أحد ضباط القوات البريطانية أو الجيش الهندي أن تكون أقل مناسبة من تلك التي يستحقها بموجب نظمات مصلحته الاصلية في حالة الوفاة أو الضرر أو ضياع الممتلكات أو غير ذلك الناتجة من حرب أو قلاقل محلية أو في حالة اصابة الضابط بعاهة دائمة تقرر لجنة طبية انها نشأت عن الظروف الخاصة المحيطة بوظيفته وفي حالة ضياع الممتلكات لاتعطى تعويضات الا اذا تبين بصورة معقولة انه لم يمكن تأمينها أو انه لم يكن بالامكان تأمينها الا لقاء رسم تأمين باهظ وعلى كل حال لاتعطى التعويضات الا على الامتعة التي تعتبر ضرورية ولازمة والحكومة لاتتعهد بالمسؤولية عن ضياع المجوهرات والاعمال الصناعية أو غير ذلك ولا عن سرقتها أو تلفها) .

١٣ - الاكرامية

عند انقضاء أو انتهاء مقابلة الخدمة عدا ما يكون من ذلك بموجب الفقرتين ١٤ و ١٨ يكون للضابط الحق بأن يتناول علاوة على ما يكون مستحقاً له من المبالغ بموجب الفقرة

٨ (٥) اكرامية راتب شهر واحد - على معدل مقدار الراتب الذي يتناوله حينئذ - عن كل سنة كاملة من خدمته وتحسب كسور السنة باعتبار معدل راتب يوم واحد عن كل خدمة ١٢ يوما . وفي حالة الضباط المعارين أو المحولين الى الحكومة العراقية من قبل الحكومات الاخرى والذين لا يزالون نائمين بما يلزم لاجل استحقاق التقاعد من حكوماتهم على شرط الاستمرار في دفع تأديتات تقاعدهم يجب أن يستمر دفع هذه التأديتات عنهم من قبل الحكومة العراقية الا ما كان من ذلك مستوجبا تأديته من قبل الموظف ذاته بموجب قوانين حكومته الاصلية . ومثل هؤلاء الضباط لا يستحق لهم اكرامية ما بموجب هذه الفقرة .

١٤ - اللغات

يطلب من الضابط ان يتبع احكام ما قد تضعه وزارة الدفاع ويوافق عليه المعتمد السامي من النظامات المتعلقة بامتحان اللغات ويجوز ان تنص هذه النظامات على توقيف الترفيع في خدمة العراق في حالة فشل الضابط في احد الامتحانات المعتمدة اجبارية ويجوز كذلك أن تنص على انتهاء خدمة الضابط بدون تعويضات اذا تكرر فشله في الامتحانات .

١٥ - مخصصات السفر ومخصصات الوكالة

يسمح بمخصصات السفر والانتقال داخل العراق وكذلك بمخصصات للوكالة بموجب القواعد الموضوعة للضباط المحليين .

١٦ - العملة النقدية

اذا تبدلت العملة الموجودة تدفع الرواتب والمخصصات بعد تبديلها بالعملة الجديدة على حساب سعر التحويل الجاري ما عدا ما نص عليه في الفقرة (١) من الشرط ٣ من هذا الجدول .

٧ - حفظ النظام

لاجل حفظ النظام سيكون الضابط تحت مراقبة الضابط البريطاني الاكبر الموظف في وزارة الدفاع وهذا ذاته يكون فيما يخص الحفظ تحت مراقبة المعتمد السامي .

١٨ - انتهاء المقاولة بسبب عدم الاطاعة وغير ذلك

للحكومة الحق في ان تنهي خدمة اي ضابط بدون اعطاء تعويضات لسوء سلوكه

أو عدم اطاعته على أن يوافق على ذلك المعتمد السامي يحق للضابط أن ينهي مقالة استخدامه قبل انقضائها بأن يبلغ وزير الدفاع بذلك كتابة قبل ثلاثة أشهر إلا أنه إذا فعل الضابط ذلك فإنه لا يستحق أن يعطى السفر مجاناً إلى وطنه إلا إذا كان قد خدم مدة ١٨ شهراً على الأقل في البلاد وذلك إما أن يكون ابتداءً من التحاقه بالخدمة أو من تاريخ رجوعه من الرخصة لآخر مرة وسيكون له الحق في تناول الأكرامية المستحقة له بمقتضى الشرط ١٣ ولكنه ليس له الحق في أي رخصة أو أكرامية بدلا عن تلك الرخصة .

٢٠ - التحكيم

إذا ظهر أي التباس في فهم معنى مقالة الاستخدام الموفع عليها من قبل الضابط أو غير ذلك من المسائل من أي جهة أخرى تحال المسئلة إلى المعتمد السامي الذي يجب أن يكون قراره نهائياً .

- الدرجات -

الدرجة الأولى

مستشار أو وكيل وزارة الدفاع

الراتب ٢٥٠٠ - ١٠٠ - ٣٥٠٠ روبية .

الدرجة الثانية

الضباط الأقدمون ممن لا تقل رتبهم عن رتبة ميجر سواء كانوا في المقر أو ضابط ارتباط باستثناء الضباط السابق استخدامهم في مثل هذه الوظائف العالية .

الراتب ١٥٠٠ - ٧٥ - ١٨٠٠ روبية .

١٨٠٠ - ١٠٠ - ٢٣٠٠ روبية .

الدرجة الثالثة

الضباط الاعوان

الراتب ٩٠٠ - ٥٠ - ١٢٠٠ روبية .

١٢٠٠ - ٧٥ - ١٨٠٠ روبية .

ملاحظة

إذا كان الضابط في الدرجة الثالثة من رتبة رئيس (كابتن) فيبدأ راتبه بـ ١٢٠٠

روبية واذا كان من رتبة ملازم اول تتجاوز مدة خدمته السبع سنوات فيبدأ راتبه ب ١٠٠٠ روية .

ملاحظة عمومية

١ - ان من يعين من الضباط الذين هم الان في خدمة الحكومة العراقية الى اية وظيفة مذكورة في هذا الجدول تعادل في درجتها درجة الوظيفة التي يكون شاغلها ذلك الضابط عند تعيينه على هذا الوجه يجب ان يعين في منزلة من الدرجة المعنية لتلك الوظيفة تنيله راتباً لا يقل مقدارا عن الراتب الذي كان يتناوله عند امضاء المقابلة الجديدة وعند تعيين مقدار راتبه هذا يجب مراعاة عدد الاشهر التي خدمها توظفه لنيل الزيادة الجديدة بموجب مقاولته القديمة .

٢ - مساعدة على تدارك المصاريف الاضافية الناشئة عن تادية ايجار المنازل ونفقات التنوير والصيانة ينبغي ان يمنح الضباط المتزوجون الذين مقراتهم في بغداد او البصرة او الموصل ويتناولون راتباً يقل عن (١٥٠٠) روية مخصصات شخصية تدمج في الزيادات المستقبلية قدرها (١٥٠) روية او كسور ذلك مما يفي لا يصل راتبهم الشهري الى (١٥٠٠) روية .
ولبيان قد وقع المفوضان المختصان بمضائهما هذه الاتفاقية .

كتب في بغداد عن نسختين في اليوم الخامس والعشرين من شهر آدار سنة الف وتسعمائة واربعة وعشرين ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلثمائة واثنين واربعين هجرية .

هـ . دويس

المعتمد السامي

لجلالة ملك بريطانيا في العراق

جعفر العسكري

رئيس وزراء الحكومة العراقية

الاتفاقية العسكرية الموقع عليها في بغداد

في ٢٥ مارت ١٩٢٤ المعقودة طبقا للمادة السابعة من

المعاهدة العراقية - الانكليزية

الموقع عليها في بغداد في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢

الغيت بمعاهدة سنة ١٩٣٠

الاتفاقية العسكرية المعقودة

طبقاً للمادة ٧ من المعاهدة

العراقية الانكليزية

نحن الموقعان ادناه المفوضان احداً من قبل صاحب الجلالة ملك بريطانيا و
الآخر من قبل صاحب الجلالة ملك العراق قد اجتمعنا في هذا اليوم الواقع في
الخامس والعشرين من شهر آذار سنة الف وتسعمائة واربعة وعشرين ميلادية الموافق
لليوم التاسع عشر من شهر شعبان سنة الف وثلاثمائة واثنين واربعين هجرية بعد ان
فوضنا لاجل التوقيع على الاتفاقية الملحقة بالمادة ٧ من معاهدة التحالف المعقودة
بين صاحبي الجلالة المذكورين في اليوم العاشر من شهر تشرين اول سنة الف
وتسعمائة واثنين وعشرين ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة الف
وثلاثمائة وواحد واربعين هجرية .

- الاتفاقية -

حيث انه قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من تشرين الاول ١٩٢٢ م الموافق
لليوم التاسع عشر من صفر سنة ١٣٤١ هـ معاهدة تحالف بين جلالة ملك بريطانيا و جلالة
ملك العراق وكذلك وقع في بغداد في اليوم الثلاثين من نيسان سنة ١٩٢٣ م الموافق
لليوم الرابع عشر من رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هـ ملحقة بنفس هذه المعاهدة .

وحيث انه بموجب المادة (٧) من المعاهدة المذكورة يتعهد جلالة ملك بريطانيا
بأن يقدم من الامداد والمساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلحة ما يتفق عليه من وقت
الى آخر الفريقان المتعاقدان الساميان .

وحيث انه قد نص في المادة المذكورة على أن يعقد اتفاقية منفردة بين الفريقين
المتعاقدين الساميين لتعين مقدار هذا الامداد وهذه المساعدة وشروطهما وتبلغ هذه
الاتفاقية الى مجلس جمعية الامم .

وحيث انه قد نص في المادة (١٨) من المعاهدة المذكورة على أن لامانع للفريقين
المتعاقدين الساميين من اعادة النظر من وقت الى آخر في شروط الاتفاقية

المنفردة المشار اليها في اعلاه بقصد ادخال ما يترأى مناسبتة من التعديلات حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنذ على ان كل تعديل يتفق عليه الفريقان المتعاقدان الساميان يجب ان يبلغ الى مجلس جمعية الامم .
فبناء عليه قد تم الاتفاق الآن على ما يأتي :-

المادة الاولى

الحكومتان تعترفان بالمبدأ انه ينبغي لحكومة العراق في اقرب وقت ممكن بشرط ان لا يتجاوز اربع سنوات من تاريخ عقد هذه الاتفاقية ان تقبل بالمسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي وعن الدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي ولاجل ادراك هذه الغاية قد وقع الاتفاق على المعاضدة والمساعدة اللتين تقدمهما الآن حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا الى حكومة العراق يجب ان تتاقصا شيئاً فشيئاً بأسرع ما يمكن .

المادة الثانية

ان ما ستوديه حكومة صاحب الجلالة البريطانية الى حين من الامداد والمساعدة يجب ان يكون في شكل وجود حامية من الجنود الامبراطورية في العراق او وجود قوات محلية فيه تقوم باعبائها حكومة صاحب الجلالة البريطانية ومنح التسهيلات في الامور الالية التي يكون الاتفاق عليها من قبل الحكومة العراقية .

١ - تثقيف الضباط العراقيين العلوم العسكرية وفن الطيران في المملكة البريطانية بقدر ما يكون ذلك مستطاعا .

٢ - تجهيز الجيش العراقي بكميات وافية من الاسلحة والذخائر والمعدات والطائرات من أحدث طراز موجود .

٣ - تجهيز الحكومة العراقية في خلال مدة المعاهدة بموظفين بريطانيين حشما تطلبهم وهاتان المعاضدة والمساعدة لا تكونان قط بشكل مساعدة مالية من قبل الحكومة البريطانية على الاتفاق على الجيش العراقي او قوات محلية اخرى تقوم باعبائها وتتولى امرها حكومة العراق وكذلك لا تساعد الحكومة العراقية على الاتفاق على الحامية الامبراطورية او القوات التي تقوم باعبائها وتتولى امرها الحكومة البريطانية .

المادة الثالثة

ما دام وجود حامية امبراطورية او قوات محلية تتولى امرها وتقوم باعبائها حكومة جلالة ملك بريطانيا ضروريا لاعانة حكومة العراق على ادراك المسؤولية التامة التي قبلت مبدئيا بالمادة الاولى من هذا الاتفاق تنظم الصلات العسكرية في العراق بين الحكومتين بموجب الشروط الآتية :-

المادة الرابعة

تعهد الحكومة العراقية بان تخصص ما لا يقل عن ٢٥ بالمئة من ايرادات العراق السنوية كما هي محددة في المادة ٤ من الاتفاقية المنفردة المنظمة للعلاقات المالية بين الفريقين لاجل القيام باعباء الجيش النظامي والقوات المحلية الاخرى التي تتولى امرها وبان تقوم تدريجيا وبقدر طاقتها المالية بزيادة قوام جيشها النظامي الدائم المركب من الاسلحة المختلفة وذلك وفقا للبرنامج المعين في اللائحة الملحقة بهذه الاتفاقية وبان تشكل جيشا احتياطيا وعلى الحكومة البريطانية ان تقوم لدى اتمام تشكيل كل من وحدات هذه القوات بتجهيزها طبقاً لنصوص المادة الثانية من هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة

يجب ان يفحص في كل سنة قوام وكيفية تشكيل الحامية الامبراطورية والقوات المحلية التي تتولى امرها حكومة صاحب الجلالة البريطانية لاجل القيام بالتنفيذ المتوالي المنصوص عليه في المادة الثالثة من الاتفاقية المالية المشار اليها في المادة السابقة .

المادة السادسة

ان الجيش العراقي يكون بقيادة جلالة ملك العراق مع مراعاة نصوص القانون الاساسي العراقي وليس لقائد القوات البريطانية في العراق ان يتدخل في المسائل التي تخص الجيش العراقي الا بحسب ما هو منصوص عليه في المادتين السابعة والتاسعة من هذه الاتفاقية .

المادة السابعة

تعهد الحكومة العراقية بان تخول قائد القوات البريطانية الحق بتفتيش الجيش العراقي والقوات الاخرى المحلية كما تراه له ضرورة ذلك لاجل فحص مقدرة هذا الجيش وهذه القوات وتقديم تقرير الى جلالة ملك العراق بواسطة

المعتمد السامي مبينا فيه اقتراحاته بشأن ما يراه ضروريا من الاجراءات لاجل تحسين حالة الجيش والقوات المذكورة وتوافق على ان تأخذ بعين الاعتبار التام رغائب المعتمد السامي فيما يتعلق بحركات وتوزيع الجيش العراقي وعلى ان تقدم من اسباب المحافظة على مستودعات الطائرات ومحطات الطيران ما يتطلبه المعتمد السامي بناء على ما يشير به قائد القوات الجوية ولا يكون للحكومة العراقية حق بالمساعدة من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية على نحو ما هو منوى في المادة الثامنة في حالة ما اذا تأخرت عن القيام باي اقتراح ما يقدمه المعتمد السامي بموجب هذه المادة فيما يتعلق بحركات توزيع الجيش العراقي .

المادة الثامنة

لا يستخدم الجيش العراقي الا في مصلحة العراق وتوافق الحكومتان على ان لا تقوم واحدة منهما بأعمال عسكرية لحفظ النظام الداخلي أو الدفاع عن العراق ضد تجاوز خارجي بدون استشارة الحكومة الاخرى والاتفاق معها مقدما ولا يكون للحكومة العراقية حق بالمساعدة من قبل اية من القوات التي تقوم باعبائها او تتولى امرها حكومة جلالة ملك بريطانيا على صدى تجاوز خارجي او اخمد اي اضطراب اهلي او قوة مسلحة مما يكون في رأي المعتمد السامي قد اثاره او سببه قيام الحكومة العراقية بعمل ما او باتتهاجها سياسة ما خلافا لمشورة حكومة جلالة ملك بريطانيا او رغائبها الصريحة .

المادة التاسعة

في حالة القيام باعمال عسكرية مما ينوي ان تشترك فيها قوات تقوم باعبائها او تتولى امرها حكومة صاحب الجلالة البريطانية يجب ان يتعهد بقيادة القوات المشتركة - مع مراعاة ما قد يوافق عليه كلا الفريقين من التدابير الخصوصية - الى قائد عسكري بريطاني ينتخب لاجل ذلك الغرض .

المادة العاشرة

تعهد الحكومة العراقية بان تعترف بالحقوق والضمانات الاتية الذكر لاية قوات مسلحة في العراق تقوم باعبائها او تتولى امرها حكومة صاحب الجلالة البريطانية وان تضمن هذه الحقوق والضمانات اذا اقتضت الضرورة بواسطة التشريع او بغير ذلك من الوسائل ويجب ان تعتبر القوات المذكورة شاملة للموظفين الملكيين والاتباع الرسميين من الهنود الملحقين بالقوات الجوية والعسكرية وكذلك لاهالي

العراق الذين في خدمة القوات المذكورة • اما هذه الحقوق والصيانات فهي :-

أ - الحق بمطالبة الحكومة العراقية بالقيام بما يلزم من الاجراءات بموجب القانون في تعقيب الاشخاص الذين يتهمون بجريمة مرتكبة ضد القوات المذكورة او ضد احد افرادها وفي القاء القبض على هكذا اشخاص وكذلك حق التثبت بمحاكمتهم ومن المفهوم ان حق التثبت بمحاكمة الاشخاص المتهمين على هذا الوجه يجب ان يشمل حق التثبت بمحاكمتهم امام قاض بريطاني من قضاة المحاكم العراقية او امام محكمة خصوصية تشكل من عضوين بريطانيين اثنين من قضاة المحاكم العراقية وعضو عراقي واحد • اما استئناف الدعاوي المحسومة امام المحاكم الاعتيادية او المحكمة الخصوصية فيكون لدى محكمة الاستئناف العراقية التي يجب في مثل هذه القضايا أن تكون اكثرية اعضائها من القضاة البريطانيين • ولا تجري المحاكمة امام هذه المحكمة الخصوصية الا في الاحوال التي يشهد كل من المعتمد السامي وقائد القوات الجوية كتابة انها على درجة استثنائية من الخطورة والضرورة المستعجلة بحيث تجعل المحاكمة أمام المحاكم الاعتيادية غير مرغوب فيها والشهادة التي من هذا القبيل يجوز ان يعين فيها تاريخ ومكان انعقاد المحكمة وفي تلك الحال يجب اذا اقتضى الامر أن يسافر اعضاء المحكمة جوا بالسرعة اللازمة لاجل اجتماع المحكمة في المكان والتاريخ المعينين في الشهادة •

ب - الحق بان ينطبق على كافة افراد القوات المذكورة اصول الضبط والقضاء المنصوص عليها في القانون العسكري البريطاني او القانون العسكري الهندي او اي قانون عسكري اخر يكون افراد هذه القوات تابعين له •

ج - حق تجنيد اهالي العراق تجنيدا اختياريا بموجب قوانين الجيش (البريطاني) والقوة الهوائية او غيرها على ان يكون من المفهوم ان الحكومة العراقية تتعهد فيما يخصها بان تقدم عندما يطلب اليها ذلك قائد القوات الجوية او اي شخص مفوض من قبله بهذا الخصوص - كل ما ينبغي من المساعدة للقيام بهذا التجنيد وبان تزيل ما امكن الاسباب التي من شأنها ان تحول دونه •

د - صيانة جميع افراد هذه القوات المسجلين او المجندين من القاء القبض عليهم او تفتيشهم او سجنهم او محاكمتهم من قبل السلطات المدنية في العراق من اجل جرائم جنائية •

على انه يشترط في ذلك ان يكون الاهالي العراقيون الذين من افراد هذه القوات تابعين عادة لقضاء المحاكم العراقية وان يقتصر تمتعهم بهذه الصيانة على ما يخص الافعال التي يشهد المعتمد السامي او قائد القوات الجوية بأنها أوتيت في تأدية الواجبات العسكرية أو غيرها من الواجبات الرسمية .

وليس في هذه الفقرة ما يمنع السلطة المدنية من ان توقف عوة اي شخص من اعضاء هذه القوات على اثر اقترانه جريمة فيها خطر على الحياة في الحال او عندما يكون آخذاً في اقتراف جريمة مثل هذه . واذا لم يكن العضو الملقى عليه القبض على هذا الوجه من اهالي العراق ينبغي تسليمه في الحال الى رجال السلطة العسكرية او الجوية .

هـ - الصيانة من التعقيبات القانونية المدنية فيما يتعلق باي فعل يوّتي او اهمال او قصور يحصل مع حسن النية من قبل اي فرد من افراد القوات المذكورة عند قيامه بتأدية واجباته العسكرية او الرسمية وتعتبر شهادة المعتمد السامي او قائد القوات الجوية يكون العمل او الاهمال او القصور قد حصل مع حسن النية في تأدية الواجبات الآتفة الذكر شهادة قاطعة .

ان الصيانة المنصوص عليها في هذه الفقرة يجب ان لا تحول دون قيام الاشخاص الذين يتكبدون ضرراً مادياً من جراء فعل او اهمال او قصور مثل هذا بالمطالبة بالتعويض بغير واسطة التعقيبات القانونية المدنية .

و - كافة ما هنالك من الصيانات والامتيازات المتعلقة بالتعقيبات القانونية المدنية والممنوحة بموجب قانون القوة الجوية وقانون الجيش (البريطانيين) وقانون الجيش الهندي للاشخاص التابعين للقوانين المذكورة وكذلك الصيانة من الحبس بناء على قرار محكمة مدنية بشأن اية قضية مدنية نظرت فيها محكمة كهذه .

المادة الحادية عشرة

تتعهد الحكومة العراقية بان تصدر مواد قانونية تقضي بتوقيف ومعاينة كل شخص يعمل او يتآمر بكيفية من شأنها ان تعرض للخطر القوات المسلحة المذكورة او تعرقل اعمالها او يحاول اثارة العصيان او الفتنة بين هذه القوات او تعريضها للبغضاء او التحقير او يتآمر بشيء . من ذلك . وبان تتخذ الاجراءات

القانونية بحق كل شخص يشهد المعتمد السامي بانه حسب اعتقاده حق الاعتقاد يعمل او يحاول او يتآمر على النحو الاتي المذكور . وفي حالة الاشخاص الذين ليسوا من التبعية العراقية ويعملون او يحاولون او يتآمرون على النحو المذكور او يرجع ان يعملوا او يحاولوا او يتآمروا على ذلك النحو تتعهد الحكومة العراقية باتخاذ ما يراه المعتمد السامي مناسباً وممكناً من الاجراءات المنعياً بموجب القانون .

المادة الثانية عشرة

في حالة قيام القوات المذكورة باعمال عسكرية في العراق لاجل مساعدة الحكومة العراقية على رد اعتداء خارجي او قمع هياج اهلي توافق حكومة العراق على ان يعلن ملك العراق لدى طلب المعتمد السامي الاحكام العرفية في جميع جهات العراق التي يتناولها هذا التعدي الخارجي او الهياج الاهلي وان يعهد ادارة هذه الاحكام الى قائد القوات الجوية او الى من قد يعينه القائد المذكور من ضابط او اكثر وان يستصدر عند اقرار الاحكام المدنية ثانيا قرار التضمن اللازم شأن كل ما قامت به القوات المسلحة من الاعمال بموجب الحكم العرفي .

المادة الثالثة عشرة

تتعهد الحكومة العراقية بان تقدم جميع التسهيلات لاجل تحريك قوات صاحب الجلالة البريطانية - بما في ذلك استعمال البرق اللاسلكي وخطوط البرق والتلفون البرية - وللاجل نقل وخزن مواد الحريق اللازمة لهذه القوات على طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وفي موانئه .

المادة الرابعة عشرة

تتعهد الحكومة العراقية بان تعترف بحق قوات صاحب الجلالة البريطانية بانشاء وتشغيل نظام برق لاسلكي على نفقة حكومة صاحب الجلالة البريطانية لاجل اصدار وتلقي الرسائل الداخلية والخارجية العائدة لخدمة مصالح الحكومة البريطانية وبان تؤمن هذا الحق بموجب رخصة او بالتشريع القانوني .

لا يدفع للحكومة العراقية شيء ما عن هذه الرسائل لا على سبيل الاجر ولا على سبيل التعويض عن فقدان الاشغال .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بان لا يرسل بواسطة هذا النمام من الرسائل غير تلك العائدة الى خدمة مصالح الحكومة البريطانية الا باتفاق مع الحكومة العراقية ويجب ان ينص هذا الاتفاق على تأدية تعويض للحكومة العراقية

عما يصيب دائرتي البرق والبريد العراقيتين من فقدان الاشغال الا اذا ارسلت هذه الرسائل بناء على طلب الحكومة العراقية وفي هذه الحالة يحق لحكومة صاحب الجلالة البريطانية تقاضي الاجور على ارسال هذه الرسائل .

ومهما يستحق للحكومة العراقية من التعويض يكون في شكل تخفيض من مبلغ الدين المستحق من الحكومة العراقية من جهة نظام البرق الذي انتقل اليها من الحكومة البريطانية .

المادة الخامسة عشرة

تعهد الحكومة العراقية بان تقوم ني جميع الاوقات - لدى طلب المعتمد السامي - بتقييد اعمال مركز البرق اللاسلكي في البصرة واسلوب اصدار الرسائل بواسطته وبتحديد طول موجاته على وجه يدفع التعارض مع مراكز الحكومة البريطانية وكذلك تتعهد في حالة حدوث امر مفاجيء بان تسلم المركز المذكور - لدى طلب المعتمد السامي - الى قوات صاحب الجلالة البريطانية لاجل اصدار الرسائل العائدة الى خدمة مصالح حكومة صاحب الجلالة البريطانية على ان يدفع تعويض عن فقدان الاشغال الاخرى .

وعلاوة على ما مر توافق الحكومة العراقية على ان يبقى التعهد الآنف الذكر معتبرا رغما عما قد يحصل من التصرف بمركز البرق اللاسلكي في البصرة بالبيع او بطريقة اخرى وفي حالة عزم الحكومة العراقية على الكف عن استعمال هذا المركز توافق على ائذار حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعزمها على ذلك قبل ثلاثة اشهر ويجب عندئذ اعطاء الحكومة البريطانية فرصة لاجل تسلم هذا المركز قبل نزع اجهزته ولاجل تشغيله اثناء ما بقى من مدة المعاهدة .

تطبق نصوص هذه المادة بنفس الصورة على كل جهاز دائم للبرق اللاسلكي مما قد تقيمه الحكومة العراقية في اثناء مدة هذه الاتفاقية .

المنهاج المقترح لاجل توسيع الجيش

١٩٢٤-١٩٢٥ ١ - بطارية مما ينقل على ظهر الدواب

٢ - كتيبتان من المشاة

١ - رهن مهندسين

نقلات الخط الاول لجميع الوحدات الموجودة

توسيع مركز التدريب في بغداد بما فيه تأسيس كلية للضباط الاحداث .

١٩٢٥-١٩٢٦
تؤسس وحدة جوية على نحو ما توصي به رئاسة اركان الحرب الجوية على ان يحصل تقدم مرض في قوة ركفاية القوات البرية المحلية في العراق .

٢ - بطاريتان مما ينقل على ظهر الدواب

١ - فوج من الفرسان

٣ - ثلاث كتائب من المشاة

٢ - رهطان من الثقليات

١ - سيارة لنقل الجرحى في الميدان

١ - وحدة لنقل العتاد

انشاء مراكز لتدريب المشاة

انشاء مراكز للمدفعية والفرسان

١٩٢٦-١٩٢٧ ٢ - بطاريتا ميدان

٣ - ثلاث كتائب مشاة

١ - رهط مهندسين

١ - نواة رهط مهندسين

١ - رهط للمخابرة بالاشارات .

١ - سيارة لنقل الجرحى في الميدان

١٩٢٧-١٩٢٨ ١ - بطارية ميدان

١ - بطارية مما ينقل على ظهور الدواب

٣ - كتائب مشاة

٢ - رهطان للثقليات

١ - سيارة لنقل الجرحى في الميدان

ولبيان قد وقع المفوضان المختصان بامضائهما هذه الاتفاقية

كتب في بغداد عن نسختين في اليوم الخامس والعشرين من شهر آذار سنة
الف وتسعمائة وأربعة وعشرين ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان
سنة الف وثلاثمائة واثنين وأربعين هجرية .

هـ . دويس

جعفر العسكري

المعتمد السامي

رئيس وزراء الحكومة العراقية

لجلالة ملك بريطانيا في العراق

معاهدة تحالف بين العراق
وبريطانيا

مرفوع عليها في بغداد في اليوم الثاني عشر

من كانون الثاني ١٩٢٦

البرمت في ٢٠ مارس ١٩٢٦

(اعتبرت ملغاة بمعاهدة التحالف لسنة ١٩٣٠)

معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا

موقع عليها في بغداد في اليوم الثاني عشر

من كانون الثاني ١٩٢٦

ابرمت في ٢٠ مارت ١٩٢٦

(اعتبرت ملغاة بمعاهدة التحالف لسنة ١٩٣٠)

بين صاحب الجلالة البريطانية

وصاحب الجلالة ملك العراق

ان جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وايرلنده والممتلكات
البريطانية وراء البحار امبراطور الهند من الجهة الواحدة .

وجلالة ملك العراق - من الجهة الاخرى .

بناء على رغبتهما في ان ينفذا تنفيذا كاملا الشروط الواردة في قرار مجلس
جمعية الامم المؤرخ في اليوم السادس عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٥
الذي يعين الحدود بين تركيا والعراق وفقا للمادة الثالثة من معاهدة الصلح الموقعة
في لوزان في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٣ تلك الشروط التي
مؤداها ان العلاقات بين الفريقين المتعاقدين الساميين المعينة الآن في معاهدة
التحالف وفي تعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية اللذين وافق عليهما مجلس
جمعية الامم في اليوم السابع والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩٢٤ يجب ان تستمر
لمدة خمس وعشرين سنة ما لم يقبل العراق - بموجب المادة الاولى من عهد
جمعية الامم - عضوا في الجمعية المذكورة قبل انقضاء هذه المدة .

واضعين نصب اعينهما النية التي اعرب عنها بالمقابلة كل من الفريقين المتعاقدين
الساميين في بروتوكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ بخصوص عقد
اتفاقية جديدة تنظم ما يكون بعد ذلك من العلاقات بينهما .

قد قررا ان يؤمنا القيام بالشروط المذكورة بواسطة معاهدة جديدة وعينا
وكيلين لهما مفوضين لهذا العرض وهما :-

من قبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وايرلنده والممتلكات
البريطانية وراء البحار امبراطور الهند برنار هنري بورد يلن سي . ام جي . القائم
باعمال المعتمد السامي في العراق لصاحب الجلالة البريطانية .

ومن قبل جلالة ملك العراق عبدالمحسن بك السعدون رئيس وزراء الحكومة
العراقية ووزير الخارجية . اللذين بعد ان تبلغ كل منهما اوراق اعتماد الآخر
ووجدتها طبقا للاصول الصحيحة المرمية قد اتفقا على ما يأتي :-

المادة الاولى

ان الاحكام الواردة في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة بين الفريقين المتعاقدين الساميين الموقعة في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤٠ هجرية وفي البروتوكول الموقع في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ميلادية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١ هجرية يلغى منها ماله تعلق بمدة المعاهدة المذكورة وتبقى المعاهدة المذكورة معمولاً بها لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من اليوم السادس عشر من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٥ ما لم يصح العراق عضواً في جمعية الامم قبل انقضاء المدة المذكورة .

وكذلك الاتفاقيات المختلفة المعقودة بين الفريقين المتعاقدين الساميين الملحقة بمعاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ انقضى الذكر تبقى - فيما يخص مدتها المفعولة تابعة لمدة المعاهدة المذكورة - معمولاً بها للمدة المنصوص عليها في هذه المعاهدة وأما في الخصوصيات الاخرى فلا تمس أحكامها .

المادة الثانية

يتفق الفريقان المتعاقدان الساميان على انهما فوراً بعد ابرام هذه المعاهدة وموافقة مجلس جمعية الامم عليها يواصلان النظر بجدة ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلاً بخصوص تعديل الاتفاقيتين الناشئتين عن المادتين السابعة والخامسة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ .

المادة الثالثة

يتعهد جلاله ملك بريطانيا .

وذلك من غير مساس باحكام المادة السادسة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ المتعلقة بادخال العراق في جمعية الامم وباحكام المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المذكورة التي تجيز تعديل احكام المعاهدة المذكورة او احكام بعض من الاتفاقيات الملحقة بها في اي وقت كان بشرط موافقة مجلس جمعية الامم بان ينظر بجدة ونشاط في المسألتين الآتيتين عند حلول الوقت الذي كان ينبغي ان تنتهي فيه معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ بموجب

بروتوكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ ثم بعد ذلك في فترات متتالية مدة كل منها اربع سنوات الى ان تنتضى مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في هذه المعاهدة او الى ان يدخل العراق في جمعية الامم .

١ - هل في استطاعته الالتحاق على ادخال العراق في جمعية الامم .

٢ - ان لم يكن في استطاعته ذلك ففي مسألة تعديل الاتفاقيات المبحوث عنها في المادة الثامنة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٢ بناء على التقدم الذي بلغته مملكة العراق او بناء على اي سبب آخر .

هذه المعاهدة الموضوعة باللغتين الانكليزية والعربية اللتين يعول على النص الانكليزي منهما في حالة الاختلاف يقتضى ابرامها ويجب تبادل وثائق الابرام في اقرب ما يمكن .

ولبيان قد وقع الوكيلان المفوضان هذه المعاهدة واثبتا ختيمهما عليها .
كتب ببغداد في اليوم ١٣ من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ميلادية الموافق لليوم ٢٨ من شهر جمادي الاخرى سنة ١٣٤٤ هجرية عن ثلاث نسخ تودع واحدة منها في خزانة سجلات جمعية الامم في جنيف ويحفظ كل من الفريقين المتعاقبين الساميين بوحدة منها .

القائم باعمال المعتمد السامي في العراق

لصاحب الجلالة البريطانية

توقيع (.....)

عبدالمحسن السعدون

رئيس وزراء الحكومة العراقية

ووزير الخارجية

معاهدة التحالف

بين

العراق وبريطانيا العظمى

الموقع عليها في بغداد في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

مع الملحق وتبادل المذكرات

(الغيت بموجب الاتفاق الخاص

بين

العراق وبريطانيا لسنة ١٩٥٥)

معاهدة التحالف

بين

العراق وبريطانيا العظمى

— ٠٠٠ —

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية ورا.
البحار وامبراطور الهند .

لما كانا راغبين في توثيق اواصر الصداقة والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم
وادامتها ما بين بلاديهما .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف الموقع عليها
في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ست وعشرين وتسعمائة
بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادي الآخرة سنة
اربع واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية بأن ينظر نظرا فعليا في ثمرات متتالية
مدة كل منها اربع سنوات في هل في استطاعته اللاحاح على ادخال العراق في
جمعية الامم .

ولما كانت حكومة جلالتة في بريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية قد اعلمت
الحكومة العراقية بلا قيد ولا شرط في اليوم الرابع عشر من شهر ايلول
سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف انها مستعدة لعرض ترشيح العراق لدخول
عصبة الامم سنة اثنين وثلاثين وتسعمائة بعد الالف واعلنت لمجلس العصبة في اليوم
الرابع من شهر تشرين الثاني سنة تسع وعشرين وتسعمائة بعد الالف ان هذه هي
نيتها .

ولما كانت المسوؤليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما
يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند ادخال العراق عصبة الامم ولما كان
صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية يريان ان الصلات التي
ستقوم بينهما بصفة كونهما ملكين مستقلين ينبغي تحديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة .

فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية على قواعد الحرية
والمساواة التامتين والاستقلال التام تصبح نافذة عند دخول العراق عصبة الأمم وقد
عينا عنهما مندوبين مفوضين وهما :-

عن جلالة ملك العراق :

نوري باشا السعيد

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

حامل وسامي النهضة والاستقلال من الصنف الثاني

سي . ام . جي . دي . اس . او .

وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار
وامبراطور الهند :

عن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اللفتنت كرنل السر فرسيس هنري همفريز .

جي . سي . اف . او . كي . سي . ام . جي . كي . بي .

اي . سي . آي . اي .

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق .

اللذان بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي :-

المادة الاولى

يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب
الجلالة البريطانية ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق
توطيدا لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة . وتجري بينهما مشاوره تامه
ومريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما
المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بان لا يقف في البلاد الاجنبية
موقفا لا يتفق وهذا التحالف او قد يخلق مصاعب للفريق الآخر .

المادة الثانية

يمثل كلا من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي (دبلوماسي) يعتمد وفقاً للاصول المرفوعة .

المادة الثالثة

اذ ادي اي نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليها خطر قطع العلاقات بنلك الدولة يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم ووفقاً لاي تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الرابعة

اذا انتسبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم احكام المادة الثالثة اعلاه يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً الى معاوته بصفة كونه حليفاً وذلك دائماً وفق احكام المادة التاسعة ادناه .

وفي حالة حرب محقق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب او خطر حرب محقق تنحصر في ان يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية في الاراضي العراقية جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والمواني والمطارات ووسائل المواصلات .

المادة الخامسة

من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤولية حفظ الامن الداخلي في العراق وايضا - بشرط مراعاة احكام المادة الرابعة اعلاه - مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي تنحصر ان في صاحب الجلالة ملك العراق .

مع ذلك يحترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية بصورة دائمية في جميع الاحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين المشترك .

فمن اجل ذلك وتسهيلا للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقا للمادة الرابعة أعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين يتتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها وموقعاً واحداً لقاعدة جوية يتتقيها صاحب الجلالة البريطانية في عرب نهر الفرات .

وكذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في ان يقيم قوات في الاراضي العراقية في الاماكن الآتفة الذكر وفقا لاحكام ملحق هذه المعاهدة على ان يكون مفهوما ان وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه احتلالا ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق .

المادة السادسة

يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .

المادة السابعة

تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليهما في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول لسنة اثنتين وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر لسنة احدى واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية وفي اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني لسنة ست وعشرين بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادي الآخرة لسنة اربع واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية مع الاتفاقات الفرعية الملحقه بهما التي تسمى ملفاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

وتوضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والانكليزية ويعتبر النص الاخير النص المعول عليه .

المادة الثامنة

يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بانه عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها وبصورة نهائية جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقا للمعاهدات والاتفاقات المشار اليها في المادة السابعة من هذه المعاهدة وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية . وبأنه اذا بقي شيء من هذه المسؤوليات فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده .

ومن المعترف به ايضا ان كل ما يبقى من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقا لاي وثيقة دولية اخرى ينبغي ان يترتب كذلك على جلالة ملك العراق وحده وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يبادرا فورا الى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات الى صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة التاسعة

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال او يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة او التي قد تترتب لاحد الفريقين الساميين المتعاقدين او عليه وفقا لميثاق عصبة الامم او معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب لسنة ثمانين وعشرين وتسعمائة بعد الالف الميلادية .

المادة العاشرة

اذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة او بتفسيرها فلم يوفق الفريقان الساميان المتعاندان الى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما يعالج الخلاف حينئذ وفقاً لاحكام ميثاق عصبة الامم .

المادة الحادية عشرة

تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الابرام بأسرع ما يمكن ثم يجرى تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الامم . وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداء من تاريخ تنفيذها . وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة على الفريقين الساميين المتعاقدين أن يقوموا ببناء على طلب أحدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية في جميع الاحوال . وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الامم .

واقارار لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه .

كتب في بغداد في نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ثلاثين وتسعمائة بعد الالف الميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر لسنة تسع واربعين وثلاثمائة بعد الالف الهجرية .

التوقيع : نوري السعيد

التوقيع : ف . ه . همفرز

ملحق

يعين صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالته في العراق وفقا لاحكام المادة الخامسة من هذه المعاهدة وذلك بعد مشاورة صاحب الجلالة ملك العراق في الامر .

ويقوم صاحب الجلالة البريطانية قوات في الهندي لمدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العرب في من تنظيم القوات المقتضية للحلول محل تلك القوات وعند انقضاء تلك المدة تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهندي ولصاحب الجلالة البريطانية ايضا ان يقيم قوات في الموصل لمدة حدها الاعظم خمس سنوات تبدي من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة . وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية أن يضع قواته في الاماكن المذكورة في المادة الخامسة من هذه المعاهدة . ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف صاحب الجلالة البريطانية الموافق المقتضية لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الاماكن .

بشرط مراعاة اي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على حدوثها في المستقبل تظل الحصانات والامتيازات في شؤون القضاء والعائدات الاميرية (وفي ذلك الاعفاء من الضرائب) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق شاملة القوات المشار اليها في الفقرة الاولى اعلاه وتشمل ايضا قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق عملا باحكام هذه المعاهدة وملحقها او وفقا لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين وايضا يواصل العمل باحكام اي تشريع محلي له اساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة . وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتبث من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات اقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

- ٩٢ -

- ٣ -

يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتقل القوات المذكورة في الفقرة الاولى من هذا الملحق وتدريبها واعالتها وعلى منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

- ٤ -

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم بناء على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ووفقا للشروط التي يتفق عليها الفريقان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشغله قوات جلالته البريطانية وفقاً لاحكام هذه المعاهدة وان يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقضيها تنفيذ الشروط الآتية الذكر .

- ٥ -

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بان يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الامور التالية وذلك على نفقة جلالة ملك العراق وهي :-

١ - تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة .

٢ - تقديم الاسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من احدث راز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق .

٣ - تقديم ضباط بريطانيين بحريين وعسكريين وجويين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

- ٦ -

لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والاساليب في الجيشين العراقي والبريطاني يتعهد جلالة ملك العراق بأنه اذا رأى ضرورة الالتجاء الى مدربين عسكريين اجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين .

ويتعهد ايضا بان اي اشخاص من قواته من الذين قد يوفدون الى الخارج للتدريب العسكري يرسلون الى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية في بلاد

جلالته البريطانية بشرط ان لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الاشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة الى أي قطر آخر كان .

ويتعهد ايضا بان التجهيزات الاساسية لقوات جلالته واسلحتها لا تختلف في نوعها عن اسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

- ٧ -

يوافق جلالة ملك العراق على ان يقوم عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك بجميع التسهيلات الممكنة لمرور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ولنقل وخزن جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج اليها هذه القوات في اثناء مرورها في العراق . وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته . ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية اذا ما عاما في زيارة شط العرب بشرط اعلام جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للمواني العراقية .

ن . س .

ف . هـ . هـ .

دار الاعتماد

بغداد

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

اتشرف بتبليغكم فيما يتعلق بالمادة الثانية من المعاهدة التي وقعنا عليها في
هذا اليوم ان في النية ان الممثل السياسي لصاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلاله
ملك العراق يكون بدرجة سفير *

التوقيع : ف . ه . همفرز

فخامة نوري باشا السعيد

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بغداد

ديوان مجلس الوزراء

بغداد

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

جواباً على مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم انشرف بتبليغكم ان الحكومة العراقية وهي شديدة الرغبة في الاعراب عن ارتياحها الباعث على تعيين ممثل صاحب الجلالة البريطانية اول سفير في العراق - تنوي منح سفراء جلالته البريطانية الذين يخلفون سفير جلالته البريطانية الاول امتياز التقدم على ممثلي باقي الدول وكذلك تنوي الحكومة العراقية ان ممثل جلالته ملك العراق السياسي لدي بلاط سانت جيمس سيكون بدرجة وزير مفوض طيلة مدة العمل بهذه المعاهدة

التوقيع : نوري السعيد

فخامة السرف . ه . همفريز جي . سي . في . او . كي . سي . ام . جي . كي . بي .
ثي . سي . آي . اي .

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق
بغداد

ديوان مجلس الوزراء

بغداد

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

عظفا على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم اتشرف بان اسجل انه قد تم الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المتعلقة - كالمسائل المتعلقة بالسكك الحديدية العراقية وميناء البصرة والمسائل التي يقتضي تسويتها بغية تنفيذ المعاهدة وملحقها - ستكون موضوعا لاتفاق آخر يعقد باسرع ما استطاع وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد .

التوقيع : نوري السعيد

فخامة السرف . هـ . همفريز جي . سي . في . او . كي . سي . ام . جي . كي . بي .
ثي . سي . أي . اي .

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق

بغداد

دار الاعتماد

بغداد

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

عظفا على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم اتشرف بان اسجل انه قد تم الاتفاق على ان جميع المسائل المالية المتعلقة - كالمسائل المتعلقة بالسك الحديدية العراقية وميناء البصرة والمسائل التي يقتضى تسويتها بنسبة تنفيذ المعاهدة وملحقها - ستكون موضوعا لاتفاق آخر يعقد باسرع ما يستطاع وسيعتبر ذلك الاتفاق جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة وسيبرم مع المعاهدة في وقت واحد .

التوقيع : ف . هـ . همفرين

فخامة نوري باشا السعيد

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بغداد

ديوان مجلس الوزراء

بغداد

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

عطفًا على المعاهدة التي وقعنا عليها في هذا اليوم اتشرف باعلام فخامتكم
بانه نظرا الى الصداقة الوثيقة والتحالف بين بلادنا فان الحكومة العراقية تستخدم
اعتياديا الرعايا البريطانيين عند حاجتها الى خدمات موظفين اجانب . ويتقوى اولئك
الموظفون بعد المشاورة بين حكومتينا . ومن المفهوم ان هذا لا يخل بحرية الحكومة
العراقية في استخدام موظفين اجانب غير بريطانيين في المناصب التي لا يتيسر لها
الرعايا البريطانيون الملائمون واتشرف باعلام فخامتكم ايضا بانه ليس في المعاهدة
التي وقعنا عليها في هذا اليوم ما يمس صحة العقود المعقودة والقائمة بين الحكومة
العراقية وبين الموظفين البريطانيين .

التوقيع : نوري السعيد

فخامة السرف . ه . همفريز جي . سي . في . او . كي . سي . ام . جي . كي . بي .
ثي . سي . آي . اي .

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق

بغداد

دار الاعتماد

بغداد

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

اتشرف بان اشعركم بتسلم مذكرة فخامتكم بتاريخ اليوم المتعلقة باستخدام الموظفين الاجانب وان اويد البيان المسجل فيها بشأن التفاهم الذي توصلنا اليه .

التوقيع : ف . ه . همفريز

فيخامة نوري باشا السعيد

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بغداد

ديوان مجلس الوزراء

بغداد

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

اتشرف باعلام فخامتكم بانه في نية الحكومة العراقية بالنظر الى ربيتها في
تحسين كفاءة قواتها البرية والجوية ان تطلب بعثة استشارية عسكرية بريطانية التي
يتعين عددها قبل دخول المعاهدة في حيز التنفيذ والتي ستكون شروط خدمتها مماثلة
لشروط خدمة البعثة العسكرية الآن .

التوقيع : نوري السعيد

فخامة السرف . ه . همفريز جي . سي . في . او . كي . سي . ام . جي . كي . بي .
في . سي . آي . اي .

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية بالعراق

بغداد

دار الاعتماد

بغداد

في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠

يا صاحب الفخامة

اتشرف بأن اشعر فخامتكم بتسلم مذكرتكم المتعلقة بموضوع البعثة العسكرية
الاستشارية البريطانية التي تنوي الحكومة العراقية دعوتها الى العراق .

التوقيع : ف . هـ . همفرز

فخامة نوري باشا السعيد

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بغداد

لندن في ١٩ آب ١٩٣٠

سيدي :

عظفا على محادثاتنا في لندن اتشرف بان اقترح اعتبار النصوص التالية
شاملة للاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل
المذكرات الثاني بين فخامتكم وبيني عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠ حزيران
سنة ١٩٣٠ .

ومن المتفاهم عليه ان الاتفاق المؤلف من هذه المذكرة ومن جواب فخامتكم
عنها سيكون من وثائق ابرام معاهدة التحالف ويدخل حيز التنفيذ عند تبادل
وثائق الابرام .

١ - تنقل حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندة الشمالية الى
الحكومة العراقية في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهدة
التحالف الممضاة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ المطارات والمعسكرات التي في
الهندي والموصل والتي تشغلها الآن قوات صاحب الجلالة البريطانية . وتتقبل
الحكومة العراقية انتقال هذه المطارات والمعسكرات اليها (ما عدا سقيقتين فولاذيتين
من نوع A ومعدات الثلج الموجودة في الهندي والموصل التي ستقلها حكومة
المملكة المتحدة) بثلث الثمن الذي تشهد وزارة الطيران لحكومة المملكة المتحدة
بصحته ويشمل ذلك المباني والمعامل والمؤسسات والامشآت الدائمة الموجودة
هناك ولا يدخل في هذا الحساب المباني الطينية التي تنتقل الى الحكومة العراقية
بلا ثمن . ولا تتأخر الحكومة العراقية في دفع هذا المبلغ الى حكومة المملكة
المتحدة عن التاريخ الذي يتم فيه الانتقال المذكور .

وفي خلال المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهدة
التحالف تظل قوات صاحب الجلالة البريطانية آمنة في اشغال مواقعها الحالية في
الهندي والموصل والشعبية وفي استعمال اماكنها الحالية المخصصة لنزول الطائرات
الاضطراري ولا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع بدلات ايجار لهذه الاماكن
تزيد على البدلات التي تدفعها الآن .

٢ - عند انسحاب قوات صاحب الجلالة البريطانية من الهندي والموصل وفق احكام الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف اذا قررت حكومة المملكة المتحدة تأسيس قاعدة جوية بريطانية في جوار الحباية تتخذ الحكومة العراقية حينئذ جميع التدابير الممكنة بغير ان يترتب في ذلك نفقات على اي كان من الحكومتين لانشاء سكة حديدية تصل تلك القاعدة الجوية بالسكة الحديدية العراقية .

لا تستوفي بدلات ايجار عن مواقع القواعد الجوية التي تؤجر من حكومة صاحب الجلالة البريطانية وفق احكام المادة الخامسة من معاهدة التحالف متى كانت تلك المواقع في اراضي اميرية خالية اما اذا كانت تملك البقاع في اراض غير اميرية فتجري التسهيلات الممكنة لتحتيم عقد الايجارات بشرط معقولة على ان تقوم الحكومة العراقية بعقد هذه الايجارات بناء على طلب حكومة المملكة المتحدة وعلى نفقة المملكة المتحدة . وتعفى الاراضي المأجورة من جميع الضرائب والرسوم وتظل الايجارات نافذة المفعول ما دامت قوات صاحب الجلالة البريطانية شاغلة هذه القواعد وفق احكام معاهدة التحالف السابق ذكرها او وفق احكام اي تمديد آخر لها . وعند انقضاء اجل ايجار المواقع المذكورة او اجل ايجار اي منها بصورة نهائية اما ان تسلم الحكومة العراقية نفسها المباني والمؤسسات والانشآت الدائمة المبنية في تلك المواقع بثمن معقول مع اعتبار مقدار استعمالها واما ان تجري التسهيلات المعقولة المقنضية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من تصرفها على افضل صورة ممكنة .

وبعد انقضاء المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف وما دامت معاهدة التحالف المذكورة نافذة المفعول لا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع اجور استعمال اي كان من الاماكن الحالية المخصصة لنزول الطائرات الاضطراري في العراق .

٤ - تنفذ التدابير التالية المتخذة للتصرف بالسكك الحديدية العراقية وادارتها بأسرع ما يمكن وفي خلال مدة لا يتعدى حدها الاقصى على كل حال سنة واحدة ابتداء من دخول معاهدة التحالف حيز التنفيذ :-

(أ) تنقل حكومة المملكة المتحدة ملكية السكك الحديدية الشرعية الى الحكومة العراقية وتسجل باسم الحكومة العراقية وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال تخول هيئة خاصة او نقابة ذات شخصية قانونية حق

الانتفاع التام على سبيل الايجار او غير وبديل ايجار اسمى وبشروط
ترضاها حكومة المملكة المتحدة على ان تؤلف هذه الهيئة او مجلس
الادارة بقانون خاص تسنه الهيئة التشريعية العراقية وتوافق على نصوص
كلتا الحكومتين .

(ب) تكون النقابة مسؤولة بأجمعها عن ادارة السكك الحديدية العراقية
وتدير شؤونها ولها وحدها دون غيرها سلطة جمع رأس مال جديد
باكتتاب عام او بعقد قرض خاص مع سلطة التصرف بدخل هذه
السكك الحديدية على ان تراعى في ذلك القيود المفروضة في القانون
المراد ذكره .

(ج) يتألف رأس مال النقابة المذكورة مما يلي :-

(اولا) يخصص لحكومة المملكة المتحدة ما قيمته ٢٧٥ لك ربية
من الاسهم الممتازة بفائدة ٦ في المائة ولا تتراكم هذه الفائدة
لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ انتقال ملكية السكك
الحديدية ولكنها تتراكم بعد انقضاء هذه المدة ويحسب ٢٥ لك
ربية من هذا المبلغ قيمة رأس المال المدينة به السكك
الحديدية لحكومة المملكة المتحدة على حساب التصفية .

(ثانيا) يخصص للحكومة العراقية ٤٥ لك و ٨٥ الف ربية من الاسهم
الممتازة بعين الشروط وهذا المبلغ يساوي المبالغ التي
اقرضتها الحكومة العراقية للسكك الحديدية والتي اعفيت
من الفائدة .

(ثالثا) ايضا يخصص للحكومة العراقية ٢٥٠ لك ربية من الاسهم
المتأخرة وللحكومة العراقية الخيار في ان تشتري متى شاءت
الاسهم المخصصة لحكومة المملكة المتحدة بقيمتها الاصلية .

(د) يتألف مجلس ادارة النقابة من خمسة مديرين يعين اثنين منهم الحكومة
العراقية واثنين منهم حكومة المملكة المتحدة . اما الخامس الذي
يكون رئيس مجلس الادارة فيتم تعيينه باتفاق كلتا الحكومتين .
ويكون اول رئيس لمجلس الادارة مدير السكك الحديدية العراقية
الحالي .

(هـ) تكون النقابة مسؤولة عن اقتراض رأس المال المطلوب لاصلاح السكك الحديدية العراقية وتوسيعها ولا يتعهد اي كان من الحكومتين بضمان هذا القرض سواء اكان ذلك فيما يتعلق بالفائدة ام برأس المال .

(و) كل رأس مال تقترضه النقابة لاصلاح السكك الحديدية العراقية او لتوسيعها يقدم على الاسهم المخصصة للحكومتين وفقا للفقرة (ج) السابقة .

(ز) تتقبل الحكومة العراقية بصفة كونها صاحبة الرقبي للسكك الحديدية التبعة النهائية عما يظهر فيما بعد من ديون على هذه السكك غير مرتبة على النقابة . ومقابل هذه التبعة تحول حكومة المملكة الى الحكومة العراقية من الاسهم الممتازة ما تساوي قيمته الاسمية المبالغ التي لا يمكن استردادها مما قد تضطر الحكومة العراقية الى دفعه تسديدا لتلك الديون وذلك متى ثبت صحة تلك الديون ثبوتا تقتنع حكومة المملكة المتحدة به .

(ج) توقعها لانتقال السكك الحديدية وتأليف النقابة تبادر الحكومة العراقية الى منح عقود مدتها ثلاث سنوات وفق شروط « المعاهدة » لموظفي السكك الحديدية البريطانيين الذين قد يوصي بهم مدير السكك الحديدية العراقية لذلك . ولا تبطل هذه العقود بعد منحها الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة . اما مسألة منح هؤلاء الموظفين عقودا لمدد اطول من هذه المدد فتترك لقرار مجلس الادارة بعد تأليفه .

٥ - ان الملك الكائن في ميثاء البصرة الموجودة الآن في حيازة حكومة المملكة المتحدة ينتقل الى الحكومة العراقية وتقوم بادارة الميناء هيئة تدعى مجلس امناء الميناء ولهذه الغاية يسن في العراق تشريع بنصوص يتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة لتأليف مجلس امناء ميناء له شخصية قانونية على ان لا يعدل هذا التشريع الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة ما دام لحكومة المملكة المتحدة أى جزء كان من الدين المتعلق بالميناء .

وعند سن التشريع المذكور وتأليف مجلس امناء الميناء ينتقل الملك الكائن
في الميناء الى الحكومة العراقية ويسجل باسمها . وفي عين الوقت الذي يتم فيه
هذا الانتقال يمنح مجلس امناء الميناء حق الانتفاع التام على سبيل الاجار او
الامتياز او بواسطة اخرى مناسبة على ان توافق حكومة المملكة المتحدة على
انشروط وذلك للمدة التي يكون فيها الميناء مدينا لحكومة المملكة المتحدة باي
جزء كان من الديون .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام .

ف . هـ . همفرز

الى :-

فخامة نوري باشا السعيد

رئيس الوزراء ووزير الخارجية

لندن في ١٩ آب سنة ١٩٣٠

سيدي :

اتشرف بان اخبركم بتسلم مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم والمبسوطة فيها النصوص
المقتضى اعتبارها شاملة للاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار
اليها في تبادل المذكرات الثاني بين فخامتكم وبيني عند امضاء معاهدة التحالف في
٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وانني اويد لكم ان مذكرتكم تبسط بكل وضوح الاتفاق
الذي توصلنا اليه .

وتفضلوا سيدي بقبول فائق الاحترام .

الى :-

فخامة السرف . ه . همفريز

جي . سي . في . او . كي . سي . ام . جي . كي . بي . تي . سي . اي . ني .
المعتمد السامي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بالعراق

من السير هيوستر نهبور • يرد الى الدكتور محمد فاضل الجمالى

السفارة البريطانية

بغداد فى ٢ آب ١٩٤٦

سيدى الوزير

لى الشرف ان اعلم معاليكم بان حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة لم تقتصر فى الاحاطة برغبة الحكومة العراقية التى افصحت عنها فى مناسبات عديدة فيما يتعلق برفع درجة بعثتها فى لندن الى سفارة وان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد نظرت فى هذا الامر بشعور ودى وفق ما تتطلبه العلاقات الوثيقة والودية بين البلدين •

٢ - ان اقتراحا بهذا المآل قد عرض الان على جلالة الملك وان جلالته قد أبدى موافقته ولذا فانى أشرف بان ارجو منكم اخبارى فى حينه بأسم الشخص الذى يرغب جلالة ملك العراق فى تعيينه سفيراً له فى لندن وذلك لكى يتسنى عرض هذا الترشيح على جلالة الملك للحصول على موافقة جلالته •

٣ - وفى الوقت نفسه أشرف بان اعلمكم ان حكومة جلالته سوف لا طالب فى المستقبل لمن يخلف سفير جلالته فى بغداد بأية اسبقية خاصة بالنسبة لممثلى لدول الاخرى • وعليه فان لى الشرف بان اقترح اعتبار هذه المذكرة وجوابكم عليها بمثابة انتهاء للتفاهم الذى تتضمنه المذكرتان المتبادلتان فى ٣٠ حزيران ١٩٣٠ بين السير اف • ايج • همفريز وفخامة السيد نورى السعيد بخصوص درجة البعثتين فى كـ من العاصمة •

اتتهز ...

(التوقيع)

هيوستو نهبور • يرد

وزارة الخارجية

الدائرة السياسية - الشعبة الغربية

الرقم غ / ١٥١٧ / ١٥١٧

بغداد في ٢ آب ١٩٤٦

« صورة »

سيدي السفير

اتشرف باعلامكم بتسلمي مذكرة فخامتكم المؤرخة بتاريخ اليوم والتي نصها
كالاتي :-

« لي الشرف ان اعلم معاليكم بان حكومة صاحب الجلالة البريطانية في
المملكة المتحدة لم تقصر في الاحاطة برغبة الحكومة العراقية التي افصحت عنها
في مناسبات عديدة فيما يتعلق برفع درجة بعثتها في لندن الى سفارة وان حكومة
صاحب الجلالة البريطانية قد نظرت في هذا الامر بشعور ودي وفق ماتطلبه العلاقات
الوثيقة والودية بين البلدين .

٢ - ان اقتراحا بهذا المال قد عرض الآن على جلالة الملك وان جلالته قد ابدى
موافقته ولذا فاني اتشرف بأن ارجو منكم اخباري في حينه بأسم الشخص الذي
يرغب جلالة ملك العراق في تعيينه سفيراً له في لندن وذلك لكي يتسنى عرض
هذا الترشيح على جلالة الملك للحصول على موافقة جلالته .

٣ - وفي الوقت نفسه اتشرف بان اعلمكم ان حكومة جلالته سوف لا تطالب في
المستقبل لمن يخلف سفير جلالته في بغداد بأية اسبقية خاصة بالنسبة لممثل
الدول الاخرى . وعليه فان لي الشرف بان اقترح اعتبار هذه المذكرة وجوابكم
عليها بمثابة انتهاء للتفاهم الذي تتضمنه المذكرتان المتبادلتان في ٣٠ حزيران
١٩٣٠ بين السراف . ايج . همفريز وفخامة السيد نوري السعيد بخصوص
درجة البعثتين في كل من العاصمتين » .

اتشرف بان ابلغ فخامتكم بهذا بانبي نيابة عن الحكومة الملكية العراقية اقبل
بما جاء في مذكرتكم المشار اليها اعلاه واوافق على اعتبارها منهية لمفعول المذكرتين
المتبادلتين في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ بين السراف . ايج . همفريز وفخامة السيد نوري
السعيد . وان جلالة ملك العراق سيعين سفيرا له في لندن قريبا وسأخبركم
باسمه في حينه لاستحصال الموافقة عليه .

تفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق تقديري واحترامي .

التوقيع : (محمد فاضل الجمالي)

فخامة السر هيوستونهيور . بيرد

كي . سي . ام . جي . او . بي . اي .

السفير فوق العادة والمفوض لصاحب

الجلالة البريطانية - بغداد

تبادل مذكرات بشأن تسوية

المسائل المتعلقة بين العراق وبريطانيا

موقع عليها في لندن في ١٩ آب ١٩٣٠

لندن في ١٩ آب سنة ١٩٣٠

سيدي :

عطفاً على محادثاتنا في لندن أشرف بأن أقترح اعتبار النصوص التالية شاملة للاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات الثاني بين فخامتكم وبيني عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ .

ومن المتفاهم عليه أن الاتفاق المؤلف من هذه المذكرة ومن جواب فخامتكم عنها سيكون من وثائق ابرام معاهدة التحالف ويدخل حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الابرام .
١ - تنقل حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندة الشمالية الى الحكومة العراقية في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف الممضاة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ المطارات والمسكرات التي في الهندي والموصل والتي تشغلها الآن قوات صاحب الجلالة البريطانية . وتتقبل الحكومة العراقية انتقال هذه المطارات والمسكرات اليها (ما عدا سقيقتين فولاذيتين من نوع « A » ومعدات الثلج الموجودة في الهندي والموصل التي ستقلها حكومة المملكة المتحدة) بثنت الثمن الذي تشهد وزارة الطيران لحكومة المملكة المتحدة بصحته ويشمل ذلك المباني والمعامل والمؤسسات والانشآت الدائمة الموجودة هناك ولا يدخل في هذا الحساب المباني انطينية التي تنتقل الى الحكومة العراقية بلا ثمن . ولا تتأخر الحكومة العراقية في دفع هذا المبلغ الى حكومة المملكة المتحدة عن التاريخ الذي يتم فيه الانتقال المذكور .

وفي خلال المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف تظل قوات صاحب الجلالة البريطانية آمنة في اشغال مواقعها الحالية في الهندي والموصل والشعبية وفي استعمال أماكنها الحالية المخصصة لنزول الطيارات الاضطراري ولا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع بدلات ايجار لهذه الاماكن تزيد على البدلات التي تدفعها الآن .

٢ - عند انسحاب قوات صاحب الجلالة البريطانية من الهندي والموصل وفق أحكام الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف اذا قررت حكومة المملكة المتحدة

تأسيس قاعدة جوية بريطانية فى جوار الجبانية تتخذ الحكومة العراقية حينئذ جميع التدابير الممكنة بغير أن يترتب فى ذلك نفقات على أى كان من الحكومتين لانشاء سكة حديدية تصل تلك القاعدة الجوية بالسكك الحديدية العراقية .

٣ - لاستوفى بدلات ايجار عن مواقع القواعد الجوية التى تؤجر من حكومة صاحب الجلالة البريطانية وفق أحكام المادة الخامسة من معاهدة التحالف متى كانت تلك المواقع فى أراض أميرية خالية أما اذا كانت تلك البقاع فى أراض غير أميرية فتجرى جميع التسهيلات الممكنة لتحثيم عقد تلك الايجارات بشروط معقولة على أن تقوم الحكومة العراقية بعقد هذه الايجارات بناء على طلب حكومة المملكة المتحدة وعلى نفقة المملكة المتحدة . وتعفى الاراضى المأجورة من جميع الضرائب والرسوم وتظل الايجارات نافذة المفعول ما دامت قوات صاحب الجلالة البريطانية شاغلة هذه القواعد وفق أحكام معاهدة التحالف السابق ذكرها أو وفق أحكام أى تمديد آخر لها . وعقد انقضاء أجل ايجار المواقع المذكورة أو أجل ايجار أى منها بصورة نهائية أما أن تتسلم الحكومة العراقية نفسها المباني والمؤسسات والانشآت الدائمة المبينة فى تلك المواقع بثمنين معقول مع اعتبار مقدار استعمالها وأما أن تجرى التسهيلات المعقولة المقتضية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من تصريفها على أفضل صورة ممكنة .

وبعد انقضاء المدة القصوى المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من ملحق معاهدة التحالف وما دامت معاهدة التحالف المذكورة نافذة المفعول لا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع أجور استعمال أى كان من الاماكن الحالية المخصصة لنزول الطائرات الاضطرارى فى العراق .

٤ - تنفذ التدابير التالية المتخذة للتصرف بالسكك الحديدية العراقية وادارتها بأسرع ما يمكن وفى خلال مدة لا يتعدى حدها الاقصى على كل حال سنة واحدة ابتداء من دخول معاهدة التحالف حيز التنفيذ :-

(أ) تنقل حكومة المملكة المتحدة ملكية السكك الحديدية الشرعية الى الحكومة العراقية وتسجل باسم الحكومة العراقية وفى عين الوقت الذى يتم فيه هذا الانتقال تخول هيئة خاصة أو نقابة ذات شخصية قانونية حق الانتفاع التام على سبيل الايجار أو

غيره وببديل ايجار اسمي وبشروط ترضاها حكومة المملكة المتحدة على أن تؤلف هذه الهيئة أو مجلس الادارة بقانون خاص تسنه الهيئة التشريعية العراقية وتوافق على نصوصه كلتا الحكومتين •

(ب) تكون النقابة مسؤولة باجمعها عن ادارة السكك الحديدية العراقية وتدير شؤونها ولها وحدها دون غيرها سلطة جمع رأس مال جديد باكتاب عام او بعقد قرض خاص مع سلطة التصرف بدخل هذه السكك الحديدية على ان تراعى فى ذلك القيود المفروضة فى القانون المار ذكره •

(ج) يتألف رأس مال النقابة المذكورة مما يلى :-

(اولا) يخصص لحكومة المملكة المتحدة ما قيمته ٢٧٥ لك ربية من الاسهم الممتازة بفائدة ٦ فى المائة ولا تتراكم هذه الفائدة لمدة عشرين سنة ابتداء من تاريخ انتقال ملكية السكك الحديدية ولكنها تتراكم بعد انقضاء هذه المدة ويحسب ٢٥ لك ربية من هذا المبلغ قيمة رأس المال المدينة به السكك الحديدية لحكومة المملكة المتحدة على حساب التصفية •

(ثانيا) يخصص للحكومة العراقية ٤٥ لك و ٨٥ الف ربية من الاسهم الممتازة بعين الشروط وهذا المبلغ يساوى المبالغ التى اقترضتها الحكومة العراقية للسكك الحديدية والتى اعفيت من الفائدة •

(ثالثا) ايضا يخصص للحكومة العراقية ٢٥٠ لك ربية من الاسهم المتأخرة وللحكومة العراقية الخيار فى أن تشتري متى شاءت الاسهم المخصصة لحكومة المملكة المتحدة بقيمتها الاصلية •

(د) يتألف مجلس ادارة النقابة من خمسة مديرين تعين اثنين منهم الحكومة العراقية واثنين منهم حكومة المملكة المتحدة • اما الخامس الذى يكون رئيس مجلس الادارة فيتم تعيينه باتفاق كلتا الحكومتين • ويكون اول رئيس لمجلس الادارة مدير السكك الحديدية العراقية الحالى •

(هـ) تكون النقابة مسؤولة عن اقتراض رأس المال المطلوب لاصلاح السكك الحديدية العراقية وتوسيعها ولا يتعهد اى كان من الحكومتين بضمان هذا القرض سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالفائدة ام برأس المال •

(ا) كل رأس مال تقرضه النقابة لاصلاح السكك الحديدية العراقية او لتوسيعها يقدم على الاسهم المخصصة للحكومتين وفقا للفقرة (ج) السابقة .

(ز) تتقبل الحكومة العراقية بصفة كونها صاحبة الرقبي للسكك الحديدية التبعة النهائية عما يظهر فيما بعد من ديون على هذه السكك غير مترتبة على النقابة ومقابل هذه التبعة تحول حكومة المملكة المتحدة الى الحكومة العراقية من الاسهم الممتازة ما تساوى قيمته الاسمية المبالغ التي لا يمكن استردادها مما قد تضطر الحكومة العراقية الى دفعه تسديدا لتلك الديون وذلك متى ثبتت صحة تلك الديون ثبوتا تقتنع حكومة المملكة المتحدة به .

(ح) توقعا لانتقال السكك الحديدية وتأليف النقابة تبادر الحكومة العراقية الى منح عقود مدتها ثلاث سنوات وفق شروط « المعاهدة » لموظفي السكك الحديدية البريطانيين الذين قد يوصى بهم مدير السكك الحديدية العراقية لذلك . ولا تبطل هذه العقود بعد منحها الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة . اما مسألة منح هؤلاء الموظفين عقودا لمدد اطول من هذه المدة فتترك لقرار مجلس الادارة بعد تأليفه .

٥ - ان الملك الكائن في ميناء البصرة الموجود الآن في حيازة حكومة المملكة المتحدة ينتقل الى الحكومة العراقية وتقوم بادارة الميناء هيئة تدعى مجلس أمناء الميناء ولهذه الغاية يسن العراق تشريع بنصوص يتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة لتأليف مجلس أمناء ميناء له شخصية قانونية على أن لا يعدل هذا التشريع الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة ما دام لحكومة المملكة المتحدة أى جزء كان من الدين المتعلق بالميناء .

وعند سن التشريع المذكور وتأليف مجلس أمناء الميناء ينتقل الملك الكائن في الميناء الى الحكومة العراقية ويسجل باسمها . وفى عين الوقت الذى يتم فيه هذا الانتقال يمنح مجلس أمناء الميناء حق الانتفاع التام على سبيل الايجار أو الامتياز أو بواسطة أخرى مناسبة على أن توافق حكومة المملكة المتحدة على الشروط وذلك للمدة التى يكون فيها الميناء مديناً لحكومة المملكة المتحدة بأى جزء كان من الدين .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام .

الى :-

ف . هـ . همفيريز

فضامة نوري باشا السعيد

رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق .

جواب فخامة رئيس الوزراء

لندن في ١٩ آب ١٩٣٠

سيدي :

أشرف بأن أخبركم بتسلم مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم والمبسوطة فيها النصوص
المقتضى اعتبارها شاملة للاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار إليها في
تبادل المذكرات الثاني بين فخامتكم وبينني عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠ حزيران
سنة ١٩٣٠ وانتي اؤيد لكم أن مذكرتكم تبسط بكل وضوح الاتفاق الذي توصلنا اليه •
وتفضلوا سيدي بقبول فائق الاحترام •

نوري السعيد

الى :-

فخامة السرف • • • همفريز

جى • سى • فى • او • كى • سى • ام • جى • كى • بى • تى • سى • اى • ثى •

المعتمد السامى لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بالعراق

الاتفاقية العدلية

بين

العراق وبريطانيا العظمى

الموقع عليها في بغداد في ٤ آذار ١٩٣١

الغيت عند دخول العراق في عصبة الامم

الاتفاقية العدلية

ان جلالة ملك العراق

وجلاله ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية ما وراء البحار
وامبراطور الهند

لما كان قد وقع ببغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الاول ١٩٢٢ ميلادية
الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر ١٣٤١ هجرية في معاهدة تحالف بين
صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق قد تعهد بموجب المادة التاسعة من
المعاهدة المذكورة بان يقبل وينفذ الاحكام المعقولة التي قد يراها صاحب الجلالة
البريطانية ضرورية في الامور القضائية لصيانة مصالح الاجانب نظرا لعدم تطبيق
الصيانات والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها وفقا للامتيازات الاجنبية او التعامل .

ولما كان قد وقع ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر مارت ١٩٢٤
ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر شعبان ١٣٤٢ هجرية في اتفاقية تدعى
فيما يلي بالاتفاقية العدلية .

ولما كان المعترف به ان احكام الاتفاقية العدلية المذكورة لا تتلائم مع سوية
العدالة التي توزع الآن في المحاكم العراقية وانه لم تبق حاجة بعد الى ترتيبات
خاصة لصيانة مصالح الاجانب .

فقد اتفقا على عقد اتفاقية جديدة على اسس المساواة وعينا وكيلين لهما
مفوضين لهذا الغرض وهما :-

عن صاحب الجلالة ملك العراق

نوري باشا السعيد

رئيس الوزراء

حامل وسام النهضة والاستقلال

سي . ام . جي . دي . اس . او .

وعن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية
ما وراء البحار وامبراطور الهند .

اللفتنت كولونيل السر فرنسيس هنري همفريز

جي . سي . ف . او ، كي . سي . ام . جي .

كي . بي . اي ، سي . آي . اي .

المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق .

الذين بعد ان تبلغ كل منهما اوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقا للاصول
الصحيحة المرعية قد اتفقا على ما يأتي :-

المادة الاولى

ان النظام القضائي الخاص المؤسس لمصلحة بعض الاجانب بموجب الاتفاقية
العديلية يلغى فورا ويطبذ نظام قضائي موحد على جميع العراقيين والاجانب على
حد سواء .

المادة الثانية

لاجل تسهيل تأسيس وتطبيق النظام الجديد قد اتفق على انه سيكون من
الضروري الاستمرار على استخدام عدد محدود من الخبراء القانونيين البريطانيين
في وزارة العديلية وفي محاكم العراق يتتخهم صاحب الجلالة ملك العراق بموافقة
صاحب الجلالة البريطانية على ان يخول هؤلاء الخبراء سلطات قضائية وفقا لقوانين
العراق . وعليه يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان يستخدم تسعة خبراء قانونيين
بريطانيين بشروط لا تقل ملائمة عن الشروط الموضوعة في اتفاقية الموظفين البريطانيين
المورخة في ٢٥ مارت ١٩٢٤ وبعقود مدتها عشر سنوات من تاريخ دخول هذه
الاتفاقية في حيز التنفيذ . ويتعهد جلالتة ايضا بان تشغل عادة الوظائف الاتية
بموظفين بريطانيين من الخبراء القانونيين السالفين الذكر :-

١ - مستشار قضائي بريطاني .

٢ - رئيس بريطاني لمحكمة الاستئناف والتمييز .

٣ - رؤساء بريطانيون لمحاكم البدائة والكبرى في الاماكن الاتية :-

بغداد والبصرة والموصل وفي الاماكن الاخرى التي قد يتفق عليها فيما بعد .

المادة الثالثة

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بان يضع نصوصا لما يأتي :-

آ - ان يكون للممثل القنصلي في العراق لاية دولة اجنبية في الاوقات المعقولة - على ان تراعى انظمة الشرطة والسجون المعتادة - حرية المخاطبة والانصال مع اي فرد من رعايا تلك الدولة يكون تحت التوقيف في العراق .

ب - كل شخص يحضر بصفته فريقا في قضايا جزائية أو مدنية وليس لديه علم كاف باللسان الرسمي المستعمل لفهم الاستجواب او التحقيق او المرافعة يكون له الحق في ان يطلب بان تترجم له جميع المحاضر الى لغته عندما يكون ذلك ممكنا واذا لم يمكن فالى اللغة الانكليزية او الفرنسية .

ج - ان لا يدخل دار او ابنة اخرى الا بامر موقع من قبل حاكم ويستثنى من ذلك عندما تكون الشرطة قائمة بتعقيب شخص وجد متلبسا بالجريمة او مفوضة بالقاء القبض عليه .

المادة الرابعة

في الامور المتعلقة بالاحوال الشخصية للاجانب وفي غيرها من الامور التجارية والمدنية التي جرت العادة على ان يطبق فيها قانون بلاد اخرى يجب ان يكون التطبيق المذكور وفقا لقواعد القانون الدولي الخاص . ينظر في دعاوي الاحوال الشخصية للاجانب من قبل المحاكم المدنية وذلك من دون مساس باحكام اي قانون يتعلق باختصاص المحاكم الدينية او سلطات القناصل فيما يتعلق بادارة تركات رعاياهم مما قد يعترف بها باتفاقيات معقودة من قبل الحكومة العراقية . وفي مسائل النكاح والطلاق والنفقة والمهر والوصاية على الصغار وانتقال الاموال المنقولة فلرئيس المحكمة التي تنظر في الدعوى وأذا كانت الدعوى استئنافية أو تمييزية فلرئيس محكمة الاستئناف والتمييز التي تنظر في الدعوى ان يدعو القنصل الاجنبي الذي يخمه الامر او ممثل القنصلية الى الحضور كخبير لابداء المشورة في قوانين الاحوال الشخصية المختصة .

المادة الخامسة

تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية العدلية المؤرخة في ٢٥ مارت ١٩٢٤ ميلادية الموافق ١٩ شعبان ١٣٤٢ هجرية والتي يبطل العمل بها من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ . يجب ابرام هذه الاتفاقية . ويجرى تبادل وثائق الابرام ببغداد حالما يكون ذلك ممكنا وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في تاريخ تبادل وثائق الابرام . وتبقى نافذة العمل الى حين دخول العراق عصبة الامم .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر اذار سنة الالف والتسعمائة والحادية والثلاثين ميلادية الموافق لليوم الرابع عشر من شهر شوال سنة الالف والثلاثمائة والتاسعة والاربعين هجرية عن نسختين بالانكليزية والعربية وفي حالة الاختلاف يعتبر النص الانكليزي .

نوري انعيد

ف . ه . ه . همفريز

بسمه تعالى

معاهدة استرداد المجرمين المعقودة

بين

العراق وبريطانيا العظمى

الموقع عليها في بغداد ٢ مايس ١٩٣٢

مع تبادل مذكرات بشمول بعض المستعمرات
والمحميات ودول الكومونويلث البريطاني

معاهدة لاسترداد المجرمين

بين

العراق وبريطانيا العظمى

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلندة والممتلكات البريطانية في ما وراء

البحار ، امبراطور الهند •

راغبين في وضع شروط لاسترداد المجرمين بالمقابلة •

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وأنابا عنهما المفوضين التاليين :-

صاحب الجلالة ملك العراق :

فخامة الفريق جعفر باشا العسكري ، حامل وسام الرافدين من الدرجة الثانية ،

سى • أم • جى • وزير الخارجية ،

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلندة والممتلكات البريطانية في ما وراء

البحار امبراطور الهند :

عن بريطانيا العظمى وارلندة الشمالية :

فخامة السير فرنسيس هنرى همفريز ، جى • سى • أم • جى • ، جى • سى •

فى • او • كى • بى • أى • ، سى • آى • أى • ،

المعتمد السامى لجلالته البريطانية فى العراق ،

الذين ، بعد أن بلغ كل منهما الآخر أوراق اعتماده فوجدت صحيحة وموافقة

للاصول ، قد اتفقا على ما يأتى :-

المادة الاولى

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بمقتضى بعض الاحوال والشروط التى بينت فى

هذه المعاهدة بأن يسلم كل منهما الى الآخر الاشخاص المتهمين أو المحكوم عليهم بأية

جناية أو جنحة من الجنايات أو الجنح المذكورة فى المادة ٣ والمرتبكة ضمن حدود قضاء

أحد الفريقين والذين يوجدون فى مملكة الفريق الآخر •

المادة الثانية

تعتبر مملكة صاحب الجلالة البريطانية لغرض هذه المعاهدة كما يأتي :-

أ - بريطانية العظمى وارلندة الشمالية وجزائر بحر المانش وجزيرة مان وجميع الممتلكات البريطانية في ما وراء البحار عدا ما ورد ذكره في المادة ١٨ والبلاد المذكورة في المادة ٢٠ وغيرها من البلاد الاخرى التي يمكن سريان المعاهدة اليها بموجب أحكام المادة ٢١ . من المفهوم أنه يجب تطبيق هذه المعاهدة بقدر ما تسمح به القوانين على جميع أراضي صاحب الجلالة البريطانية المنيعة آنفاً ما عدا بريطانية العظمى وارلندة الشمالية وجزائر بحر المانش وجزيرة مان .

ب - ان رعايا أو أهالي جميع البلاد أو الدول المشمولة بالحماية البريطانية وجميع البلاد الموضوعة تحت انتداب صاحب الجلالة البريطانية بالنيابة عن عصبة الأمم يعتبرون كما لو كانوا رعايا بريطانيين .

المادة الثالثة

يجرى استرداد المجرمين بالمقابلة عن الجنايات والجنح الآتية :-

١ - القتل بتعمد (ويدخل في ذلك القتل غيلة وقتل احد الابوين وقتل الاطفال والتسميم) أو الشروع في القتل أو التآمر على القتل .

٢ - القتل من دون تعمد أو من دون قصد .

٣ - استعمال العقاقير أو الآلات بقصد اسقاط الجنين .

٤ - الواقعة كرهاً أو بدون رضا .

٥ - واقعة بنت يقل عمرها عن ١٦ سنة بصورة غير مشروعة أو الشروع في ذلك .

٦ - التعرض للعفاف .

٧ - خطف الاشخاص ونقلهم الى الخارج أو حجزهم بصورة غير قانونية .

٨ - سرقة الاطفال بما في ذلك حجزهم وعرضهم للخطر أو حجزهم بصورة غير مشروعة .

- ٩ - خطف الانثى الحديثة السن بالقوة أو بالخدعة •
- ١٠ - القوادة •
- ١١ - تعدد الازواج المخالف للقانون •
- ١٢ - الجرح قصداً أو إيقاع أذى جسماني خطير •
- ١٣ - الاعتداء المسبب أذى جسماني •
- ١٤ - التهديد بكتاب أو بآية صورة أخرى بقصد ابتزاز دراهم أو أشياء ثمينة أخرى •
- ١٥ - اليمين الكاذبة أو التحريض على ذلك •
- ١٦ - الحرق عمداً •
- ١٧ - السرقة ليلاً من دار أو محل مسكون أو مسور أو السرقة بواسطة كسر باب أو السرقة باكره أو اغتصاب أو الاختلاس •
- ١٨ - خيانة الامانة من قبل الوديع أو الصيرفي أو الوكيل أو العميل أو الامين أو المدير أو العضو أو الموظف العام في شركة أو بالتصرف بصورة غير مشروعة •
- ١٩ الحصول على دراهم أو تأمينات ثمينة أو أموال أخرى بطريقة النصب والاحتيال وتسلم دراهم أو تأمينات ثمينة أو أموال أخرى مع العلم بأن هذه الاشياء مسروقة أو حصل عليها بصورة غير مشروعة •
- ٢٠ - آ - تزيف أو تحريف الدراهم أو وضع دراهم مزيفة أو محرفة في التداول •
- ب - صنع آلة أو أداة أو ماكينة معدة لقصد تزيف النقود مع العلم بذلك وبدون استحصال اذن مشروع أو الحيازة على ذلك •
- ٢١ - التزوير أو ترويح أو استعمال ما هو مزور •
- ٢٢ - الجرائم ضد قانون الافلاس •
- ٢٣ - كل فعل مؤذ يؤتى بقصد القاء الخطر على سلامة الاشخاص المسافرين أو الذين على خط القطار •
- ٢٤ - الحاق الضرر بالاموال عن حقد اذا كان الفعل من نوع الجناية أو الجحفة •

٢٥- القرصنة أو الجنايات أو الجنج الأخرى المرتكبة فى البحر ضد الاشخاص أو الاشياء التى تكون بمقتضى قوانين الفريقين الساميين المتعاقدين من الجنايات أو الجنج التابعة للاسترداد .

٢٦- تعاطى الرق بالصورة التى تشكل جناية أو جنحة ضد قوانين كلا الفريقين الساميين المتعاقدين .

يجرى الاسترداد أيضاً عن الاشتراك فى أية من الجنايات أو الجنج المذكورة على شرط أن يكون هذا الاشتراك معاقباً عليه بقوانين كلا الفريقين الساميين المتعاقدين .

ويجوز أيضاً اجراء الاسترداد حسب اختيار الفريق السامى المتعاقد الذى يقدم اليه الطلب بشأن أية جناية أو جنحة أخرى يمكن اجراء الاسترداد من أجلها بمقتضى قوانين كلا الفريقين الساميين المتعاقدين النافذة العمل فى ذلك الوقت .

المادة الرابعة

يحتفظ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بحق تسليم رعاياه الى الفريق السامى المتعاقد الآخر أو رفض تسليمهم .

المادة الخامسة

لايجرى الاسترداد اذا كان الشخص المطلوب قد سبق محاكمته واطلق سراحه أو عوقب أو لم تزل محاكمته جارية فى بلاد الفريق السامى المتعاقد الذى قدم الطلب اليه عن الجناية أو الجنحة التى طلب الاسترداد من أجلها .

اذا كان الشخص المطلوب رهن التحقيق أو العقوبة فى بلاد الفريق السامى المتعاقد الذى قدم الطلب اليه عن أية جناية أو جنحة أخرى فيؤجل استرداده الى أن تنتهى المحاكمة وتنفذ العقوبة المحكوم بها عليه بتمامها .

المادة السادسة

لايجرى الاسترداد اذا كان المجرم بعد ارتكاب الجناية أو الجنحة أو بعد اجراء التعقيبات الجنائية أو الادانة بسببها قد اكتسب الاعفاء من التعقيبات أو العقوبة نتيجة مرور الزمان وفقاً لاحكام قوانين أحد الفريقين الساميين المتعاقدين الطالب أو المطلوب منه .

المادة السابعة

لا يسلم المجرم الهارب اذا كانت الجناية أو الجنحة التي طلب تسليمه من أجلها من الجنايات أو الجنح السياسية واذا أثبت المجرم ان الطلب بتسليمه انما قدم لمحاكمته أو معاقبته عن جناية أو جنحة ذات صفة سياسية •

المادة الثامنة

لا يجوز بأية حال توقيف الشخص الذى سلم ولا تقديمه للمحاكمة فى بلاد الفريق السامى المتعاقد الذى سلم اليه عن أية جناية أو جنحة أخرى أو بسبب أى أمر من الامور عدا الجنايات والجنح والامور التى استرد من أجلها ما لم يعاد أو تعطى له فرصة للعودة الى مملكة الفريق السامى المتعاقد الذى سلمه • لا يطبق هذا الشرط على الجنايات أو الجنح المقررة بعد الاسترداد •

المادة التاسعة

يجرى طلب الاسترداد بواسطة الوكلاء السياسيين لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين مع مراعاة أحكام المادتين ١٨ و ١٩ •

ويجب أن يكون طلب استرداد المتهم مصحوباً بمذكرة توقيف صادرة من السلطة المختصة فى مملكة الفريق السامى المتعاقد الطالب للاسترداد وبأدلة تبرر توقيف المتهم بالنظر الى قوانين المحل الذى وجد فيه لو كانت الجناية أو الجنحة قد اقترفت هناك •

اذا كان الطلب يختص بشخص سبق الحكم عليه فيجب أن يكون هذا الطلب مصحوباً بحكم الادانة الصادر على المجرم من قبل المحكمة ذات الصلاحية فى مملكة الفريق السامى المتعاقد طالب الاسترداد •

لا يعتبر الحكم الغيابى ادانة • ولكن يجوز اعتبار المحكوم عليه على هذا الوجه متهماً •

المادة العاشرة

اذا كان طلب الاسترداد طبقاً للاحكام الآتية الذكر فيجب على السلطات ذات الصلاحية فى بلاد الفريق السامى المتعاقد الذى قدم اليه الطلب أن تباشر بتوقيف الهارب •

المادة الحادية عشرة

يجوز القاء القبض على المجرم الهارب بموجب أمر صادر من أى حاكم جزاء أو حاكم صلح أو أية سلطة أخرى ذات صلاحية فى بلاد الفريق السامى المتعاقد المقدم اليه الطلب استناداً على المعلومات أو الشكوى أو البيئة أو بعد اتخاذ الاجراءات التى تبرر اصدار الامر بالقبض فى نظر السلطة التى تصدر هذا الامر لو كانت الجناية أو الجنحة قد ارتكبت أو كان الشخص مداناً فى ذلك القسم من بلاد الفريق السامى المتعاقد الذى يمارس فيه حاكم الجزاء أو حاكم الصلح أو السلطة الاخرى ذات الاختصاص حق القضاء • وينبغى اطلاق سراحه استناداً على حكم هذه المادة اذا لم يقدم خلال مدة شهرين طلب الاسترداد من قبل الوكيل السياسى للفريق السامى المتعاقد الطالب للاسترداد بموجب أحكام هذه المعاهدة • وتطبق هذه القاعدة نفسها على المتهمين أو المدانين عن الجنايات أو الجنج المعينة فى هذه المعاهدة والمرتكبة فى ظهر البحار على ظهر أية سفينة عائدة لاحد الفريقين السامين المتعاقدين التى تدخل فى ميناء الفريق الآخر •

المادة الثانية عشرة

لايجوز الاسترداد الا اذا وجد أن البيئة كافية بمقتضى قوانين الفريق السامى المتعاقد الذى قدم اليه الطلب سواء لتبرير تقديم المسجون الى المحاكمة اذا كانت الجناية أو الجنحة المتهم بها قد ارتكبت فى بلاد ذلك الفريق السامى المتعاقد أو لاثبات كون المسجون هو نفس الشخص المدان من قبل محاكم الفريق السامى المتعاقد الذى تدم الطلب وكون الجناية أو الجنحة التى أدين من أجلها هى من الجرائم أو الجنج التى يمكن للفريق السامى المتعاقد الذى طلب اليه الاسترداد أن يأذن بالاسترداد وقت صدور حكم الادانة بموجب هذه المعاهدة •

المادة الثالثة عشرة

على السلطات التابعة الى الفريق السامى المتعاقد الذى طلب اليه الاسترداد عند اجراء التحقيقات التى عليها أن تقوم بها وفقاً للشروط السابقة أن تعتبر شهادات الشهود الموثقة باليمين أو تأكيداتهم المعطاة فى بلاد الفريق السامى المتعاقد الآخر أو نسخ

الشهادات والتأكيدات المذكورة وكذلك أوامر التوقيف والاحكام الصادرة فيها أو نسخ
الاورام والاحكام المذكورة والشهادات والوثائق القضائية التي تبين حقيقة الادانة صحيحة
بشرط أن تكون مصدقة على النوال الآتى :-

١ - يجب أن تكون أوامر التوقيف أو صورها دالة على انها موقعة من حاكم أو
حاكم جزاء أو ضابط تابع الى الفريق السامى المتعاقد الآخر أو أن تكون
نسخها دالة على انها مصدقة من قبل حاكم أو حاكم جزاء أو ضابط تابع الى
الفريق السامى المتعاقد الآخر بأنها نسخ صحيحة من الاوامر •

٢ - يجب أن تكون الشهادات أو التأكيدات أو نسخها دالة على انها مصدقة من
قبل حاكم أو حاكم جزاء أو ضابط تابع الى الفريق السامى المتعاقد الآخر
بأنها الشهادات أو التأكيدات الاصلية أو نسخ صحيحة منها حسبما
تكون الحال •

٣ - يجب أن تكون الشهادة أو الوثيقة القانونية المبينة وقوع الادانة دالة على
أنها مصدقة من قبل حاكم أو حاكم جزاء أو ضابط تابع الى الفريق السامى
المتعاقد الآخر •

وفى كل قضية يجب أن يوثق الامر أو البينة أو التأكيد أو النسخة
أو الشهادة أو الوثيقة القضائية أما بيمين شاهد أو بأن يكون مختوماً بالختم
الرسمى لوزير العدلية أو وزير آخر من وزراء الفريق السامى المتعاقد
الآخر أو بأى شكل آخر للتوثيق • يجيزه فى ذلك الوقت قانون الفريق
السامى المتعاقد الذى قدم اليه طلب الاسترداد •

المادة الرابعة عشرة

إذا كان الشخص المطلوب من قبل أحد الفريقين السامين المتعاقدين وفقاً لهذه
المعاهدة مطلوباً أيضاً من قبل دولة أو دول متعددة أخرى بسبب جنایات أو جنح أخرى
ارتكبت ضمن حدود قضاء كل منها فيجب تسليمه الى الدولة التى قدمت طلبها قبل غيرها
الا اذا صرفت النظر عن طلبها هذا •

المادة الخامسة عشرة

إذا لم تقدم بينة كافية للاسترداد خلال شهرين من تاريخ اعتقال الهارب أو خلال مدة أخرى يوعز بها الفريق السامي المتعاقد الذي قدم إليه الطلب أو المحكمة المختصة لهذا الفريق السامي المتعاقد فيجب اطلاق سراح الهارب .

المادة السادسة عشرة

ان جميع المواد المضبوطة التي كانت في حوزة الشخص المطلوب تسليمه عند اعتقاله وكل مادة يمكن أن تكون دليلاً على الجناية أو الجنيحة يجب أن تسلم عند اجراء الاسترداد بقدر ما يسمح به قانون الفريق السامي المتعاقد الذي سمح بالاسترداد .

المادة السابعة عشرة

يقوم كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بتأدية النفقات الناشئة عن توقيف الاشخاص الذين يكون قد وافق على تسليمهم بموجب هذه المعاهدة ضمن بلاده وعن اعتقالهم ونقلهم الى حدوده .

المادة الثامنة عشرة

يجوز لصاحب الجلالة البريطانية الانضمام الى هذه المعاهدة بالنيابة عن أية من ممتلكاته المذكورة فيما يلي : وهي كندا واسترالية (ويشمل هذا الانضمام بابوا وجزيرة نورفولك) وزيلنده الجديدة واتحاد جنوبي أفريقية ودولة ايرلنده الحرة ونيوفاوندلند والهند . ويتم هذا الانضمام بتقديم اشعار بهذا المعنى من قبل ممثل صاحب الجلالة البريطانية في بغداد يعين السلطة التي يوجه إليها طلب استرداد المجرم الهارب الذي التجأ الى الممتلكة المختصة أو الهند حسبما تكون الحالة . ومن تاريخ دخول هذا الاشعار حيز التنفيذ تعتبر أراضي الممتلكة المختصة أو الهند كأنها أراضي صاحب الجلالة البريطانية لأغراض هذه المعاهدة .

يقدم طلب استرداد المجرم الهارب الذي التجأ الى أية مملكة من الممتلكات المذكورة أعلاه أو الهند التي انضم صاحب الجلالة البريطانية الى المعاهدة بالنيابة عنها بواسطة الممثل السياسي أو القنصل العراقي المختص .

لكل من الفريقين السامين المتعاقدين انهاء هذه المعاهدة على انفراد فيما يتعلق بأية ممتلكة من الممتلكات الآتية الذكر أو الهند • ويجرى الانهاء باشعار يقدم وفقاً لاحكام المادة ٢٢ •

كل اشعار يقدم بموجب الفقرة الاولى من هذه المادة فيما يخص احدى ممتلكات صاحب الجلالة البريطانية يجوز أن يشمل أية أراضى قبل صاحب الجلالة البريطانية الانتداب عليها بالنيابة عن عصبة الامم وتدار من قبل حكومة الممتلكة المختصة • وتعتبر الاراضى المذكورة اذا شملها الاشعار على هذا الوجه كأنها من أراضى صاحب الجلالة البريطانية لاغراض هذه المعاهدة • وكل اشعار يقدم بموجب الفقرة الثالثة من هذا المادة يمكن تطبيقه على الاراضى المتدبة عليها التى كهذه •

المادة التاسعة عشرة

يقدم طلب استرداد المجرم الهارب الذى التجأ الى أى بلد من بلاد صاحب الجلالة البريطانية غير بريطانية العظمى وارلندة الشمالية وجزائر بحر المانش أو جزيرة مان أو الممتلكات أو الهند المذكورة فى المادة ١٨ الى الحاكم أو السلطة العليا للبلد المذكور بواسطة الممثل السياسى أو القنصلى العراقى المختص •

وينظر فى ذلك الطلب من قبل السلطات ذات الاختصاص فى البلد المذكور على شرط انه اذا أصدر أمر باعتقال المجرم الهارب انتظاراً لتسليمه فيجوز للحاكم أو السلطة العليا أن يحيل المسألة الى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة عوضاً عن اصدار أمر بتسليم ذلك الهارب •

المادة العشرون

تطبق هذه المعاهدة على الاقطار التالية التى هى تحت الحماية البريطانية كما لو كانت تلك الاقطار من ممتلكات صاحب الجلالة البريطانية وهى : بلاد بوشوان وغامبيا وكينيا ونيجريا ورودسيا الشمالية وارضى الساحل الذهبى الشمالية وبلاد نيازا وسيراليون وجزائر سليمان والصومال وسوازيلند وأوغندة وزنجبار وعلى الاراضى التالية التى قبل

صاحب الجلالة البريطانية الانتداب عليها بالنيابة عن عصبة الامم وهى بلاد الكامرون التى تحت الانتداب البريطانى وتوغو التى تحت الانتداب البريطانى وأراضى طنجنيقسة وفلسطين وشرق الاردن .

المادة الحادية والعشرون

إذا وجد بعد التوقيع على هذه المعاهدة ان من المستحسن تشميل أحكامها لاية بلاد تتمتع بالحماية البريطانية عدا تلك الوارد ذكرها فى المادة السالفة أو أية دولة تتمتع بالحماية البريطانية أو أية أراضى قبل صاحب الجلالة البريطانية الانتداب عليها بالنيابة عن عصبة الامم عدا الاراضى المنتدب عليها الوارد ذكرها فى المادتين ١٨ و ٢٠ فتعتبر أحكام المادتين ١٨ و ١٩ شاملة لتلك البلاد أو الدول المنحمية أو الاراضى المنتدب عليها اعتباراً من التاريخ المعين فى المذكرات التى تتبادل لتنفيذ التشميل المذكور وبالصورة المبينة فيها .

المادة الثانية والعشرون

تدخل هذه المعاهدة فى حيز التنفيذ بعد مرور عشرة أيام على نشرها طبقاً للاصول المعينة فى قوانين الفريقين الساميين المتعاقدين . ويمكن إنهاؤها من قبل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بتقديم اشعار لاتزيد مدته عن سنة واحدة ولا تقل عن ستة أشهر . عند عدم وجود نص صريح فى هذا المعنى لا يؤثر الاشعار المقدم بموجب الفقرة الاولى من هذه المادة على حكم المعاهدة بين العراق وبين البلاد التى قدم بشأنها اشعار بالانضمام بموجب المادة ١٨ .

تبرم هذه المعاهدة ويجرى تبادل وثائق الابرام فى بغداد بأسرع ما يمكن . وتصديقاً على ذلك وقع المفوضان الآنف ذكرهما على هذه المعاهدة ووضعاً عليها ختميهما .

حررت بنسختين بالانكليزية والعربية - وفى حالة وقوع أى خلاف يعول على النص الانكليزى - فى بغداد فى اليوم الثانى من شهر أيار سنة ١٩٣٢ م الموافق لليوم السادس والعشرين من شهر ذى الحجة سنة ١٣٥٠ هـ .

جعفر العسكري

ف . هـ . هـ . همفريز

السفارة البريطانية

بغداد

الرقم - ٥٣٢

التاريخ - ٦ تشرين الاول ١٩٣٣

عزيزى الوزير

تنص المادة ٢١ من معاهدة استرداد المجرمين المنعقدة بين بريطانيا العظمى والعراق الموقعة في بغداد في ٢ أيار ١٩٣٢ على تشميل أحكام تلك المعاهدة عن طريق تبادل مذكرات على المحميات البريطانية غير المذكورة في المادة ٢٠ منها •

٢ - وعملا بالتعليمات الواردة من وزير خارجية صاحب الجلالة أشرف باعلامكم بأن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ترغب في تشميل أحكام المعاهدة المارة الذكر أعلاه على دولة شمالى بورنيو •

٣ - واذا كانت الحكومة العراقية تنسب هذا الاقتراح فان تاريخ جواب فخامتكم المتبىء بذلك سيعتبر كتاريخ تنفيذ ذلك الشمول •

٤ - وفى صدد الفقرة الاولى من المادة ١٩ من المعاهدة أشرف باعلامكم بأن حاكم دولة شمالى بورنيو هو السلطة التى يجب أن تتخاطب بشأن تسليم المجرمين الذين يلجأون الى تلك الدولة •

وانتهز هذه الفرصة لاعرب لفخامتكم عن فائق احترامى •

الامضاء

اف • اج • همفريز

صاحب الفخامة رشيد عالي بك الكيلاني

وكيل وزير الخارجية

بغداد

شعبة الامور الغربية

١٩ كانون الاول ١٩٣٣

١١٠٤١

تهدى وزارة الخارجية تحياتها الى سفارة صاحب الجلالة البريطانية في بغداد
وبالاشارة الى كتاب فخامة السفير المرقم ٥٣٢ والمؤرخ في ٦ تشرين الاول ١٩٣٣ حول
تشميل معاهدة استرداد المجرمين المنعقدة بين بريطانيا العظمى والعراق على دولة شمالى
بورنيو تشرف بأن تعلم السفارة المحترمة بأن الحكومة العراقية وافقت على ما جاء فى
الكتاب المنوه به أعلاه من تشميل المعاهدة المذكورة على دولة شمالى بورنيو على أن تكون
الجهة التى تخاطب بشأن الاسترداد هى حاكم دولة شمالى بورنيو نفسها •

تنتهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها •

سفارة صاحب الجلالة البريطانية

بغداد

السفارة البريطانية

بغداد

الرقم - ٦٠٩

التاريخ - ١١-٢-١٩٣٣

عزيزى الوزير

تنص المادة ٢١ من معاهدة استرداد المجرمين المنعقدة بين بريطانيا العظمى والعراق الموقعة في بغداد في ٢ أيار ١٩٣٢ على تشميل أحكام تلك المعاهدة عن طريق تبادل مذكرات على أية دولة من الدول المحمية من قبل بريطانيا العظمى .

٢ - وعملا بالتعليمات الواردة من وزير خارجية صاحب الجلالة أئشرف باعلامكم بأن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة ترغب فى تشميل أحكام المعاهدة المارة الذكر أعلاه على دول ملايا المتحدة وهى بيراك وسيلانكور ونكرى سمبلان وباهانك ودول ملايا غير المتحدة وهى جوهور وكيدة وبرليس وكيلاتان وبرونى .

٣ - واذا كانت الحكومة العراقية تنسب هذا الاقتراح فان تاريخ جواب فخامتكم المنبىء بذلك سيعتبر كتاريخ تنفيذ ذلك الشمول .

٤ - وفى صدد الفقرة الاولى من المادة ١٩ من المعاهدة أئشرف باعلامكم بأن السلطات التى يجب أن تخاطب بشأن تسليم المجرمين الذين يلجأون الى تلك الدول هى كالآتى :-

بيراك - المقيم البريطانى

سيلانكور - المقيم البريطانى

نكرى سمبلان - المقيم البريطانى

باهانك - المقيم البريطانى

جوهور - المستشار العام

كيدة - المستشار البريطاني

برليس - المستشار البريطاني

كيلاتان - المستشار البريطاني

بروني - المقيم البريطاني

وانتهز هذه الفرصة لاعرب لفخامتكم عن فائق احترامي .

الامضاء

اف . اج . همفريز

صاحب الفخامة رشيد عالي بك الكيلاني

وكيل وزير الخارجية

بغداد

شعبة الامور الغربية

٧٠

٣ كانون الثاني ١٩٣٤

عزيزي السفير

لبي الشرف بأن أشير الى كتاب فخامتكم المرقم ٦٠٩ والمؤرخ ٢ تشرين الاول ١٩٣٣ حول تشميل معاهدة استرداد المجرمين المنعقدة بين بريطانيا العظمى والعراق على ولايات الملايا المتحدة وغير المتحدة وان انبأكم بأن الحكومة العراقية قد وافقت على ما جاء في كتاب فخامتكم المشار اليه في أعلاه من تشميل المعاهدة المذكورة على دول الملايا المتحدة وغير المتحدة على أن تكون الجهات التي تخاطب بشأن الاسترداد المراجع المدرجة في كتاب فخامتكم المنوه به .

اتهنز هذه الفرصة لأعرب لفخامتكم عن فائق تقديري واحترامي .

نوري السعيد

وزير الخارجية

فخامة السير فرنسيس هنري همفريز

جى . سى . ام . جى . جى . سى . فى . ار

كى . بى . ثى . سى . أى . ثى .

السفير والمندوب فوق العادة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية

بغداد

السفارة البريطانية

بغداد

الرقم - ٣٦٧

٤ تموز ١٩٣٤

يا صاحب المعالي

ان المادة ٢١ من معاهدة استرداد المجرمين المنعقدة بين المملكة المتحدة والعراق الموقعة في بغداد في ٢ مايس ١٩٣٢ تنص على تشميل تلك المعاهدة بتبادل المذكرات، تشمل أى دولة تتمتع بالحماية البريطانية •

٢ - لي الشرف باعلام معاليكم ان حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ترغب في تشميل نصوص المعاهدة المذكورة أعلاه على دولة ترنكانو المحمية من قبل بريطانيا العظمى •

٣ - فاذا كان هذا الاقتراح موافقاً للحكومة العراقية فان تاريخ مذكرتكم التي تعلمونى بها عن ذلك القبول سيعتبر بدء تنفيذ التشميل المشار اليه •

٤ - ولي الشرف بأن أزيد على ما تقدم بأن السلطة التي تخاطب بشأن تسليم المجرمين الذين يلجأون الى ترنكانو هو المستشار البريطاني في تلك البلاد •

وانتهز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم تأكيدى عن فائق اعتبارى •

التوقيع / أوغلفى فوريس

صاحب المعالي الدكتور عبدالله بك الدمولوجى

وزير الخارجية

بغداد

شعبة الامور الغربية

٥٩٨٧

١٣ آب ١٩٣٤

عزيزى القائم بالاعمال

لي الشرف بأن أشير الى كتاب سعادتكم المرقم ٣٦٧ والمؤرخ فى ٤ تموز ١٩٣٤
حول تشميل معاهدة استرداد المجرمين المنعقدة بين بريطانيا والعراق على دولة ترينكانو
المحمية وان انبثكم بأن الحكومة العراقية قد وافقت على ما جاء فى كتاب سعادتكم المشار
اليه فى أعلاه فى تشميل المعاهدة المذكورة على دولة ترينكانو المحمية على أن تكون الجهة
التي تخاطب بشأن الاسترداد المراجع المندرجة فى كتاب سعادتكم المنوه به •

اتتهز هذه الفرصة لاعرب لسعادتكم عن فائق تقديرى واحترامى •

وزير الخارجية

توفيق السويدي

سعادة القائم بأعمال السفارة البريطانية

بغداد

السفارة البريطانية

بغداد

الرقم - ٤٧٢

في ٢٠ آب ١٩٣٤

يا صاحب الفخامة

بناء على رغبة حكومة صاحب الجلالة في استراليا أشرف بأن أعلم فخامتكم بانضمام صاحب الجلالة ملك بريطانيا وارلندة والممتلكات البريطانية ما وراء البحار واطور الهند فيما يختص باستراليا (وفي ضمنها بابوا وجزيرة نورفولك) لمعاهدة استرداد المجرمين الموقعة في بغداد في ٢ مايس ١٩٣٢ جرياً على الفقرة الاولى من المادة ١٨ من المعاهدة المنوه عنها . وأود أن أشير بهذه المناسبة أنه بناء على الفقرة الرابعة من المادة المذكورة ان هذا الاعلام يشمل أيضاً البلاد المنتدبة الآتية التي تدار من قبل حكومة صاحب الجلالة في استراليا وهي :-
نيوكانا وناؤرو

٢ - ان السلطات التي يجب أن تخاطب بشأن تسليم المجرمين الذين التجأوا الى استراليا (وفي ضمنها بابوا وجزيرة نورفولك) في نيوكانا أو في ناؤرو كما تكون الحالة هي :-

استراليا - فخامة الحاكم العام ، أو عندما يكون المجرم معروفاً مكانه في دولة معينة من استراليا فيخاطب حاكم تلك الدولة كوكيل الحاكم العام .

بابوا وجزيرة نورفولك - فخامة الحاكم العام لاستراليا

نيوكانا - المدير

ناؤرو - المدير

ان هذا الاعلام سيدخل في حيز التنفيذ ابتداء من ٣١ آب ١٩٣٤ . أغتم هذه

الفرصة الخ
التوقيع

التوقيع

اوجلفي فوريس

فخامة توفيق بك السويدي - وزير الخارجية

بغداد

تسعة الامور الغريبة

٦٥٧٧

٢ ايلول ١٩٣٤

صيدى القائم بالاعمال

أشرف بابلاغ سعادتكم باستلام مذكرتكم المرقمة ٤٧٢ والمؤرخة في ٢٠ آب ١٩٣٤ حول انضمام صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامراطور الهند الى معاهدة استرداد المجرمين الموقعة في بغداد في ٢ مايس ١٩٣٢ نيابة عن استراليا بما فيها بابوا وجزيرة نورفولك والبلاد المنتدبة نيوكيانا وناورو وذلك عملاً بالفقرتين الاولى والرابعة من المادة ١٨ من المعاهدة المذكورة . وقد علمت بهذا ان الانضمام المنوه عنه أعلاه يدخل في حيز التنفيذ ابتداء من ٣١ آب ١٩٣٤ وان السلطات التي يجب ان تخاطب في شأن استرداد مجرم التجأ الى البلاد المذكورة هي:-
استراليا - فخامة الحاكم العام ، أو عندما يكون المجرم معروفاً مكانه فيعنون لحاكم تلك الدولة أو وكيل الحاكم العام .

بابوا وجزيرة نورفولك - فخامة الحاكم العام في استراليا .

انتهاز هذه الفرصة لاعرب لكم عن فائق تقديري واحترامي .

المخلص

جمال بابان

و . وزير الخارجية

سعادة المستر اوجفلي فورييس

القائم بأعمال السفارة البريطانية

بغداد

السفارة البريطانية

بغداد

الرقم - ٤٧٣

في ٢٠ آب ١٩٣٤

يا صاحب الفخامة

بناء على رغبة حكومة صاحب الجلالة في نيوزيلندة أشرف بأن اعلم فخامتكم عن انضمام صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلندة والممتلكات البريطانية ماوراء البحار وامبراطور الهند فيما يختص بنيوزيلندة الى معاهدة استرداد المجرمين الموقعة في بغداد في ٢ ميس ١٩٣٢ طبقاً للفقرة الاولى من المادة ١٨ من المعاهدة المذكورة . وجرياً على الفقرة الرابعة من المادة المشار اليها يتضمن هذا الاعلام البلاد المشمولة بالانتداب وهي سامورا الغربية التي تديرها حكومة صاحب الجلالة في نيوزيلندة .

٢ - ان السلطات التي يجب أن تخاطب في حالة استرداد مجرم احتمى بنيوزيلندة أو سامورا الغربية هي :-

١ - نيوزيلندة - الحاكم العام - ولندكن .

٢ - سامورا الغربية - مدير سامورا الغربية - ايا

٣ - ان هذا الاعلام يدخل في حيز التنفيذ منذ ٣١ آب ١٩٣٤ .

اغتم هذه الفرصة الخ . .

التوقيع

اوجفلي فوريس

صاحب الفخامة توفيق بك السويدي

وزير الخارجية

بغداد

شعبة الامور الغربية

٦٥٧٥

٢ ايلول ١٩٣٤

سيدي القائم بالاعمال

أشرف بأن ابليغ سعادتكم باستلام مذكرتكم المرقمة ٤٧٣ والمؤرخة في ٢٠ آب ١٩٣٤ حول انضمام صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية ما وراء البحار وامبراطور الهند الى معاهدة استرداد المجرمين الموقعة في بغداد في ٢ مايس ١٩٣٢ نيابة عن حكومة نيوزلندة بما فيها البلاد المتدبة سامورا الغربية المدارة من قبل حكومة صاحب الجلالة في نيوزلندة وذلك عملا بالفقرتين الاولى والرابعة من المادة ١٨ • وقد علمت بهذا ان الانضمام المنوه عنه أعلاه يدخل في حيز التنفيذ ابتداء من ٣١ آب ١٩٣٤ وان السلطات التي تخاطب في حالة استرداد مجرم التجأ الى تلك البلاد هي :-

نيوزيلندة - الحاكم العام ولنكدن

سامورا الغربية - مدير سامورا الغربية (ايا)

اتنهن هذه الفرصة لاجدد لكم يا سعادة القائم بالاعمال اسمي عبارات التقدير

والاحترام •

المخلص

جمال بابان

و • وزير الخارجية

سعادة المسر او جفلي فورييس

القائم بأعمال السفارة البريطانية

بغداد

السفارة البريطانية

بغداد

الرقم - ٤٧٤

في ٢٠ آب ١٩٣٤

يا صاحب الفخامة

بناء على التعليمات التي تلقيتها من وزير خارجية حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبالنيابة عن حكومة نيوفاوندلند أشرف بأن اعلم فخامتكم بانضمام صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلندة والممتلكات البريطانية ما وراء البحار وامبراطور الهند فيما يختص بحكومة نيوفاوندلند الى معاهدة استرداد المجرمين الموقعة في بغداد في ٢ مايس ١٩٣٢ • اعلم فخامتكم بأن هذا الانضمام قد تم بموجب ما نصت عليه المادة ١٨ من المعاهدة المذكورة •

٢ - سيدخل هذا الانضمام في حيز التنفيذ ابتداء من ٣١ آب ١٩٣٤ •

٣ - أما السلطة التي يجب أن تخاطب بشأن استرداد مجرم ما التجأ الى نيوفاوندلند فهي حاكم نيوفاوندلند •

أعنتم هذه الفرصة الخ ••

اوجلفي فوريس

التوقيع

صاحب الفخامة

توفيق بك السويدي

وزير الخارجية

بغداد

سعبة الامور الغربية

٦٥٧٣

٢ ايلول ١٩٣٤

سيدي القائم بالاعمال

أشرف بأن ابلغ سعادتك باستلام مذكرتكم المرقمة ٤٧٤ والمؤرخة في ٢٠ آب ١٩٣٤ حول انضمام صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية ما وراء البحار وامبراطور الهند الى معاهدة استرداد المجرمين الموقعة في بغداد في ٢ مايس ١٩٣٣ نيابة عن نيوفاوندلند عملا بالمادة ١٨ وقد علمت بذلك ان هذا الانضمام سيدخل في حيز التنفيذ ابتداء من ٣١ آب ١٩٣٤ وان السلطات التي يجب أن تتخاطب في شأن استرداد مجرم التجأ الى تلك البلاد هي - حاكم نيوفاوندلند .

انتهاز هذه الفرصة لاعرب لكم ياسعادة القائم بالاعمال عن فائق تقديري

واحترامي .

جمال بابان

و . وزير الخارجية

المخلص

سعادة المستر اوغلفي فوريس

القائم بأعمال السفارة البريطانية

بغداد

السفارة البريطانية

بغداد

الرقم - ١٣٩

التاريخ - ٢٥-٣-١٩٣٧

يا صاحب المعالي

١ - عملاً بالتعليمات التي تلقيتها من وزير خارجية حكومة صاحب الجلالة
أتشرف بأن أفيدكم بأن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات
البريطانية ما وراء البحار وامبراطور الهند يرغب في الانضمام فيما يختص بالهند الى
معاهدة استرداد المجرمين الموقعة في بغداد في ٢ مايس ١٩٣٢ وذلك وفقاً لاحكام
المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المذكورة .

٢ - وقد تمت الترتيبات لان ينشر في ٢٦ مارس نظام ينص على تطبيق قوانين
الاسترداد على العراق هذا فيما يختص بالهند . وسيعمل بالانضمام بعد مرور عشرة
أيام على نشر النظام المذكور أى في ٥ نيسان .

٣ - وأتشرف بأن أضيف الى ما تقدم بأن الطلبات لتسليم المجرمين الفارين
الذين التجأوا الى الهند ينبغي تقديمها الى حكومة الهند .

٤ - واني أرجو من معاليكم أن تفضلوا بانبائي باستلام هذا الكتاب وأنتهز هذه
الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري .

الامضاء

ارشيبالد كلارك كار

صاحب المعالي السيد ناجي الاصيل

وزير الخارجية

بغداد

مديرية الامور الغربية

٤١٢٩/٣٦/٩

١٩ نيسان ١٩٣٧

يا صاحب الفخامة

أشرف بأبلاغ فخامتكم باستلام كتابكم المرقم ١٣٩ والمؤرخ في ٢٥ آذار ١٩٣٧
حول انضمام صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية
ما وراء البحار وامبراطور الهند الى معاهدة استرداد المجرمين الموقعة في بغداد في ٢
مايس ١٩٣٢ نيابة عن الهند وذلك عملاً بالمادة ١٨ من المعاهدة المذكورة •
وقد علمت بأن الانضمام المنوه عنه أعلاه يدخل في حيز التنفيذ ابتداء من ٥ نيسان
١٩٣٧ وان السلطات التي يجب أن تخاطب في شأن استرداد مجرم التجأ الى البلاد
المذكورة هي حكومة الهند •

اتمهز هذه الفرصة الاعراب لكم عن تقديري واحترامي •

المخلص

حكمت سليمان

وكيل وزير الخارجية

صاحب الفخامة

السر آرشيالد جون كار كلارك كار

السفير فوق العادة والمفوض لصاحب الجلالة البريطانية - بغداد

تبادل المذكرات حول البعثات

العسكرية البريطانية

الموقع عليها في بغداد في ٢٠ كانون الاول ١٩٣٤

الغيت بالاتفاق الخاص (ميثاق بغداد) الموقع عليه في ٤ نيسان ١٩٥٥

تبادل المذكرات حول البعثات

العسكرية البريطانية

الموقع عليها في بغداد في ٢٠ كانون الاول ١٩٣٤

الرقم ٧٣٠

التاريخ ٢٠ كانون الاول ١٩٣٤

السفارة البريطانية

بغداد

يا صاحب الفخامة

اشارت وزارة الخارجية في مذكرتها المرقمة ٥٦٦٨ والمؤرخة في ٢٠ حزيران ١٩٣٣ الى بعض التغييرات فيما يتعلق بالرواتب والمخصصات وذلك بناء على رغبة الحكومة العراقية في ان تدخل تلك التغييرات في المقاولات المقبلة لضباط البعثة الاستشارية البريطانية في العراق . اضيف الى ذلك ان بعض المواد الواردة في الشروط التي يتكون منها جدول المقاولات الموجودة الآن تتضمن اشارات الى المندوب السامي في العراق والى عملة لم تعد في التداول في العراق . وعليه فان هذه المواد تحتاج الى تعديل بالنظر الى تغيير الاحوال .

٢ - وبنتيجة المباحثات التي جرت بين ممثلي حكومتنا حول هذا الامر والمخاطبة المتبادلة بين وزير الخارجية وسفارة صاحب الجلالة اتشرف بان احيط فيخامتكم علما بان التعليمات المنقحة التي ارفق طيا نسخة منها هي مقبولة من قبل حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة . وسأكون مسرورا بان اعلم من فيخامتكم بان هذه التعليمات المنقحة هي مقبولة ايضا من قبل الحكومة العراقية وانها (أى التعليمات) سيتكون منها الجدول للمقاولات المقبلة لضباط البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية .

اتتهز هذه الفرمة لاعرب لفخامتكم عن فائق احترامي .

الامضاء / اف . ا . ج . همفريز

صاحب الفخامة نوري باشا السعيد

وزير الخارجية - بغداد

شعبة الامور الغربية

٩٤٩٦

٢٠ كانون الاول ١٩٣٤

يا صاحب الفخامة

لقد تفضلتم باعلامي بمذكرتكم المرقمة ٧٣٠ بتاريخ اليوم بان حكومة صاحب
الجلالة في المملكة المتحدة وافقت على الشروط المنقحة المرفقة بعقود ضباط البعثة
الاستشارية العسكرية البريطانية في العراق التي اعدت بنتيجة المباحثات بين ممثلي
حكومتنا والمخابرات التي جرت بين وزارة الخارجية وسفارة صاحب الجلالة .

٢ - اتشرف باعلام فخامتكم جوابا على ذلك بان الشروط المنقحة المرفقة
بمذكرة فخامتكم لهي مقبولة ايضا من قبل الحكومة العراقية وسنكون في المستقبل
جدول المقاولات مع ضباط البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية .

٣ - اتشرف بان ارسل الى فخامتكم النص العربي للشروط المنقحة .

انتهمز هذه الفرصة لاعرب لفخامتكم عن فائق تقديري واحترامي .

فخامة السر فرنسيس هنري همفريز

جي . سي . ام . جي ، جي . سي . في . او

كي . بي . ئي . ، جي . آي . ئي .

السفير فوق العادة والمفوض لصاحب الجلالة البريطانية

بغداد

الجدول

شروط الخدمة

مدة الخدمة

١ - (اولا) يوافق الضابط عند تعيينه على ان يخدم الحكومة العراقية مدة ثلاث سنوات ويجوز تمديدها الى خمس وسبع وعشر سنوات بتجديد على التعاقب بشرط موافقة الفريقين المتعاقدين على ذلك .

اما منى كان الضابط من القوات البريطانية او الجيش الهندي فيشترط حينئذ الحصول على موافقة حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة او الحكومة الهندية على مقتضى الحال .

(ثانيا) تبدأ مدة هذه الخدمة من تاريخ ركوب الضابط الباخرة لتسلم مهام عمله . اما متى كان الضابط مستخدما حينئذ في العراق فيعين هذا التاريخ في العقد ويتم التمتع بالاجازة المحلية او المرضية او الاعتيادية بمقتضى هذه الشروط ضمن مدة الخدمة وتنتهي بانتهاء العقد .

الراتب

٢ - (اولا) راتب الضابط هو الراتب المخصص لمنصبه في جدول الدرجات المربوط بهذه الشروط (الجدول أ) .

نصف راتب في اثناء سفر الضابط الى محل مأموريته

(ثانيا) يستحق الضابط المسافر الى العراق لتسلم منصبه في الحكومة العراقية الراتب الكامل المعين لمنصبه في العراق ابتداء من تاريخ وصوله الى العراق .

اما راتبه عن المدة التي قضاها ما بين تاريخ ركوبه الباخرة وتاريخ وصوله الى العراق فهو انه (أ) اذا كان الضابط من ضباط القوات البريطانية يستحق حينئذ نصف الراتب المعين لمنصبه في العراق او راتب رتبته الحقيقية في الجيش البريطاني بلا مخصصات على ان يتناول الضابط الراتب الاعظم من هذين الراتبين .

(ب) اذا كان الضابط من ضباط الجيش الهندي يستحق حينئذ نصف الراتب المعين لمنصبه في العراق او راتب رتبته الحقيقية ما عدا راتب الاركاب اذا كان مسافرا من الهند الى العراق . اما اذا لم يكن سفره من الهند الى العراق فيأخذ راتب رتبته الحقيقية في الجيش البريطاني على ان يتناول الضابط الراتب الاعظم من هذين الراتبين .

ج - وفيما عدا ذلك كله يستحق الضابط نصف الراتب المعين لمنصبه في العراق .

النقد المرعى في دفع الراتب في العراق

٣ - تدفع الرواتب والمخصصات في العراق بالدنانير .

سفر الضابط

٤ - أ - (اولا) يمنح الضابط عند اول تعيينه حق السفر في الدرجة الاولى مجانا حين مجيئه الى العراق بشرط ان يوقع على اتفاق يتعهد فيه برد نفقات السفر عند الاستقالة من منصبه في خلال ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ وصوله الى العراق للاستخدام في عمل آخر في العراق او منى تخلى عن منصبه في خلال سنة واحدة ابتداء من تاريخ وصوله الى العراق لسبب آخر ما ، الا اذا كان ذلك بداعي عاهة في جسمه او عقله .

(ثانيا) للضابط الحق ايضا بعد انتهاء مدة الخدمة ان يعود الى انكلترا راكبا في الدرجة الاولى اما اذا كانت الحكومة قد استغنت عن خدماته وفقا للمادة الثامنة عشرة من هذه الشروط لسوء سلوكه او لتمرده او اذا تخلى الضابط عن منصبه لسبب ما من غير العاهات البدنية أو العقلية فللحكومة حينئذ الخيار في دفع نفقات السفر وعدمه .

(ثالثا) يحق للضابط ايضا في اثناء خدمته السفر من العراق الى انكلترا ومن انكلترا عائدا الى العراق مجانا في الدرجة الاولى مرة واحدة متى كانت مدة عقد الخدمة ثلاث سنوات او خمس سنوات وكذلك يحق له الذهاب والاياب مرة اخرى متى مدت مدة العقد باكثر من خمس سنوات . واذا كان الضابط قد منح قبلا تذكرة سفر او تذاكر سفر ذهابا وايابا الى انكلترا ومنها مجانا بمقتضى هذه الفقرة (ثالثا) من هذه المادة واذا لم يكن مستحقاً تذكرة مجانية من هذا النوع فارسل الى انكلترا بداعي المرض يمنح حينئذ ذهاب الى انكلترا واياب منها أو ما يعادل قيمة تذكرة السفر مجاناً .

(رابعا) للحكومة ان تمنح تذكرة السفر المنصوص عليها في هذه الشروط بكل طريق معروف يسافر عادة به ركاب الدرجة الاولى بين انكلترا والعراق .

واذا اراد الضابط السفر بطريق اخرى او بدرجة اخرى او قصد محلا غير المملكة المتحدة يعطى الاجرة الحقيقية لتذكرة السفر او يقطعها او قيمة التذكرة التي تنص عليها هذه الشروط مع مراعاة اقل الاثنتين النفقتين قيمة .

زوجة الضابط

ب - (أولاً) تمنح زوجة الضابط المتزوج عند ابتداء عقد خدمته تذكرة سفر مجاناً مرتين بالدرجة الاولى بين انكلترا والعراق ، اما ذهاباً واما اياباً متى كانت مدة عقد ذلك الضابط ثلاث سنوات او خمس سنوات وتذكرة سفر اخرى متى مددت مدة العقد بأكثر من خمس سنوات .

(ثانياً) اذا تزوج الضابط في خلال مدة العقد تمنح زوجته تذكرة سفر مجاناً مرتين بين انكلترا والعراق أما ذهاباً وأما اياباً بالدرجة الاولى وذلك اذا تم تمديد العقد على أن يكون ذلك في وقت تمديده .

(ثالثاً) تمنح تذاكر السفر الممنوحة للزوجات وفقاً للشروط المختصة بالضباط والمنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة ٤ من هذه الشروط .

السكنى

٥ - اذا سكن الضابط داراً هي ملك للحكومة يدفع بدل ايجارها بمقتضى الشروط التالية :-

اذا سكن الضابط وحده داراً عليه ان يدفع بدل الايجار على معدل ٨ في المائة من راتبه واذا سكن الضابط الدار مع ضابط آخر يدفع بدل الايجار على معدل ٤ في المائة من راتبه بشرط ان ما يدفعه الضابط او الضباط الذين يسكنون الدار لا يزيد البتة على بدل ايجار معتدل يخمن بالنظر الى معدل بدلات الايجار الحقيقية للدور الخاصة في البلدة .

يتناول الضابط الذي يسكن داراً غير اميرية مخصصات سكنى مقطوعة على الوجه التالي حسب الدرجات التالية :-

- الدرجة (أ) ١٠ دنانير شهرياً .
- الدرجة (ب) ٨ دنانير شهرياً .
- الدرجة (ج) ٦ دنانير شهرياً .
- الدرجة (د) ٥ دنانير شهرياً .
- الدرجة (هـ) ٤ دنانير شهرياً .

تجهيز المساكن

تقوم الحكومة عند الاستطاعة بتجهيز جميع المساكن التي يسكنها الضباط بالانوار والمراوح الكهربائية والماء بمقتضى ما توصي به مديرية الصحة .

الاجازة المحلية

يمنح الضابط على ما يتراءى للحكومة اجازة محلية لا تزيد على ٢١ يوما في كل سنة شمسية ولا يجوز تراكم هذه الاجازة ولا ادماجها في الاجازة الاعتيادية ومتى كان الضابط غائبا باجازة محلية يعطى راتبه كاملا .

الاجازة الاعتيادية

(اولا) يعطى كل ضابط اجازة اعتيادية مقدارها يوم عن كل خمسة ايام من ايام الخدمة الحقيقية ولا يعتبر من الاجازات غير الاجازة المحلية من الخدمة الحقيقية فقط .

اما المدة التي تنقضي في السفر (ما عدا السفر عند التعيين الاول) فتعتبر اجازة اعتيادية .

(ثانيا) يجوز تراكم الاجازة الاعتيادية .

(ثالثا) يمنح كل ضابط الاجازة الاعتيادية التي يستحقها متى شاء على ان تسمح ظروف الخدمة بذلك وله ان يطالب بأخذ الاجازة الاعتيادية التي يستحقها على الوجه التالي .

• اذا كانت مدة العقد ثلاث سنوات يمنح الاجازة مرة واحدة .

• اذا كانت مدة العقد خمس سنوات يمنح الاجازة مرة واحدة .

• اذا كانت مدة العقد سبع سنوات يمنح الاجازة مرتين .

• اذا كانت مدة العقد عشر سنوات يمنح الاجازة مرتين .

(رابعا) متى كان الضابط في اجازة اعتيادية يستحق راتبه الكامل .

(خامسا) يمنح الضابط قبل ان تفسخ الحكومة عقده (لسبب ما من اسباب غير التمرد او سوء السلوك ومع مراعاة مقتضيات خدمته) كل الاجازة الاعتيادية المستحقة له . وذا حالت مقتضيات الخدمة دون منحه الاجازة المستحقة في خلال مدة عقده يمدد حينئذ عقده مدة تجيز منحه الاجازة المستحقة بكاملها وذلك قبل عودته الى القوات الامبراطورية او الجيش الهندي على مقتضى الحال . ويشترط في هذا التمديد

الحصول على موافقة حكومة صاحب الجلالة البريطانية في المملكة المتحدة . اما عند عدم تمكن حكومة صاحب الجلالة البريطانية من الموافقة على تمديد مدة تعيينه سواء اكان ذلك لمدة الاجازة الباقية كلها ام لقسم منها فيمنح الضابط مكافأة تعادل راتب منصبه عن مدة الاجازة التي لم يتمتع بها .

(أولاً) يؤذن للضابط عند مرضه في الانقطاع عن القيام بواجباته مدد قصيرة لا تزيد المدة الواحدة منها على عشرة ايام متعاقبة يقضيها في العراق متاولاً الراتب الكامل عنها . اما متى زادت مدة الغياب المرضي على هذه المدة فتعتبر حينئذ تلك كلها اجازة مرضية .

(ثانياً) يبلغ مجموع الاجازات المرضية التي يجوز منحها للضابط الذي يخدم الحكومة بعقد مدة ثلاث سنوات ثمانية اشهر .

(ثالثاً) اما اذا زاد مجموع الاجازات هذا على هذه المدة المقررة فللحكومة الحق في الغاء العقد بلا اخطار آخر .

(رابعاً) في كل مرة يأخذ فيها الضابط اجازة مرضية يدفع اليه راتبه كاملاً الى حد اربعة اشهر وبعد ذلك يأخذ الاجازات التي يستحقها الى حد اربعة اشهر اخرى . اما اذا لم يكن مستحقاً اجازات او لم تكن اجازاته كافية لاكمال الاربعة الاشهر الثانية فيجوز حينئذ ان يكمل المدة باجازة مرضية اضافية على ان يتناول عنها نصف راتب .

وعند ختام مدة الثمانية اشهر للحكومة الحق في فسخ عقده بلا اخطار او تعويض .

(خامساً) اذا زادت مدة العقد الاصلي على ثلاث سنوات أو زاد العقد المحددة مدته على ثلاث سنوات وفقاً للمادة الاولى من هذه الشروط يعامل حينئذ ذلك الضابط بمقتضى نظام الاجازة المرضية الموضوع للمأمورين المدنيين مع مراعاة الشرط المنصوص عليه في الفقرة « سادساً » التالية : -

(سادساً) ليس في هذه المادة ما يقضي بوجه من الوجوه بتعديل العهود التي قطعتها الحكومة العراقية بان تدفع راتباً الى ضابط من ضباط القوات الامبراطورية البريطانية او الجيش الهندي عند عودته من خدمته ما لم يصبح صالحاً للقيام بواجباته

في الملاك الامبراطوري او الملاك الهندي على مقتضى الحال ، على ان يعطى الحد الاعلى من اجازته المرضية مع راتب رتبته الحقيقية الكامل والمخصصات التي تدفع عادة وفقاً لانتظمة الجيش الذى ينتمي اليه .

المعالجة الطبية

١٠ - يعالج اطباء الحكومة الضابط في العراق مجاناً او ايه يتداوى في المعاهد الصحية الاميرية ولكن هذا الامتياز لا يشمل اسرته .

الغاء الحكومة للعقد

١١ - للحكومة الحق في غير الاحوال المنصوص عليها في المواد ١٥٩ و ١٨٠ ان تفسخ عقد ضابط وذلك بارسالها اليه اخطاراً مكتوباً قبل فسخ عقده بثلاثة اشهر ويعطى هذا الاخطار باتفاق وزير الدفاع مع الضابط الاقدم من ضباط البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية الموجود حينئذ في العراق .

١٢ - اذا لم يستطع ضابط من ضباط القوات الامبراطورية او الجيش الهندي الاندماج في الملاك المقرر عند انتهاء خدمته في الحكومة العراقية تكون الحكومة العراقية حينئذ مكلفة بدفع الراتب والمخصصات التي يستحقها ذلك الضابط وفقاً لانتظمة الجيش المنتسب اليه عن المدة التي يقضيها انتظاراً لاندماجه .

التعويضات الخاصة عن الوفاة وغيرها من جراء الاضطرابات

١٣ - اذا كان الضابط المستخدم في الحكومة العراقية من ضباط القوات الامبراطورية او الجيش الهندي يمنح تعويضات خاصة لا تقل عن التعويضات التي يستحقها بمقتضى الانتظمة المرعية في جيشه الاصلي ، على أن يمنح تلك التعويضات وفقاً لقواعد تضعها الحكومتان العراقية والبريطانية فيما بعد عند وفاته واصابته بضرر وفقد ما يملكه وهلم جرا من جراء حرب او اضطراب محلي او عند اصابته بعجز مزمن تشهد لجنة طبية ان عجزه ناشئ عن ظروف استخدامه . اما متى فقد ما يملكه فلا يعوض عما يخسره بشئ ما لم يثبت اثباتاً يقبله العقل على انه كان من المستحيل عليه ضمان ممتلكاته او انه لم يكن في استطاعته ضمان تلك الممتلكات الا بمبلغ باهظ وعلى كل يدفع التعويض عن الاشياء الضرورية التي لا يستغنى عنها ولكن الحكومة غير مسؤولة عن فقدان المجوهرات او طرف الفن وغيرها ولا عن سرقة هذه الاشياء ولا عن اتلافها .

المكافأة

١٤ - عند انتهاء العقد او فسخه لاسباب غير الاسباب المذكورة في المادتين ١٨ و ١٥ يستحق الضابط ، غير النظامي والذي ليس في قائمة الخدمة الفعلية للجيش البريطاني او الهندي والذي لا تدفع عنه الحكومة العراقية تأديت تقاعدية ، مكافأة راتب شهر واحد عن كل سنة كاملة قضاها في الخدمة على معدل الراتب الذي يتناوله عند انتهاء العقد او عند فسخه . اما الكسور عن السنة فتحسب على معدل راتب يوم واحد لكل اثني عشر يوما قضاها في الخدمة .

أما فيما يتعلق بالضباط النظاميين الذين في قائمة الخدمة الفعلية للجيش البريطاني او الجيش الهندي ، ممن يريدون الاستمرار على الخدمة الى ان يستحقوا التقاعد الذي تمنحهم اياه حكومتهم الاصلية بشرط الاستمرار على دفع التأديت التقاعدية ، فعلى الحكومة العراقية ان تواصل دفع التأديت التقاعدية هذه الا اذا قضت قوانين حكومة ذلك الضابط الاصلية بان يدفع التأديت الضابط نفسه .

فأمثال هؤلاء الضباط لا يستحقون مكافأة الخدمة المنصوص عليها في هذه المادة .

اللغات

١٥ - يطلب من الضابط أن يراعي الانظمة المتعلقة بامتحان اللغات التي تضعها وزارة الدفاع باستشارة الضابط الاقدم في البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية الموجودة في العراق .

ويجوز أن تنص هذه الانظمة على توقيف الترقية في الخدمة العراقية متى لم ينجح الضابط في امتحان من الامتحانات الاجبارية ويجوز كذلك ان تنص على الغاء عقد ذلك الضابط بلا تعويض متى تكرر اخفاقه في الامتحان .

مخصصات السفر ومخصصات الوكالة

١٦ - ندفع مخصصات السفر والنقل في داخل العراق ، وكذلك مخصصات الوكالة وفقا للقواعد المرعية فيما يتعلق بالضباط العراقيين .

الضبط

١٧ - يناط امر الضابط فيما يتعلق بشؤون الضبط بالضابط الاقدم في البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية الموجود في العراق .

فسخ العقد من جراء التمرد وغيره

١٨ - للحكومة الحق في إنهاء خدمة كل ضابط يقترب ذنب التمرد او سوء السلوك بلا تعويض بعد موافقة الضابط الاقدم في البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية الموجود في العراق .

فسخ الضابط عقده

١٩ - يحق للضابط أن يفسخ عقده قبل انقضاء مدته بشرط أن يرفع الى وزير الدفاع اخطاراً مكتوباً قبل ثلاثة اشهر ولكن ذلك الضابط لا يستحق تذكرة السفر مجاناً الى بلاده ما لم يخدم مدة ثمانية عشر شهراً في العراق محسوبة من تاريخ انخراطه في سلك الخدمة او من تاريخ رجوعه من الاجازة المرة الاخيرة . وله الحق في اخذ المكافأة التي يستحقها وفقاً للمادة ١٤ ولكنه لا يستحق اجازة ولا مكافأة بدلا من الاجازة المنصوص عليها في البند (٨ خامسا) .

التحكيم

٢٠ - اذا ظهر التباس في تعاقب الضابط سواء اكان الالتباس في معنى التعاقد ام في امر آخر تحال القضية على مجلس الانضباط المخول حق الفصل في المسائل الناشئة عن الاتفاق المختص بالموظفين البريطانيين لمدينين الملحق بالمعاهدة .

٢١ - لا يحق للضابط التمتع بتخفيض ما في الرسوم الكمركية المستوفاة على المواد ومن جملتها مواد التجهيزات العسكرية - المستوردة الى العراق بل عليهم ان يدفعوا هذه الرسوم بكاملها . ولا يجوز لهم البتة بأن يتعاطوا مع معهد (حانوت) البحرية والجيش والقوة الجوية .

مضاء

في حضرة

مضاء

في حضرة

الجدول (أ)

الضباط البريطانيون المستخدمون في وزارة الدفاع العراقية

قائمة الدرجات

الدرجة	الراتب الشهري	
	فلس	دينار
(أ)	...	٢١٦
(ب)	٧٥٠	١٤١
(ج)	٥٠٠	١٢١
(د)	٢٥٠	١٠١
(هـ)	...	٨١

ان هذه المبالغ موحدة وتابعة للاستقطاع عن السكنى على ما جاء في المادة (٥).

ملحوظة :

الضباط خاضعون لتأدية ضريبة الدخل العراقي عن الرواتب التي يتناولونها من الخزينة العراقية .

اتفاق

بشأن المقابر والقبور والانصاب التذكارية
الحربية البريطانية في الاراضي العراقية
الموقع عليه في بغداد في ١٥/٣/١٩٣٥

ان حكومات مملكة بريطانية وايرلندا الشمالية المتحدة وكندا واستراليا
وزيلندا الجديدة واتحاد أفريقيا الجنوبية والهند من الجانب الواحد وحكومة العراق
من الجانب الآخر رغبة منها في وضع امر دوام كيان قبور الجنود البريطانيين الذين
استشهدوا في الحرب الاخيرة ودفنوا في الاراضي العراقية والعناية بها على اسس
وطيدة مقررة قد اتفقت على ما يلي :-

المادة الاولى

يقصد بكلمة « الهيئة » الواردة في هذا الاتفاق « هيئة المقابر الحربية
الامبراطورية » المؤسسة بموجب البراءة الملكية الممنوحة من قبل صاحب الجلالة
ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور
الهند في اليوم الحادي والعشرين من شهر ايار ١٩١٧ .
ويقصد بعبارة « المقابر والقبور والانصاب التذكارية » ما في الاراضي العراقية
من مقابر وقبور حاوية لرفاة جنود الامبراطورية البريطانية ممن استشهدوا في الحرب
الاخيرة وما على الاراضي المذكورة من انصاب لتخليد ذكرى اولئك الجنود (اي
المقابر والانصاب المذكور) موضوع هذا الاتفاق .

المادة الثانية

تؤيد حكومة العراق ما سبق من اعترافها للهيئة بكونها المرجع البريطاني
الوحيد المنوط به واجب العناية الابدية بالمقابر والقبور والانصاب التذكارية الحربية
وتستمر في ذلك الاعتراف كما بلغ به المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في
مذكرة رئيس وزراء العراق المؤرخة في ١١ - ١٢ آذار ١٩٢٨ . ولاجل القيام
بهذا الواجب تعترف حكومة العراق بحق الهيئة بان تتصرف في العراق تصرف
شركة حائزة على ما للاشخاص الحكيمية من حقوق مدنية .

المادة الثالثة

توافق حكومة العراق على تمثيل الهيئة في العراق على يد لجنة تعين وتشكل كما هو مبين فيما يلي وتكون لها صلاحية القيام - باسم الهيئة وضمن حدود السلطات التي تحيلها اليها الهيئة من حين الى حين - بجميع المعاملات الحقوقية الضرورية لتمكينها من القيام بغرضها .

تدعى هذه اللجنة « لجنة العراق لاهية مقابر الحرب الامبراطورية » وتشكل من الممثل الاعلى في العراق في حينه لصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند (على أن يكون رئيساً لها وستة أشخاص آخرين يعينهم الممثل المذكور من وقت الى آخر بالاتفاق مع الهيئة ويكونون أعضاء اللجنة .

يجوز للجنة المذكورة - اذا ارتؤي ذلك من الضروري او المرغوب فيه ان تسجل في العراق بالاسم المبين في اعلاه كشركة حائزة على ما للاشخاص الحكيمية من الحقوق المدنية .

المادة الرابعة

توافق حكومة العراق على ان تصبح الاراضي المشغلة الآن بالمقابر والقبور والانصاب التذكارية الحربية ملكاً مؤبداً للهيئة ولأجل هذا الغرض :-

(أ) يسجل فوراً باسم الهيئة ما هو مسجل الآن بغير اسمها من تلك الاراضي .

(ب) يسجل باسم الهيئة ما هو ملك حكومة العراق من تلك الاراضي .

(ج) يستملك من قبل حكومة العراق - بناء على طلب الهيئة وعلى حسابها ويسجل باسم الهيئة - ما هو من الاملاك الخاصة من تلك الاراضي هذا في حالة عدم التوفيق الى امتلاك مثل هذه الاملاك الخاصة بالاتفاق الخاص مع اصحابها .

(د) يجعل ملكاً صرفاً اي قسم من الاراضي المذكورة في الفقرات المتقدمة هو الآن من الاملاك الاميرية .

(هـ) تأييداً لقرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢ شباط ١٩٢٤

المقرن بموافقة صاحب الجلالة ملك العراق لا تستوفي عوا ما او رسوم طوابع عن اية معاملة تسجيل تجري بمقتضى هذه المادة

المادة الخامسة

الأراضي المشغلة بالمقابر والقبور والانصاب التذكارية الحربية لا تكون تابعة لاية ضريبة عامة او محلية ما دامت تحت ملكية الهيئة للأغراض التي يرمي اليها هذا الاتفاق .

المادة السادسة

توافق حكومة العراق على :-

(أ) ممارسة الهيئة الرقابة الكاملة على المقابر والقبور والانصاب التذكارية الحربية بما في ذلك تسويرها وتنظيم أرضها وشكلها وبنائها وغرسها بالرياحين والأشجار وما اشبه . وعلى

(ب) ان يكون للهيئة الحربية في ان تقوم - اذا ارتأت من المناسب - باعداد تعليمات لتنظيم زيارة المقابر والقبور والانصاب التذكارية الحربية من قبل جمهور الناس وسلوكهم فيها او فيما يعود اليها وعرض ما تعده من ذلك للموافقة عليه من قبل وزراء الدولة المختصين . وعلى

(ج) ان تسدي للهيئة من قبل حكومة العراق (ولكن بدون تكبد الحكومة المذكورة نفقة) كل ما يمكن من التسهيلات للحصول على المقادير الوافي من المياه للقيام كما يجب بارواء المقابر والقبور والانصاب التذكارية الحربية وتعهد ما فيها من رياحين وأشجار وما اشبه من المغروسات .

المادة السابعة

تأييدا لقرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢ شباط ١٩٢٤ المقترن بموافقة صاحب الجلالة ملك العراق ان كل ما تحتاج اليه الهيئة من حجر او رخام وغير ذلك من مواد البناء او عدد او ادوات او لوازم في بناء او ترميم او تجديد او صيانة المقابر والقبور والانصاب التذكارية الحربية يسمح بادخاله الى العراق مجانا بالاعفاء من جميع الرسوم او العوائد الكمركية لدى ابراز شهادات بذلك من ممثل الهيئة المفوض حسب الاصول .

المادة الثامنة

تعين الهيئة المحافظين الذين ينبغي ان يعهد اليهم امر العناية بالمقابر والقبور والانصاب التذكارية الحربية وصيانتها وتعهدا ويجوز ان يكون هؤلاء المحافظين من الرعايا البريطانيين .

على حكومة العراق ان تعترف بهؤلاء المحافظين وتمنحهم كل مساعدة ضرورية
لمحافظة وحماية المقابر والقبور والانصاب التذكارية الحربية .

المادة التاسعة

بخصوص النصب التذكاري « للمفقودين » في البصرة تتعهد حكومة العراق
بان لا تفوض اية ارض مما بين حدود البقعة الواقع فيها هذا النصب والشط و بان
لا تفوض اي شاطيء يظهر الا على سبيل الايجار لاعراض زراعية .

المادة العاشرة

يدخل هذا الاتفاق في حيز التنفيذ في التاريخ الذي فيه يشتر في الجريدة
الرسمية التشريع اللازم لذلك الغرض .

ولبيان قد أمضى الموقعون في أدناه المفوضون بذلك حسب الاصول هذا الاتفاق
ووضعوا اختامهم فيه .

عمل في بغداد عن نسختين في اليوم الخامس عشر

من شهر آذار من سنة ١٩٣٥ ميلاديه .

عن حكومة مملكة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية المتحدة

عن حكومة كندا

عن حكومة استراليا

عن حكومة زيلندا الجديدة

عن حكومة اتحاد افريقيا الجنوبية

عن حكومة الهند

عن حكومة العراق

اتفاق بين

الحكومة العراقية

وحكومات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وارلندة الشمالية وكندا واستراليا
وزيلندة الجديدة واتحاد جنوب افريقيا والهند والباكستان .

بشأن المقابر الحربية والقبور والانصاب التذكارية لرابطة الشعوب البريطانية في
العراق الناجمة عن حرب ١٩٣٩-١٩٤٥ .

ان الحكومة العراقية من الطرف الاول .

وحكومات المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وارلندة الشمالية وكندا واستراليا
وزيلندة الجديدة واتحاد جنوب افريقيا والهند والباكستان (التي يشار اليها فيما
بعد بدول بلاد رابطة الشعوب البريطانية) من الطرف الآخر .

رغبة منها في توسيع احكام الاتفاق الموقع عليه في بغداد بتاريخ ١٥ آذار
١٩٣٥ والكتب المتبادلة بنفس التاريخ والمرفقة به بشأن المقابر الحربية والقبور
والانصاب التذكارية في الاراضي العراقية الناجمة عن حرب ١٩١٤-١٩١٨ التي يشار اليها
فيما بعد باتفاق ١٩٣٥ .

ورغبة منها في تعديل احكام اتفاق ١٩٣٥ في بعض النواحي الاخرى فقد
اتفقوا على ما يأتي :-

المادة الاولى

١ - تمدد احكام اتفاق ١٩٣٥ برغم ما ورد في المادة الاولى منه وتطبق على المقابر
الحربية والقبور والانصاب التذكارية في الاراضي العراقية لاجزاء القوات
المسلحة لبلاد رابطة الشعوب البريطانية الذين استشهدوا في حرب ١٩٣٩-١٩٤٥
وتقرأ هذه الاحكام وتفسر فيما بعد بموجبه .

المادة الثانية

يلغى مفعول المادة ٣ من اتفاق ١٩٣٥ ويستعاض عنها بالاحكام الاتية :-

١ - توافق حكومة العراق على تمثيل الهيئة في العراق بواسطة لجنة تعين وتشكل
كما هو مبين ادناه التي تكون مختصة بالقيام باسم الهيئة وضمن الصلاحيات

التي تخولها اياها الهيئة من حين لآخر بجميع الاعمال المدنية الضرورية
لتمكينها من تحقيق غرضها .

٢ - تدعى هذه اللجنة « بلجنة رابطة الشعوب البريطانية - العراقية لهيئة القبور
الحربية الامبراطورية » وتتألف من الممثل الدبلوماسي الاكبر للمملكة المتحدة
في العراق في حينه الذي سيكون رئيسا لها ومن الممثل الدبلوماسي الاكبر في
العراق في حينه لاي بلد آخر من بلاد رابطة الشعوب البريطانية الذي له ممثل
دبلوماسي في العراق ومن عضوين يعينان من قبل الحكومة العراقية من حين لآخر
ومن اشخاص آخرين يعينون من وقت لآخر من قبل الرئيس بالاتفاق مع الهيئة
حسب الضرورة لجعل مجموع عدد اعضاء اللجنة بما فيها الرئيس لا يقل
عن الثمانية .

٣ - توافق الحكومة العراقية باعلام رئيس اللجنة بالاشخاص الذين تعينهم كاعضاء
حال حصول التعيين .

المادة الثالثة

يدخل هذا الاتفاق في حيز التنفيذ في التاريخ الذي فيه ينشر التشريع اللازم
لذلك الغرض في الجريدة الرسمية .

وتأيدا لذلك فقد وقع الموقعون ادناه المفوضون بذلك حسب الاصول هذا
الاتفاق وختموه باختامهم .

كتب في بغداد في اليوم الثامن عشر من شهر شباط سنة ١٩٥٤ بنسخة واحدة
باللغتين الانكليزية والعربية ويعول على كلا النصين بالتساوي . ستودع هذه النسخة
في سجلات الحكومات العراقية وترسل الحكومة العراقية نسخا مصدقة منها الى كل
من الحكومات الموقعة الاخرى .

عبدالله بك
عن الحكومة العراقية

خوب جاند
عن الحكومة الهندية

جي . ام . تروتيك
عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وارلندا الشمالية وحكومات
كندا واستراليا ونيوزيلندا واتحاد
جنوب افريقيا

اغا محمد مصطفى
عن الحكومة الباكستانية

اتفاقية المرافعات الحقوقية بين العراق وبريطانيا

الموقع عليها في بغداد بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٣٥
مع تبادل مذكرات بانضمام زيلنده وتطبيقها
على اسكتلندا وبعض المستعمرات الاخرى

اتفاقية مختصة بالمرافعات الحقوقية

المقدمة

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند •

وصاحب الجلالة ملك العراق •

نظراً الى رغبتهما في تبادل المساعدة فيما يعود الى سير المرافعات الحقوقية في الامور المدنية والتجارية التي ينظر فيها الآن او التي من المتوقع ان ينظر فيها في المستقبل من قبل سلطاتهما الحقوقية •

قد قررا عقد اتفاقية لهذا الغرض وقد عينا مفوضيهما :

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند •

عن بريطانيا العظمى وارلندة وشمالى ارلندة •

وصاحب الجلالة ملك العراق •

اللذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي :-

الفصل الاول

مواد ابتدائية

المادة الاولى

آ - تسري هذه الاتفاقية على القضايا الحقوقية والتجارية فقط وفي ضمنها القضايا غير المنازع عليها الا عندما يبين خلاف ذلك صراحة •

ب - يراد في هذه الاتفاقية من التعابير المدرجة ادناه المعاني التالية :-

١ - تفسر عبارة « مملكة احد الفريقين الساميين المتعاقدين (او الآخر) »

على الوجه التالي :-

آ - تكون فيما يتعلق بصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند : انكلتره وويلس وجميع الممتلكات التي تنفذ بشأنها الاتفاقية بسبب تمديد شمولها بموجب المادة ١٦ او الانضمام اليها بموجب المادة ١٧ .

ب - وتكون فيما يتعلق بصاحب الجلالة ملك العراق : العراق .

٢ - الاشخاص : الافراد والاشخاص الحكيمة .

٣ - يدخل في تعبير (الاشخاص الحكيمة) المشاركات والشركات والجمعيات والجماعات الاخرى .

٤ - تشمل العبارة « رعايا احد الفريقين الساميين المتعاقدين » الاشخاص الحكيمة المؤلفة او المنظمة بموجب قوانين مملكة الفريق السامي المتعاقدين المذكور .

٥ - تعتبر عبارة « رعايا احد الفريقين الساميين المتعاقدين (او الآخر) » .

١ - فيما يتعلق بصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند : جميع رعايا صاحب الجلالة اينما اقاموا وكافة الاشخاص الذين تحت حمايته .

٢ - وفيما يتعلق بصاحب الجلالة ملك العراق كل من كان له جنسية عراقية .

الفصل الثاني

تبليغ الوثائق القضائية وغير القضائية

المادة الثانية

آ . يراد بعبارة « المملكة المصدرة » في الفصل الثاني من الاتفاقية المملكة التي تصدر منها المستندات المراد تبليغها و « المملكة المنفذة » المملكة التي يراد تنفيذ التبليغ فيها .

ب - عندما يطلب تبليغ الوثائق القضائية او غير القضائية المنظمة في مملكة احد الفريقين السامين المتعاقدين من قبل سلطة مقيمة هناك لشخص في مملكة الفريق السامي المتعاقد الآخر تبليغ هذه الوثائق الى الشخص المسلم مهما كانت جنسيته باحدى الطرق المذكورة في المادتين ٣ و ٤ في جميع الحالات التي تعترف فيها قوانين المملكة المصدرة بمثل هذه الطرق .

المادة الثالثة

١ - يعنون ويرسل طلب التبليغ بواسطة موظف قنصلي يمثل المملكة المصدرة الى السلطة المختصة في المملكة المنفذة يطلب فيه من السلطة المذكورة تبليغ الوثيقة الموضوعية البحث .

ب - ينظم الطلب بلغة المملكة المنفذة وتذكر فيه اسماء واوصاف الفرقاء واسم واوصاف وعنوان المرسل اليه وموضوع الوثيقة المراد تبليغها ويرفق بنسختين من الوثيقة المذكورة .

ج - تنظم الوثيقة المراد تبليغها اما بلغة المملكة المنفذة او نرفق بترجمة في تلك اللغة . ويصدق على صحة هذه الترجمة من قبل موظف قنصلي يمثل المملكة المصدرة .

د - تعنون وترسل الطلبات بالتبليغ :
في انكلترا الى رئيس مقرري المحكمة العليا :
(Senior Master of the Supreme Court of Judicature).

وفي العراق الى وزارة العدلية

اذا كانت السلطة المرسل اليها كتاب الطلب ليس من اختصاصها تنفيذه فعلى السلطة المذكورة (الا في الاحوال التي يرفض فيها التنفيذ بموجب الفقرة (و) من هذه المادة ان تقدمه من تلقاء نفسها الى السلطة المختصة في المملكة المنفذة .

هـ - ينفذ التبليغ من قبل السلطة المختصة في المملكة المنفذة التي تقوم بالتنفيذ بموجب القانون الداخلي فيها لتبليغ مثل هذه الوثائق الا اذا ابدت في طلب التبليغ رغبة بان يجري تبليغها بصورة خاصة فيجري تبليغها بمقتضى هذا لطلب اذا لم يكن ذلك مخالفا لقانون تلك المملكة .

- و - لا يرفض تنفيذ طلب التبليغ المقدم بموجب ما ورد في هذه المادة الا :-
- ١ - اذا لم تثبت صحة طلب التبليغ .
 - ٢ - اذا اعتقد الفريق السامي الذي يراد تبليغ الوثيقة في مملكته أن في ذلك تعريضا بسيادته او سلامته .
 - ز - على السلطة المرسل اليها طلب التبليغ في جميع الحالات التي لا يبلغ فيها الطلب المذكور ان تعلم الموظف القنصلي الذي ارسل الطلب ذات فورا مع تبيان اسباب الامتناع عن التبليغ او ان تجربه بالسلطة المختصة التي قدم اليها الطلب .
 - ح - على السلطة التي تنفذ طلب التبليغ ان تنظم شهادة تثبت وقوع التبليغ او تبين الاسباب التي حالت دون وقوعه مع ذكر امر وكيفيه وتاريخ التبليغ او محاولة اجراء التبليغ وترسل هذه الشهادة الى الموظف القنصلي الذي قدم طلب التبليغ . وتوضع شهادة وقوع التبليغ او محاولة اجرائه على احدى نسخ الطلب او ترفق بها .

المادة الرابعة

- آ - يجوز ان تجري التبليغات من قبل موظف قنصلي يمثل المملكة المصدرة من دون تدخل سلطات المملكة المنفذة وذلك بأية طريقة يجوزها قانون المملكة المصدرة على ان لا يجوز اتخاذ اية وسائل اجبارية مادية .
- ب - جميع الوثائق التي يجري تبليغها من قبل موظف قنصلي تحرر بلغة المملكة المنفذة أو ترفق بترجمة مصادق على صحتها كما وزد في المادة ٣ (ج) مالم يكن الشخص المراد تبليغه من رعايا الفريق المتعاقد السامي الذي من مملكته صدرت الوثيقة المراد تبليغها .
- ج - ان فشل محاولة اجراء التبليغ بموجب هذه المادة لا يمنع تقديم طلب باجراء التبليغ بموجب المادة ٣ .

المادة الخامسة

- آ - في جميع الاحوال التي يجري فيها التبليغ بموجب الاحكام الواردة في المادة ٣ يؤدى الفريق السامي المتعاقد الذي قدم طلب التبليغ من قبل مثله القنصلي الى الفريق السامي المتعاقد الآخر جميع الاجور والمصروفات

الواجبة الدفع بموجب قوانين المملكة المنفذة الى الاشخاص المستخدمين في التبليغ وكذلك الاجور والمصاريف المتعلقة بالتبليغ بطريقة خاصة على ان لا تتجاوز هذه الاجور والمصاريف ما يسمح باستيفائه في محاكم تلك المملكة .

ب - يطلب الموظف القنصلي الذي قدم طلب التبليغ بتأدية هذه الاجور والمصاريف من قبل السلطة المختصة التي جرى التنفيذ بواسطتها عندما تقدم اليه الشهادة الواردة في المادة ٣ (ج) .

ج - وفيما عدا الاحوال المذكورة آنفا لا تدفع اية اجور من قبل احد الفريقين السامين المتعاقدين الى الفريق الآخر بشأن تبليغ الوثائق .

الفصل الثالث

استماع البينة بالاستنابة

المادة السادسة

يراد في القسم الثالث من هذه الاتفاقية من التعابير المدرجة ادناه المعاني التالية :-

١ - استماع البينة : تشمل سماع افادات المدعي والمدعي عليه والخير او اي شخص آخر حلف اليمين او لم يحلف وتحلف المدعي او المدعي عليه او الخير او الشخص الآخر في الامور القضائية وابرار الوثائق او المساطر او الاشياء الاخرى وتشخيصها وتدقيقها .

٢ - الشاهد :- أي شخص يراد استماع البينة منه كما هي معرفة في أعلاه .

٣ - « المملكة المصدرة » المملكة التي صدر الطلب باستماع البينة من قبل السلطة العدلية فيها « والمملكة المنفذة » المملكة التي تستمع فيها تلك البينة .

المادة السابعة

عندما تحتاج السلطة العدلية في احدى مملكتي الفريقين السامين المتعاقدين الى استماع البينة في مملكة الفريق الآخر فيجوز استماعها مهما كانت جنسية الفرقاء او الشهود باحدى الطرق الواردة في المادتين ٩ و٨ .

المادة الثامنة

١ - يجوز للسلطة العدلية في المملكة المصدرة بموجب احكام قانون المملكة العائدة اليها ان تقدم كتاب طلب الى السلطة المختصة في المملكة المنفذة تطلب منها فيه استماع البينة .

ب - ينظم كتاب الطلب بلغة المملكة المنفذة او يرفق بترجمة في تلك اللغة ويصادق على صحة هذه الترجمة من قبل الموظف القضائي الذي يمثل المملكة المصدرة ويتضمن كتاب الطلب نوع المرافعات التي يطلب استماع البينة فيها مع جميع المعلومات المتعلقة بذلك واسماء الفرقاء واسماء واوصاف وعناوين الشهود . ويجب ايضا ان ترفق الاوراق اما (١) بقائمة الاسئلة المراد توجيهها الى الشاهد او الشهود او - حسب ما تكون القضية - باوصاف الوثائق والماطر والاشياء الاخرى التي يراد ابرازها او تشخيصها او تدقيقها مع ترجمة بذلك مصدق على صحتها على الوجه المبين اعلام . واما (٢) ان يطلب في الاوراق من السلطة المختصة ان تسمح بتوجيه الاسئلة شفاهما كما يرغب الفرقاء او ممثلوهم .

ج - يسلم كتاب الطلب في انكلترا بواسطة موظف قضائي عراقي الى رئيس مقرري المحكمة العليا :-

وفي العراق الى وزارة العدلية بواسطة موظف قضائي بريطاني .

إذا كانت السلطة المرسل اليها الطلب بالتبليغ ليس من اختصاصها تنفيذه فعلى هذه السلطة (الا في الاحوال التي يرفض فيها التنفيذ بموجب الفقرة (و) من هذه المادة) ان تقدم من تلقاء نفسها كتاب الطلب الى السلطة المختصة في المملكة المنفذة .

د - على السلطة المختصة في المملكة المنفذة ان تعمل وفق ما جاء في كتاب الطلب وتحصل على البيانات المطلوبة وذلك باتخاذ عين التدابير الاجبارية وعين الاصول المطبقة في تنفيذ استنابة او امر صادر من سلطات المملكة العائدة اليها على انه اذا طلب في كتاب الطلب تطبيق اصول خاصة فطبق هذه الاصول الخاصة اذا لم تكن مخالفة لقانون المملكة المنفذة .

٥ - يخبر الموظف القنصلي الذي ارسل كتاب الطلب اذا اراد ذلك بالتاريخ والمحل الذي تجري فيه المعاملة لكي يقوم بدوره باخبار ذوي الشأن الذين يسمح لهم بالحضور شخصيا او بحضور من يمثلهم من محامين ووكلاء دعاوي وغيرهم من الممثلين الذين لهم حق الحضور في محاكم المملكة المصدرة او المملكة المنفذة .

و - لا يجوز رفض تنفيذ كتاب طلب جاء وفقا للاحكام السالفة في هذه المادة الا :

١ - اذا لم تكن صحة كتاب الطلب المذكور ثابتة .

٢ - او اذا كان تنفيذ الطلب في المملكة المنفذة لا يقع ضمن وظائف السلطة القضائية .

٣ - او اذا اعتبر الفريق السامي المتعاقد الذي يراد اجراء التنفيذ في مملكته ان ذلك مما يخل بسيادته أو سلامته .

ز - في جميع الاحوال التي لا ينفذ فيها كتاب الطلب من قبل السلطة المعنونة اليها فعلى هذه السلطة ان تخبر حالا الموظف القنصلي الذي قدم الكتاب وتبين له الاسباب الداعية للامتناع عن تنفيذ الكتاب المذكور او ان تخبره بالسلطة المختصة التي قدم اليها الكتاب .

ح - عند تنفيذ كتاب الطلب ترسل السلطة المختصة التي ارسل او حول اليها الكتاب الى الموظف القنصلي الذي ارسل الكتاب الاوراق اللازمة المثبتة لتنفيذه .

المادة التاسعة

آ ... يجوز ايضا استماع البيئة من قبل موظف قنصلي يمثل المملكة المصدرة وذلك بدون تدخل سلطات المملكة المنفذة .

ب - للموظف القنصلي ان يطلب حضور اشخاص معينين من قبل محاكم المملكة المصدرة امامه لاستماع بيناتهم ويكون حضورهم وادائهم البيئة برضاهم التام ولا يجوز اتخاذ وسائل اجبارية .

ج - ينظم طلب الحضور الصادر من موظف قنصلي في لغة المملكة المنفذة او يرفق بترجمة تلك اللغة ما لم يكن المستلم من رعايا الفريق السامي المتعاقد الذي تحتاج السلطة القضائية العائدة اليه الى استماع البيئة .

د . يجوز استماع البينة بموجب الاصول المعتمدة في قانون المملكة المصدرة ويكون للفرقاء حق الحضور شخصيا او ان يمثلوا من قبل محامين او وكلاء دعاو من تلك المملكة او غير ذلك من الممثلين الذين لهم حق الحضور في محاكم المملكة المصدرة او المملكة المنفذة .

المادة العاشرة

ان فشل محاولة استماع البينة على الوجه الذي جاء في المادة التاسعة بناء على امتناع الشهود من الحضور او اعطاء الافادة لا يمنع تقديم طلب بعد ذلك بموجب المادة ٨ .

المادة الحادية عشرة

آ - عندما تستمع البينة حسب المادة ٨ يؤدى الفريق السامي المتعاقد الذي صدر كتاب الطلب من السلطة العدلية في مملكته الى الفريق الآخر جميع ما تكبده السلطة المختصة في تنفيذ الطلب من مصاريف واجور واجبة الدفع الى الشهود والخبراء والمفسرين والمترجمين واجور تأمين حضور الشهود الذين لم يحضروا بالاختيار والاجور والمصاريف المستحقة الى اي شخص انتدبه هذه السلطة في القضايا التي تجيز فيها قوانين المملكة المنفذة ذلك وجميع الاجور والمصاريف التي تكبدها بسبب تطبيق اصول خاصة حسب الطلب . وتكون هذه المصاريف بالمقدار الذي يستوفى عادة في مثل تلك القضايا في محاكم المملكة المنفذة .

ب - يطلب تسديد هذه المصاريف من قبل السلطة المختصة التي قامت بتنفيذ كتاب الطلب من الموظف القضائي الذي ارسل الكتاب وذلك عندما ترسل اليه الوثائق التي تثبت اجراء التنفيذ كما جاء في المادة ٨ (ح) .

ج - وفيما عدا ما ورد اعلاه لا يجوز دفع اي نوع من الاجور من قبل احد الفريقين السامين المتعاقدين الى الآخر فيما يتعلق باستماع البينة .

الفصل الرابع

المعاونة الحقوقية للفقراء

المادة الثانية عشرة

ان رعايا احد الفريقين الساميين المتعاقدين المقيمين في مملكة الفريق الآخر لا يلزمون بتأدية ضمان المصاريف في جميع القضايا التي لا يلزم فيها احد رعايا الفريق المذكور بدفع مثل تلك المصاريف .

المادة الثالثة عشرة

١ - يتمتع رعايا احد الفريقين الساميين المتعاقدين في مملكة الفريق الآخر بمساواة تامة في المعاملة مع رعايا الفريق الآخر فيما يتعلق بالمعاونة الحقوقية المجانية للفقراء .

٢ - تطبق احكام هذه المادة في الامور الجزائية كما تطبق في الامور المدنية والتجارية .

الفصل الخامس

احكام عامة

المادة الرابعة عشرة

كل صعوبة تنشأ من تطبيق هذه الاتفاقية تحل بالطرق الدبلوماسية .

المادة الخامسة عشرة

ان هذه الاتفاقية التي يكون فيها النصان الانكليزي والعربي معتبرين على الدواء تكون خاضعة للابرام . ويجري تبادل وثائق الابرام في لندن . وتنفيذ الاتفاقية بعد تاريخ تبادل وثائق الابرام بشهر واحد وتبقى نافذة لمدة ثلاث سنوات بعد تاريخ التنفيذ . اذا لم يقدم احد الفريقين الساميين المتعاقدين الى الفريق الآخر اشعارا بالطرق الدبلوماسية قبل ستة اشهر على الاقل من تاريخ انتهاء مدة الثلاث سنوات المذكورة بشأن رغبته في انتهاء الاتفاقية فتبقى الاتفاقية نافذة حتى انتهاء ستة اشهر من تاريخ اليوم الذي يقدم فيه احد الفريقين الساميين المتعاقدين اشعارا بانهاؤها

المادة السادسة عشرة

آ - لا تسري هذه الاتفاقية بطبيعة الحال على سكوتلندة وارلندة الشمالية ولا على جزر بحر المانش او جزيرة (مان) ولا على اي من مستعمرات ومحميات صاحب الجلالة ملك بريطانيا وارلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند ولا على الممتلكات التابعة له او البلاد المنتدب عليها التي يجري الانتداب عليها من قبل حكومته في المملكة المتحدة ولكن لجلالته في اي وقت عندما تكون هذه الاتفاقية نافذة وبموجب المادة ١٥ ان يمدد نطاق شمولها الى اي من الممتلكات المذكورة اعلاه ببيان يقدم بواسطة سفيره في العراق .

ب- يتضمن البيان المذكور اسماء السلطات في المملكة المختصة التي يقدم اليها طلب التبليغ بموجب المادة ٣ وكتاب الطلب بموجب المادة ٨ واللغة التي تجري المخابرة بها والترجمة اليها . وينفذ تمديد شمول من هذا القيل بعد شهر واحد من تاريخ البيان المذكور .

ج - يجوز لاي من الفريقين الساميين المتعاقدين في اي وقت بعد انتهاء ثلاث سنوات من تنفيذ تمديد شمول هذه الاتفاقية الى اي من الممتلكات المشار اليها في الفقرة (آ) من هذه المادة ان ينهي هذا التمديد باعطاء اشعار بذلك لمدة ستة اشهر بالطرق الدبلوماسية .

د - ان انتهاء هذه الاتفاقية بموجب المادة ١٦ ينهيها ايضا بطبيعة الحال فيما يتعلق بالممتلكات التي مدد الشمول عليها بموجب الفقرة (آ) من هذه المادة مالم يتفق الطرفان المتعاقدان الساميان صراحة على خلاف ذلك .

المادة السابعة عشرة

آ - . يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على انه يجوز لصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند في وقت في المدة التي تكون فيها هذه الاتفاقية نافذة اما بمقتضى المادة ١٥ او بموجب اي انضمام تحت هذه المادة وبيان مقدم بالطرق الدبلوماسية ان ينضم الى هذه الاتفاقية فيما يتعلق باي عضو من المجموعة الدولية البريطانية الذي ترغب حكومته المتبوعة بمثل هذا الانضمام على شرط أن لا يقدم بيان الانضمام

في أى وقت قدم فيه صاحب الجلالة ملك العراق اشعاراً بانتهاء الاتفاقية فيما يتعلق بجميع الممتلكات التي تسري عليها الاتفاقية • وتسري أحكام المادة (١٦) (ب) على هذا البيان • وينفذ أى انضمام من هذا النوع بعد تاريخ البيان بشهر واحد •

ب - بعد انتهاء ثلاثة اشهر من تاريخ تنفيذ الانضمام بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة يجوز لاي الفريقين الساميين المتعاقدين بعد تقديم اشعار بالانتهاء لمدة ستة أشهر بالطرق الدبلوماسية أن ينهي تطبيق هذه الاتفاقية فيما يخص البلاد التي قدم بيان الانضمام بشأنها • ولا يؤثر انتهاء الاتفاقية بموجب المادة ١٥ في سريانها على اية بلاد من هذا القليل •

ج - يجوز ان يشمل بيان الانضمام بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة اية بلدان ملحقه او منتدب عليها تدار من قبل حكومة المملكة التي اعطي بيان الانضمام بشأنها • واي اشعار بالانتهاء بموجب الفقرة (ب) فيما يخص اية مملكة من هذا القليل يسري على اية بلدان ملحقه او منتدب عليها وردت في بيان الانضمام لتلك المملكة •

واقراراً بما تقدم قد وقع الموقعان في أدناه على هذه الاتفاقية بنصها العربي والانكليزي وختماهما بختميهما •

كتب بنسختين في بغداد في ٢٥ من شهر تموز سنة ١٩٣٥ •

المذكرتان المتبادلتان بين حكومة العراق وحكومة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية حول شمول اسكتلندا باحكام اتفاقية المرافعات الحقوقية في القضايا المدنية والتجارية المعقودة في ٢٥ تموز ١٩٣٥ والمؤرختان في ٣ شباط و ٤ آذار ١٩٣٧ .

السفارة البريطانية

العدد ٤٧

بغداد ٣ شباط ١٩٣٧

صاحب المعالي

بناء على تعليمات من وزير الدولة الرئيسي للشؤون الخارجية لصاحب الجلالة اتشرف بابلاغ معاليكم عملا باحكام المادة ١٦ (أ) من الاتفاقية الخاصة بالمرافعات الحقوقية والتجارية الموقع عليها في بغداد بتاريخ بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٣٥ .
بشمول اسكتلندا باحكام الاتفاقية المذكورة .

٢ - ان السلطة المختصة في اسكتلندا التي يجب ان ترسل اليها طلبات التبليغ او طلبات استماع البينة هي الـ (Crown Agent) (لمدينة ادنبرة كما ان اللغة الواجب استعمالها في المراسلات والترجمات هي اللغة الانكليزية .

٣ - ان تعابير (Plaintiff) و (defendant) و (barrister) فيما يتعلق باوراق التبليغ او طلبات استماع البينة في اسكتلندا يجب ان تترجم هكذا (Pursuer) و (defender) و (advocate) على التوالي .

٤ - وعملا باحكام المادة ١٦ (ب) من الاتفاقية المذكورة فان الشمول المبلغ الان سيعمل به بعد مرور شهر واحد من تاريخ هذه المذكرة اي في ٣ آذار ١٩٣٧ .

٥ - واذا ارجو التكرم بالاشعار بتسلم هذه المذكرة انتهز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي .

ارشيالد كلارك كار

معالي السيد ناجي الاصيل

وزير الخارجية

بغداد

٢٢٥٦/١٩٥/٩

وزارة الخارجية

٤ آذار ١٩٣٧

مديرية الامور الغربية

يا صاحب الفخامة ،

اتشرف بأن اشعركم باستلامى كتاب فخامتكم المرقم ٤٧ والمؤرخ فى ٣ شباط ١٩٣٧ حول الاتفاقية المختصة بالمرفعات الحقوقية والذى تعلمونى فيه عملا بالمادة (١٦) (أ) من الاتفاقية المذكورة عن شمولها الى اسكتلنده .

٢ - وان السلطة المختصة فى اسكتلنده التى يجب ان ترسل اليها طلبات التبليغ او طلبات استماع البينة هى وكلاء التاج فى مدينة ادنبرغ كما ان اللغة الواجب استعمالها فى المراسلات والترجمات هى اللغة الانكليزية .

٣ - وان تعابير (Plaintiff) و (defendant) و (Barrister) فيما يتعلق باوراق التبليغ او طلبات استماع البينة فى اسكتلنده يجب ان تترجم هكذا (pursuer) و (defender) و (advocate)

٤ - وانه عملا باحكام المادة (١٦) (ب) من الاتفاقية المذكورة فان الشمول المبلغ بكتاب فخامتكم سيعمل به بعد مرور شهر واحد من تايله اى فى ٣ آذار ١٩٣٧ .
انتبه هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرى واحترامى .

ناجى الاصيل

فخامة السر آرشيالد جون كار كلارك كار

كى . سى . لم . جى

السفير فوق العادة والمفوض لحكومة صاحب الجلالة البريطانية فى بغداد

المذكرتان المتبادلتان بين الحكومة العراقية وحكومة بريطانيا العظمى واري لندة الشمالية بشأن انضمام زيلندة الجديدة الى اتفاقية المرافعات الحقوقية في القضايا المدنية والتجارية الموقع عليها في ٢٥ تموز ١٩٣٥ والمؤرختان في ٢٤ تموز و ٢٤ آب ١٩٣٧

السفارة البريطانية

العدد ٣٩٥

بغداد ٢٤ تموز ١٩٣٧

صاحب المعالي

عملا بتعليمات من وزير الدولة الرئيسي للشؤون الخارجية لصاحب الجلالة وبناء على طلب حكومة صاحب الجلالة في نيوزيلندة اتشرف بابلاغ معاليكم .
عملا باحكام المادة ١٧ من الاتفاقية الخاصة بالمرافعات الحقوقية والتجارية الموقع عليها في بغداد في الخامس والعشرين من شهر تموز ١٩٣٥ . برغبة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند في الانضمام الى الاتفاقية المذكورة فيما يختص بزيلندة الجديدة .
هذا الانضمام بعد شهر واحد من تاريخ هذه المذكرة اي في ٢٤ آب ١٩٣٧ .

٢ - ان السلطة المختصة التي يجب ان ترسل اليها طلبات التبنيغ وفق المادة الثالثة او كتب الطلب وفق المادة الثامنة هي المحكمة العليا لزيلندة الجديدة ويجب ان تعنون المراسلات الى مسجل المحكمة العليا في مدينة ولكتون باللغة الانكليزية .
٣ - لي الشرف ان ارجو من معاليكم الاشعار بتسلم هذا الاعلام في الوقت المناسب .

اتتهنر هذه الفرصة للاعراب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي .

ارشيبالد كلارث كار

معالي السيد عباس مهدي

وكيل وزير الخارجية

بغداد

الحكومة العراقية

وزارة الخارجية

مديرية الامور الغربية

الرقم ٩٣٩١

بغداد في ٢٤ آب ١٩٣٧

سعادة القائم بالاعمال

اتشرف بان اشعركم باستلامي كتاب فخامة السفير المرقم ٣٩٥ و.المورخ في ٢٤ تموز سنة ١٩٣٧ حول الاتفاقية المختصة بالمرافعات الحقوقية والتجارية الموقع عليها في بغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٣٥ والذي يعلمني فيه عملاً بالمادة (١٧) من الاتفاقية المذكورة عن شمولها زيلنده الجديدة .

٢ - وان السلطة المختصة في زيلنده الجديدة التي يجب ان ترسل اليها طلبات التبليغ وفق المادة الثالثة او كتب الطلب وفق المادة الثامنة هي المحكمة العليا ويجب ان تعنون المراسلات الى مسجل المحكمة العليا في مدينة ولنكتون (زيلنده الجديدة) كما وان اللغة التي يجب استعمالها في المراسلات هي اللغة الانكليزية .

٣ - وسيعمل بهذا الانضمام بعد تاريخ هذه المذكرة بشهر واحد اي في ٢٤ آب سنة ١٩٣٧ .

انتهز هذه الفرصة لاعرب لسعادتكم عن فائق تقديري واحترامي .^٤

عباس مهدي

سعادة المستر اوسولد اي . سكوت

دي . اس . او

القائم باعمال سفارة صاحب الجلالة البريطانية

في بغداد

تبادل مذكرات بين الحكومة العراقية وحكومة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
بشأن انضمام صاحب الجلالة البريطانية الى اتفاقية المرافعات
الحقوقية والتجارية الموقع عليها في بغداد في ٢٥ تموز ١٩٣٥
فيما يتعلق بكونمويلث استراليا بما في ذلك كل من اقليمى
بابو وجزيرة نورفورك واطليمى غينيا الجديدة ونورو
الواقعتين تحت الوصاية • والمؤرختين في ٧ ايلول
١٩٣٧ و ٢٨ ايلول ١٩٣٧

العدد ٤٩٥

السفارة البريطانية - بغداد

٧ ايلول ١٩٣٧

صاحب المعالي ،

بناء على طلب من حكومة صاحب الجلالة فى استراليا ، اشرف بابلاغ معاليكم ،
عملا باحكام الفقرة (أ) من المادة ١٧ من الاتفاقية الخاصة بالمرافعات المدنية والتجارية
الموقع عليها فى بغداد فى ٢٥ تموز ١٩٣٥ ، بانضمام صاحب الجلالة الى الاتفاقية
المذكورة فيما يتعلق بكونمويلث استراليا بما فى ذلك كل من اقليمى بابو (Papua) جزيرة
نورفورك (Norfolk Island) واطليمى غينيا الجديدة (New Guinea) ونورو (Nouru)
الواقعتين تحت الوصاية •

٢ - تبين القائمة المرفقة طيا ، فى كل حالة السلطة التى ينبغى ان ترسل اليها
طلبات التبليغ او اخذ الافادات • وتكون اللغة المستعملة فى المخابرات والترجمات
اللغة الانكليزية •

٣ - استنادا الى الفقرة (أ) من المادة (١٧) من الاتفاقية يسرى مفعول الانضمام
المبلغ الآن بعد مرور شهر واحد على تاريخ هذه المذكرة اى فى اليوم السابع من شهر
تشرين الاول القادم •

واذ أرجو من معاليكم التفضل بالاشعار بتسلم هذه المذكرة انتهز هذه الفرصة
للاعراب لمعاليكم عن فائق تقديرى واحترامى •

معالى السيد عباس مهدي

وكيل وزير الخارجية

بغداد

توقيع

أو. أى. سكوت

السلطات الواجب ارسال طلبات التبليغ او اخذ الافادات لها

The Prothonotary, Supreme Court, New South Wales Sydney.	نيوساوث ويلز
The Prothonotary, Law Courts, (Victoria) Melbourne.	فيكتوريا
The Registrar, Supreme Court, (Queensland) Brisbane.	كوينزلند
The Master of the Supreme Court, (South Australia) Adelaide.	استراليا الجنوبية
The Master of the Supreme Court, (Western Australia) Perth.	استراليا الغربية
The Registrar, Supreme Court, (Tasmania) Hobart.	تسمانيا
The Judge of the Supreme Court, The Northern Territory Darwin.	الاقليم الشمالى
The Clerk of Petty Sessions, Canberra.	The Territory for the seat of Government
The Registrar, Central Court, (Papua) Port Moresby	بابوا
The Registrar, Magistrates Court, (Norfolk Island) Norfolk Island	جزيرة نورفولك
The Registrar, Supreme Court, (New Guinea) Rabaul.	غينيا الجديدة
The Administrator, (Nauru) Nauru.	نورو

وزارة الخارجية

مديرية الامور الغربية

١٠٦٧٤٢/١٩٥/٩

سعادة القائم بالاعمال ،

اتشرف بان انبثكم باستلامى كتابكم المرقم ٤٩٥ والمؤرخ فى ٧ ايلول سنة ١٩٣٧ حول الاتفاقية المختصة بالرافعات الحقوقية والتجارية الموقع عليها فى بغداد فى اليوم الخامس والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٣٥ والذى اعلمتمونى فيه عن انضمام استراليا بما فى ذلك بابوا وجزيرة نورفوك وغينيا الجديدة وناورو اللتين تحت الانتداب وذلك عملا بالمادة (١٧ - أ) من الاتفاقية المذكورة .

وان القائمة المرفقة تبين السلطة المختصة فى كل من هذه الاماكن التى يجب ان ترسل اليها طلبات التبليغ او طلبات استماع البينة كما وان اللغة التى يجب استعمالها فى المراسلات والترجمات هى اللغة الانكليزية .

وانه عملا بالمادة (١٧ - أ) من الاتفاقية فان الانضمام المبلغ الان سيعمل به بعد مرور شهر واحد اى فى ٧ تشرين الاول القادم .

انتهاز هذه الفرصة لاعرب لسعادتكم عن فائق تقديرى واحترامى .

التوقيع

وزير الخارجية

سعادة المستر اوسولد اى . سكوت

دى . اى . او

القائم باعمال سفارة صاحب الجلالة البريطانية

فى بغداد

تبادل مذكرات بين الحكومة العراقية وحكومة بريطانيا العظمى وايراندا الشمالية
بشأن شمول اتفاقية المرافعات الحقوقية والتجارية الموقع عليها فى بغداد
فى يوم ٢٥ تموز ١٩٣٥ لبعض المستعمرات والمحميات
والاقاليم الواقعة تحت الوصايا المؤرختين
فى ٢٦ شباط ١٩٣٨

السفارة البريطانية

العدد ١٠٣

بغداد ٢٦ شباط ١٩٣٨ •

صاحب الفخامة

بناء على تعليمات من وزير الدولة الرئيسى للشؤون الخارجية لصاحب الجلالة •
اشرف بابلاغ فخامتكم • عملا بالمادة ١٦ (أ) من الاتفاقية الخاصة بالمرافعات الحقوقية
والتجارية الموقع عليها فى بغداد فى الخامس والعشرين من شهر تموز ١٩٣٥ • بشمول
احكام هذه الاتفاقية للاقاليم المبينة فى القائمة الملحقة بهذه المذكرة •

٢ - تبين القائمة فى كل حالة من الحالات السلطة التى ينبغى ان ترسل اليها طلبات
التبليغ او طلبات استماع البينة • وينبغى ان تكون المراسلات والترجمات المتعلقة بذلك
باللغة الانكليزية باستثناء شرق الاردن حيث تكون كافة المراسلات والترجمات باللغة
العربية • ويجوز اذا ما رغب فى ذلك ان تكون المراسلات والترجمات المتعلقة باوراق
التبليغ او طلبات التنفيذ فى فلسطين اما بالانكليزية او العربية او العبرية •

٣ - عملا بالمادة ١٦ (ب) من الاتفاقية فان الشمول المبلغ الان سيعمل به بعد مرور
شهر على تاريخ هذه المذكرة اى اعتبارا من اليوم السادس والعشرين من شهر اذار القادم •

٤ - واذا ارجو من فخامتكم التلطف بالاشعار بتسلم هذه المذكرة انتهز هذه
الفرصة للاعراب لفخامتكم عن فائق تقديرى واحترامى •

جيمز موركان

فخامة السيد توفيق السويدي

وزير الخارجية

قائمة بمستعمرات بريطانية غير متمتعة بصورة كاملة بالحكم الذاتي وبمحميات بريطانية ودول واقعة تحت الحماية البريطانية وباقاليم واقعة تحت الوصاية وتدار تحت سلطة حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .
يرغب في شمولها باحكام الاتفاقية المعقودة مع العراق الخاصة بالمرافعات الحقوقية والتجارية والموقع عليها في بغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر تموز ١٩٣٥ .

<u>المستعمرة</u>	<u>السلطة المحلية</u>
بهاماز	The Registrar of the Supreme Court. Nassau, Bahamas.
بار بادوز	The Colonial Secretary, Bridgetown, Barbaros.
برمودا	The Registrar the Supreme Court, Hamilton, Bermuda.
غيانا البريطانية	The Registrar of the Supreme Court, Georgetown, British Guiana.
هندوراس البريطانية	The Registrar — General, Supreme Court, Relize, British Honduras.
محمية جزر سليمان البريطانية	The Cheif Magistrate and Legal Adviser. (Postal cover to be addressed to the Registrar, High Commissioners' Court, Suva, Fiji)
سـيلان	The Chief Secretary, The Secretariat, Colombo, Ceylon.
قبرص	The Chief Registrar of the Supreme Court, Cyprus.
جزر وتوابع فولكلاند	The Registrar of the Supreme Court, Stanley, Falkland Islands.
فيجي	The Registrar of the Supreme Court, Suva, Fiji.

السلطة المحلية

المستعمرة

The Judge of the Supreme Court,
Bathurst, Gambia.

مستعمرة ومحمية كامبيا

The Registrar, Supreme Court,
Gibraltar.

جبل طارق

The Resident Commissioner. (Postal Cover
to be addressed to the Registrar,
High Commissioners' Court, Suva, Fiji.)

مستعمرة جزر كيلبرات واليس

The Chief Registrar of the Supreme Court,
Accra, Gold Coast.

• ساحل الذهب

• آ - المستعمرة

• ب - اشانتى

• ج - الاقاليم الشمالية

• د - توكولاند الواقعة

تحت الوصايا البريطانية

The Registrar of the Supreme Court of
Hong Kong.

هونك كونك

The Registrar of the Supreme Court,
Jamaica.

جيمكا

Judge of the Grand Court of the
Cayman Islands.

جزر كايمان

Commissioner and Judge of the Turks
and Caicos Islands.

جزر الانراك وكيكوس

The Registrar of the Supreme Court,
Nairobi, Kenya.

مستعمرة ومحمية كينيا

جزر ليوارد :

The Chief Registrar of the Supreme Court,
Antigua, Leeward Islands.

• انتيكوا • دومينيكا

• مونتسيرات • سنت

كريستوفر ونيفيس

والجزر العذراء

السلطة المحلية

المستعمرة

The Federal Secretary, Federated
Malay States.

ولايات الملايو

آ - ولايات الملايو المتحدة فدارليا
باراك • سيلانكور • ينكرين سميلان
• يهانك

ب - ولايات الملايو غير المتحدة فدارليا

General Adviser

Johore

جوهور

Legal Adviser

Kedah

كيد

British Adviser

Kelantan

كيلانتان

British Adviser

Trengganu

نرينكانو

British Adviser

Perlis

برلينز

British Resident

Brunei

بروني

The Legal Secretary, Valletta,
Malta.

مالطا

The Master and Registrar of the Supreme
Court, Mauritius

موريشوس

نيجريا :

The Chief Justice, Lagos, Nigeria.

(أ) المستعمرة

(ب) المحمية

(د) الكامرون الواقعة تحت الوصاية البريطانية

The Registrar of the High Court,
Sandakan, British North Borneo.

ولاية بورنيو الشمالية

The Registrar of the High Court, Livingstone,
Northern Rhodesia.

روديسيا الشمالية

The Registrar of the High Court of Nyasaland,
Blantyre, Nyasaland.

محمية نياسالاند

The Chief Registrar of the Supreme Court
of Palestine, Jerusalem, Palestine.

فلسطين (باستثناء شرق الاردن)

السلطة المحلية

المستعمرة

The Acting Chief Justice, Supreme Court.
St. Helena.

منت هيلينا واسنشن

The Chief Justice, Kuching, Sarawaka.

ماراواك

The Registrar of the Supreme Court, Mahe,
Seychelles.

سيشيل

The Master and Registrar of the
Supreme Court, Freetown, Sierra Leone

سيراليون (المستعمرة والمحمية)

The Secretary to the Government, Berbera, Somaliland

محمية صومالييلاند

The Chief Justice and Judge of the
Supreme Court of the Straits Settlements.

ستريتس ستيملنت

(Postal Cover to be addressed to the Registrar
of the Supreme Court, Singapore, straits Settlements.)

The Registrar of the High Court,

Dar — es — Salaam.

اقلیم تنجانيقا

The Agent and Consul. (Postal Cover to be
addressed to the Registrar, High Commissioners'
Court, Suva Fiji.)

ونكا

The Minister of Justice, Amman.

شرق الاردن

The Registrar, Supreme Court, Port
of Spain, Trinidad.

ترينيداد وتوباكو

The Chief Secretary to the Governments

محمية يوكاندا

جزر ويندوارد :

The Registrar. Supreme Court, Grenada.

جرينادا

The Registrar, Royal Court, Soint Lucia

ست لوشيا

The Registrar, Supreme Court, Saint Vincent

سنت فينسنت

The Chief Justice, Zanzibar.

محمية زنجبار

المذكرتان المتبادلتان بين حكومة العراق وحكومة بريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية بشأن شمول باستو لاند • ومحمية
بيجوانا لاند • وسوازيلاند باتفاقية المرافعات الحقوقية
في القضايا المدنية والتجارية الموقع عليها في بغداد في
٢٥ تموز ١٩٥٣ المؤرختان في ٨ كانون
الاول ١٩٣٨ و ١٨ كانون الثاني ١٩٣٩

السفارة البريطانية

العدد ٦٦٧

بغداد ٨ كانون الاول ١٩٣٨

صاحب الفخامة

بناء على تعليمات من وزير الدولة الرئيسي لشؤون الخارجية لصاحب الجلالة
اتشرف بابلاغ فخامتكم عملاً باحكام المادة ١٦ (أ) من الاتفاقية الخاصة بالمرافعات
في الامور المدنية والتجارية الموقع عليها في بغداد في الخامس والعشرين من شهر
تموز ١٩٣٥ • شمول باستولاند ومحمية بيجوانا لاند • وسوازيلاند باحكام
الاتفاقية المذكورة •

٢ - ان السلطة المختصة في هذه الاراضي التي يجب ان ترسل اليها طلبات
التبليغ او طلبات استماع البينة هي كالاتي •

Basutolan.

The Registrar of the Resident Commissioners' Court, Waseru Bechuan-
and Protectorate.

The Registrar of the Resident Commissioners' Court (or of the Special
Court), Mafeking.

Swaziland.

The Registrar of the Special Court, Mababane.

وان اللغة التي يجب استعمالها في المراسلات والترجمات هي اللغة
الانكليزية •

٣ - وعملاً باحكام المادة ١٦ (ب) من الاتفاقية المذكورة فأن الشمول المبلغ
الان سيعمل به بعد تاريخ هذه المذكرة بشهر واحد اي في ٨ كانون الثاني ١٩٣٩ •

٤ - واذ ارجو من فخامتكم التكرم باشعارى تسلم هذه المذكرة اتتهز هذه
الفرصة للاعراب عن فائق تقديري واحترامي •

فخامة السيد توفيق السويدي

وزير الخارجية

بغداد

موريس بيتر سن

الحكومة العراقية

وزارة الخارجية

مديرية الامور الغربية

الرقم غ / ١٧١ / ١٧١

بغداد في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٩

يا صاحب الفخامة

اتشرف بان اشعركم باستلامي كتاب فخامتكم الموجه الى وزير الخارجية السابق فخامة السيد توفيق السويدي المرقم ٦٦٧ والمورخ في ٨ كانون الاول ١٩٣٨ حول الاتفاقية المختصة بالمرافعات الحقوقية والتجارية الموقع عليها في بغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر تموز ١٩٣٥ والذي تعلموني فيه عملا بالمادة ١٦ (أ) من الاتفاقية المذكورة عن شمولها باسوتولاند وبيجونالاند وسوازيلاند .

٢ - وان السلطة المختصة في هذه الاراضي التي يجب ان ترسل اليها طلبات التبليغ او طلبات استماع البينة هي المينة في كتابكم اعلاه .
كما ان اللغة التي يجب استعمالها في المراسلات والترجمات هي اللغة الانكليزية .

٣ - وانه عملا باحكام المادة ١٦ (ب) من الاتفاقية المذكورة فان الشمول المبلغ الان سيعمل به بعد تاريخ كتابكم بشهر واحد اي في ٨ كانون الثاني ١٩٣٩ .
انتهد هذه الفرصة لاعرب لكم عن فائق تقديري واحترامي .

التوقيع (رستم حيدر)

فخامة السير موريس درموند بيترسن

كي . سي . ام . جي .

السفير فوق العادة والمفوض لصاحب الجلالة البريطانية

بغداد

المذكرتان المتبادلتان بين حكومة العراق وحكومات صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وكندا وكومنولث استراليا وزيلنده الجديدة اللتان تشكلان اتفاقا خاصة بتبليغ الوثائق في الاقاليم التي شملت باتفاقية المرافعات الحقوقية والتجارية الموقع عليها في بغداد في ٢٥ تموز ١٩٣٧ والتي لا يقيم فيها موظف قنصلي عراقي المؤرختان في ٨ و ٢٨ شباط ١٩٣٧

الرقم - ٧٦٥٦/١٩٥/٩

وزارة الخارجية

التاريخ - ١٧ تموز ١٩٣٧

مديرية الامور الغربية

تهدى وزارة الخارجية تحياتها الى سفارة صاحب الجلالة البريطانية في بغداد وبالإشارة الى المخبرات السابقة حول شمول الاتفاقية بالمرافعات الحقوقية والتجارية الموقع عليها في بغداد في ٢٥ تموز ١٩٣٥ ببدء ما يأتي :-

أ - بما ان تطبيق المادتين ١٦ و ١٧ من الاتفاقية المارة الذكر سيؤدي عادة الى شمول احكام الاتفاقية الى بلدان لا يوجد فيها من يقوم بالاعمال القنصلية بالنيابة عن العراق الذي بواسطته يتسنى ارسال الوثائق بسهولة الى السلطات المينة في بيانات الشمول فان الحكومة العراقية تنوى ان تقوم وزارة العدلية العراقية بالمخابرة راسا مع السلطات المينة في بيانات الشمول المقبلة هذا باستثناء الحالات التي ينص فيها بصراحة على استعمال الطرق القنصلية .

ب - وقد تلقت الوزارة لحد الآن بيانين اثنين عملا بالمادة ١٦ من الاتفاقية المذكورة الاول فيما يخص اسكتلنده والثاني فيما يخص روديسيا الجنوبية . ففي الحالة الاولى ينوى ارسال الوثائق بواسطة القنصل العراقي في لندن اما في الحالة الثانية فينوى ارسالها من قبل وزارة العدلية العراقية راسا الى السلطات المينة في بيان الشمول المؤرخ في ١١ ميس ١٩٣٧ .

تتهنئ الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها .

سفارة صاحب الجلالة البريطانية

توفيق السويدي

بغداد

السفارة البريطانية

بغداد ٨ شباط ١٩٣٦

العدد ٥١

صاحب المعالي

اشارة الى مذكرة فخامة السيد توفيق السويدي المرقمة ٩/١٩٥/٧٦٥٦
والمؤرخة في ١٧ تموز ١٩٣٧ . لي الشرف بناء على طلب من حكومات صاحب
الجلالة في المملكة المتحدة وكندا وكومنولث استراليا وزيلنده الجديدة . بان
اقترح على معاليكم بانه في الحالات التي ينبغي فيها تبليغ الوثائق الصادرة من
محاكم عراقية في البلدان والاراضي التي شملتها اتفاقية المرافعات الحقوقية الموقع
عليها في بغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر تموز ١٩٣٥ وفق احكام
المادتين ١٦ و ١٧ والتي لا يوجد فيها موظف قنصلي عراقي فلا بأس من ارسال هذه
الوثائق مباشرة من قبل وزارة العدلية العراقية الى السلطة القضائية المختصة في تلك
البلدان والاراضي وعندما تكون هذه الوثائق مصحوبة بترجمات فيجب ان يشهد وزير
العدلية العراقي بصحة هذه الترجمات .

٢ - لي الشرف ان اقترح بان تعتبر هذه المذكرة مع جوابكم عليها بنفس
المعنى كإقرار للتفاهم المتوصل اليه في هذا الموضوع .

موريس بيترسن

معالي السيد رستم حيدر
وكيل وزير الخارجية

الحكومة العراقية

وزارة الخارجية

مديرية الامور الغربية

الرقم غ/٢٣٠١/١٧١/٥
بغداد في ٢٨ شباط ١٩٣٩

يا صاحب الفخامة

اتشرف بان اعلمكم باستلامي كتابكم المرقم ٥١ والمورّح في ١٨ شباط الذي اشترتم فيه الى مذكرة وزارة الخارجية المرقمة ٧٦٥٦/١٩٥/٩ والمورّخة في ١٧ تموز ١٩٣٧ واقترحتم علينا فيه - بناء على طلب حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وكندا واستراليا وزيلاندة الجديدة انه في الحالات التي ينبغي تبليغ الوثائق الصادرة من محاكم عراقية في البلدان والاراضي التي شملتها اتفاقية المرافعات الحقوقية الموقع عليها في بغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر تموز ١٩٣٥ وفق أحكام المادتين ١٦ و ١٧ والتي لا توجد فيها تفصيلات راقية فلا بأس من ارسال هذه الوثائق مباشرة من قبل وزارة العدلية العراقية الى السلطة القضائية المختصة في تلك البلدان والاراضي . وعندما تكون هذه الوثائق مصحوبة بترجمات يجب ان يشهد وزير العدلية بصحة الترجمة .

٢ - لي الشرف ان اعلم فخامتكم انني قد اعتبرت مذكرتكم المرقمة ٥١ والمورّخة في ٨ شباط ١٩٣٩ مع كتابي هذا كإقرار للتفاهم الذي تم التوصل اليه حول هذا الامر .

اتمهز هذه الفرصة لاعرب لفخامتكم عن فائق تقديري واحترامي .

الموقع

(رستم حيدر)

فخامة السير موريس درموند بيترسن

كجي . سي ام . جي .

السفير فوق العادة والمفوض لصاحب الجلالة البريطانية .

بغداد

المذكرتان المتبادلتان بين حكومة العراق وحكومة بريطانيا العظمى واراندة
الشمالية بشأن شمول مستعمرة عدن باتفاقية المرافعات الحقوقية والتجارية
الموقع عليها في ٢٥ تموز ١٩٣٥ والمؤرختان في ١٢ تموز ٢٠ و
آب ١٩٣٩

السفارة البريطانية

العدد ٣٥٣

بغداد ١٢ تموز ١٩٣٩

صاحب المعالي

بناء على تعليمات من وزير الدولة الرئيسي للشؤون الخارجية • اشرف بإبلاغ
معاليكم • عملاً بالمادة ١٦ (آ) من الاتفاقية الخاصة بالمرافعات الحقوقية والتجارية الموقع
عليها في بغداد في الخامس والعشرين من شهر تموز ١٩٣٥ بشمول احكام هذه الاتفاقية
لمستعمرة عدن (ولكن ليس لمحيتها) •

٢ - ان السلطة التي ينبغي ان ترسل اليها طلبات التبليغ او طلبات استماع البينة
في مستعمرة عدن هي الـ (Chief Justice) في عدن • وتكون اللغة المستعملة
في المراسلات والترجمات اللغة الانكليزية •

٣ - واستنادا الى احكام المادة ١٦ (ب) من الاتفاقية يجرى العمل بالشمول المبلغ
الآن بعد شهر واحد من تاريخ هذه المذكرة اى اعتبارا من اليوم الاول من شهر
آب القادم •

٤ - واذا أرجو من معاليكم التلطف بالاشعار بتسلم هذه المذكرة انتهز هذه الفرصة
للاعراب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامى •

معالي السيد رستم حيدر

وكيل وزير الخارجية

بغداد

بازل نيوتن

الحكومة العراقية
وزارة الخارجية
مديرية الامور الغربية

العدد ١١٩٨٧

بغداد ٢٠ آب ١٩٣٩ .

يا صاحب الفخامة

وتشرف بالاشعار بتسلم كتابكم المرقم ٣٥٣ والمؤرخ في ١٢ تموز ١٩٣٩ الذي
تبلغوني فيه عملاً بالمادة ١٦ (أ) من اتفاقية المرافعات الحقوقية والتجارية الموقع عليها في
بغداد بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٣٥ بما يلي :-

- ١ - شمول احكام الاتفاقية لمستعمرة عدن (ولكن ليس لمحميتها) .
- ٢ - ان السلطة التي ينبغي ان ترسل اليها طلبات التبليغ او طلبات استماع البينة في
مستعمرة عدن هي الـ Chief Justice في عدن وتكون اللغة المستعملة
في المخابرات والترجمات اللغة الانكليزية .
- ٣ - استنادا الى احكام المادة ١٦ (ب) من الاتفاقية يسرى مفعول الشمول المبلغ بموجب
هذه المذكرة بعد شهر من تاريخ المذكرة اي في اليوم الاول من شهر اب القادم .
انتهز هذه الفرصة لاعرب لفخامتكم عن فائق تقديرى واحترامى .

على جودت

صاحب الفخامة

السير بازيل نيوتن ا كى . سى . ام . جى

سفير صاحب الجلالة البريطانية فوق العادة والمفوض

بغداد

اتفاقية انتقال السكك الحديدية

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار
وامبراطور الهند •

نظراً الى رغبتهما في حسم جميع المسائل المتعلقة بينهما بشأن نظام السكك الحديدية
في العراق •

قد قررا عقد اتفاقية لهذا الغرض وقد عينا مفوضيهما :

صاحب الجلالة ملك العراق

نورى باشا السعيد وزير الخارجية للمملكة العراقية حامل وسام الرافدين من
الدرجة الاولى ومن النوع العسكرى •

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار
وامبراطور الهند •

عن بريطانيا العظمى وشمالى ارلندة

السر ارشيبالد جون كار كلارك كار - حامل وسام القديسين ميخائيل وجورج
الرفيع الشأن من طبقة فارس وقائد • سفير فوق العادة ومفوض في بغداد •

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي :-

المادة الاولى

جميع الحقوق التى لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة - بريطانيا العظمى
وشمالى ارلندة - فى ملكية نظام السكك الحديدية فى العراق (بما فى ذلك جميع الاراضى
التى تحت تصرف أو مراقبة ادارة السكك الحديدية وأموال صندوقى الاحتياطي
والتجديدات) تنقل الى الحكومة العراقية • ويجب أن يتم الانتقال حالما (١) تتسلم حكومة
صاحب الجلالة البريطانية من الحكومة العراقية المبلغ (٤٠٠) الف باون استرلىنى الواجب
دفعه خلال عشرين يوماً من تاريخ وضع هذه الاتفاقية موضع العمل و(٢) يتم على الاصول
تشكيل مجلس الادارة المنصوص عليه فى المادة الثانية •

المادة الثانية

(١) يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن تناط ادارة السكك الحديدية بمجاس ادارة تؤلفه الحكومة العراقية وذلك لمدة عشرين سنة من تاريخ نقل السكك بمقتضى المادة الاولى . ويتألف المجلس من خمسة أشخاص وهم أحد وزراء الدولة (وهو الذى يكون رئيس المجلس) والمدير العام وثلاثة أشخاص آخرين تعينهم حكومة العراق على أن يكون أحدهم من رعايا بريطانية .

(٢) يشكل المجلس فوراً بعد تنفيذ هذه الاتفاقية ويأخذ الادارة على عاتقه اعتباراً من تاريخ نقل السكك الحديدية .

المادة الثالثة

يشكل مجلس الادارة المشار اليه فى المادة الثانية ويزود بتشريع بصلاحيات كافية تساعد على مراقبة السكك الحديدية وادارتها بصورة فعالة ويستمر لمدة العشرين سنة على التمتع بتلك الصلاحيات وكذلك يستمر لعين المدة على جعل ميزانية السكك الحديدية ميزانية ملحقة بالميزانية العامة .

المادة الرابعة

تشغل المناصب التالية فى السكك الحديدية من قبل رعايا بريطانيين بشروط خدمة ملائمة وذلك لمدة عشرين سنة من تاريخ نقل السكك بمقتضى المادة الاولى :-

- (أ) المدير العام .
- (ب) مفتش النقل العام .
- (ج) رئيس المهندسين .
- (د) معاون رئيس المهندسين .
- (هـ) رئيس المهندسين الميكانيكيين .
- (و) معاون رئيس المهندسين الميكانيكيين .

وتقوم حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة باسداء مساعدتها فى اختيار الاشخاص الملائمين لهذه المناصب اذا ما طلبت منها ذلك حكومة العراق .

المادة الخامسة

اعتباراً من تاريخ انتقال السكك الحديدية فإن أحكام الفقرة ٤ من المذكرتين الموقع عليهما في اليوم التاسع عشر من شهر آب سنة ١٩٣٠ نيابة عن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة والحكومة العراقية والمتضمنتين اتفاقاً منفرداً حول المسائل المالية الذي تم عقده فيما يتعلق بمعاهدة التحالف المنقذة بين الفريقين المتعاقدين السامين والمضاضة في اليوم الثلاثين من شهر حزيران سنة ١٩٣٠ يبطل مفعولها وتحمل حكومة العراق المسؤولية عن كل التبعات المالية العائدة للسكك الحديدية التي نشأت في الماضي أو قد تنشأ في المستقبل على أنه إذا لم تظهر أية تبعة من التبعات التي كان موضوعها في حيز الوجود قبل تاريخ الانتقال الا بعد ذلك التاريخ فإن على حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بعد أن تقتنع من ثبوت التبعة بصورة مشروعة نهائية أن تعيد للحكومة العراقية مبلغاً معادلاً لحمس (٥/١) النفقات الفعلية التي قد تكون الحكومة العراقية قد سطرت الى دفعها تسديداً لتبعة ما من تلك التبعات ولا يمكنها استردادها .

المادة السادسة

تبرم هذه الاتفاقية ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد بأسرع ما يمكن وتنفذ من تاريخ تبادل وثائق الابرام .

وتأييداً لما تقدم وقع المفوضان على هذه الاتفاقية وختمها بختميهما .

كتب ببغداد في نسختين بالعربية والانكليزية (ويكون النص الانكليزي عند حصول اختلاف هو النص المعول عليه) في اليوم الثامن من شهر محرم سنة ١٣٥٥ هجرية الموافق لليوم الواحد والثلاثين من شهر آذار سنة ١٩٣٦ ميلادية .

نوري السعيد

آرشيالد كلارك كار

السفارة البريطانية

بغداد

بغداد في ٣١ آذار ١٩٣٦

يا صاحب الفخامة

عطفًا على الاتفاقية التي وقعنا عليها في هذا اليوم المتعلقة بنقل السكك الحديدية
تشرف بأن أرجو أن تفضلوا بتأييد حصول اتفاهم الآتي فيما يتعلق بموظفي السكك
الحديدية :-

أ - أن يتمتع مفتش النقل العام بالصلاحيات الاجرائية العائدة الى منصب
مدير النقل لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ انتقال السكك الحديدية .

ب - أن يستخدم من بين الرعايا البريطانيين رئيس مدققي الحسابات لمدة عشر
سنوات من تاريخ الانتقال .

ج - أن يستخدم اثنان من الرعايا البريطانيين بصفة مهندسي مناطق لمدة (٥)
سنوات من تاريخ الانتقال .

د - اذا أرادت الحكومة العراقية أن تستخدم موظفين غير عراقيين في السكك
الحديدية العراقية عدا من نص عليهم في المادة الرابعة من الاتفاقية المذكورة
والفقرتين السابقتين من هذا الكتاب فستعين اعتيادياً الرعايا البريطانيين غير
أنه من المفهوم أن الحكومة العراقية حرة في استخدام غير البريطانيين في
المناصب التي لا تيسر لها الرعايا البريطانيون الملائمون .

فخامة نوري باشا السعيد

وزير الخارجية بغداد

بغداد في ٣١ آذار ١٩٣٦

الحكومة العراقية
وزارة الخارجية

يا صاحب الفخامة

عطفاً على الاتفاقية التي وقعنا عليها في هذا اليوم المتعلقة بنقل السكك الحديدية العراقية وبالإشارة الى مذكرة فخامتكم المؤرخة في ٣١ آذار ١٩٣٦ أشرف بأن أويد أن قد تم التفاهم الآتي فيما يتعلق بموظفي السكك الحديدية :

أ - يمارس مفتش النقل العام الواجبات الاجرائية العائدة الى منصب مدير النقل لمدة ٥ سنوات اعتباراً من تاريخ انتقال السكك الحديدية .

ب - ان يستخدم أحد الرعايا البريطانيين رئيساً لمدققي الحسابات لمدة (١٠) سنوات من تاريخ الانتقال .

ج - أن يستخدم اثنان من الرعايا البريطانيين بصفة مهندسي مناطق لمدة (٥) سنوات من تاريخ الانتقال .

د - اذا أرادت الحكومة العراقية أن تستخدم موظفين غير عراقيين في السكك الحديدية العراقية عدا من نص عليهم في المادة الرابعة من الاتفاقية المذكورة والفقرتين السابقتين من هذا الكتاب فستعين اعتيادياً الرعايا البريطانيين غير أنه من المفهوم أن الحكومة العراقية حرة في استخدام غير البريطانيين في المناصب التي لا يتيسر لها الرعايا البريطانيون الملائمون .

فخامة السر ارشيبالد جون كار كلارك كار

كي . سي . ام . جي .

السفير فوق العادة والمفوض لصاحب الجلالة البريطانية

بغداد

الاتفاقية العراقية - البريطانية

- ١ - تأميناً لورود البضائع الى العراق بمقادير كافية لتغطية احتياجاته الضرورية تبذل الحكومة البريطانية كل ما فى وسعها لتوفير البضائع له من المملكة المتحدة .
 - ٢ - تضع الحكومة البريطانية تحت تصرف الحكومة العراقية فى سنة ١٩٤٥ مبالغ العملات النادرة المينة فى المواد التالية على أن تراعى الشروط الواردة فيها .
 - ٣ - للمواد المشمولة بمنهاج الاستيراد العام (١٠٥٠٠٠٠) كما هو مبين فى الملحق (أ) .
- يجوز للحكومة العراقية أن تجرى التعديلات التى تراها مناسبة فى منهاج الاستيراد العام على شرط عدم تجاوز هذا المبلغ .
- ٤ - لبعض المواد الخاصة المدرجة فى الملحق (ب) والتى يجب الحصول عليها من ابلاد ذات العملة النادرة بناء على المعلومات الحالية ١٩٥٢ر٥٠٠ دينار .
- فى حالة امكان الحصول على أى من هذه المواد من المنطقة الاسترلينية أو من البلاد ذات العملة السهلة أو فى حالة عدم الحصول عليها من البلاد ذات العملة النادرة فيخفض المبلغ بالقياس الى ذلك .
- لاحتياجات دوائر الحكومة العراقية التى سيحصل عليها بواسطة وكلاء التاج أو أية دائرة اخرى من دوائر الحكومة البريطانية والتى لم تدخل فى منهاج الاستيراد العام .
- لا يمكن اعطاء تخمين دقيق لهذا المبلغ الا أن المقدار المضمن على أساس المعلومات الحالية هو ٢٠٠ر٠٠٠ دينار .
- ٦ - لغرض تدارك المصروفات غير المنتظرة فى البلاد ذات العملة النادرة ١٥٠ر٠٠٠ دينار .

ان هذا المبلغ مقصود لتدارك الطوارئ التالية :-

(أ) حصول ارتفاع متوسط فى الاسعار فى البلاد ذات العملة النادرة لقيمة ١٠ بالمائة حسب مقياس أسعار الجملة الذى يصدره مكتب العمال فى الولايات المتحدة « للبضائع الاخرى » أى باستثناء منتجات الحبوب والمواد الغذائية •

(ب) الاخطاء والاغفالات فى المنهاج •

(ج) فسح المجال للحكومة العراقية لاستيراد كميات اضافية من المواد الضرورية المدرجة فى المنهاج أو لاستيراد مواد ضرورية جديدة فيما اذا سمح بذلك الوضع التموينى والنقل البحرى •

(د) الاحتياط للحالات التى قد لا يتسنى فيها الحصول من المصادر ذات العملة السهلة على الفقرات الصغيرة المقرر الآن ورودها من تلك المصادر •

٧ - للمدفوعات الضرورية عدا المدفوعات عن البضائع ١٥٠٠٠٠٠ دينار •

من المعترف به ان هذا المبلغ مرهون الى حدما بعوامل ليس للحكومة العراقية سيطرة عليها ولذلك فسوف يعاد النظر فيه فيما اذا تعداه مجموع الاحتياجات الداخلة تحت هذا الباب أما فى حالة عدم صرف المبلغ بتمامه فلا يكون الباقي جاهزاً لتمويل مدفوعات اخرى بل يكون بمثابة توفير فى التحويل الخارجى •

٨ - لاشتمل المبالغ الآتية الذكر احتياجات شركات النفط. والمفهوم ان التحويل الخارجى الاضافى اللازم سيجهز من قبل الحكومة البريطانية •

٩ - لقد تم الاتفاق على أن يكون للحكومة العراقية الحق فى تقديم طلب لزيادة المبلغ المعين وعلى أن مثل هذا الطلب سيؤخذ بنظر الاعتبار وذلك فى الحالات التالية :-

(أ) اذا ارتفعت الاسعار فى الولايات المتحدة - كما مينة فى مقياس أسعار الجملة للبضائع الاخرى الذى يصدره مكتب العمال فى الولايات المتحدة - بنسبة تزيد على ١٠ بالمائة •

(ب) اذا أمكن الحصول على المواد الرئيسية - المقرر الآن ورودها من البلاد ذات العملة السهلة - من البلاد ذات العملة النادرة مع توفير فى الكلفة يزيد على ١٠ بالمائة •

(ج) اذا ثبت بأن مادة أو أكثر من المواد الرئيسية المقرر الآن ورودها من البلاد ذات العملة السهلة لا يمكن الحصول عليها من تلك البلاد ويقتضى الحصول عليها من البلاد ذات العملة النادرة بشرط أن يحسب حساب أولاً للتسويات الجوهرية في الجهة المعاكسة •

(د) اذا تبين بأن المشتريات المحلية من قبل القوات الحليفة تتطلب الاستبدال من البلاد ذات العملة النادرة •

(هـ) في الحالات المبينة في المادة السابعة •

١٠ - ان الحكومة البريطانية لا تطلب من الحكومة العراقية أن تضع أى قيد خاص على احتياجاتها من التحويل الخارجى لاستيراد البضائع من البلاد الواقعة خارج المنطقة الاسترلينية (عدا البلاد ذات العملة النادرة) باعتبار أن الحكومة العراقية ستقتصر ذلك على الاستيرادات اللازمة لتدارك احتياجات العراق الحقيقية وان التحويلات الاخرى ستكون خاضعة للانظمة العامة الخاصة بمراقبة التحويل الخارجى •

١١ - ود تكون هناك بعض الاستيرادات التى لا تستلزم دفع أى مبلغ لقاءها سواء وقت الاستيراد أو فى وقت آخر مثال ذلك اللوازم التى تجهز مجاناً الى المؤسسات الخيرية أو الثقافية أو اللوازم التى تجهز من قبل مصلحة أجنبية الى فرعها فى العراق بدون دفع أى مبلغ أو تأسيس طلب للدفع فى المستقبل • والمفهوم انه سوف لا تحتسب قيمة مثل هذه المواد على مبالغ العملة النادرة التى يجب تجهيزها بمقتضى هذه الاتفاقية •

١٢ - تستبقى الحكومة العراقية مراقبتها المفروضة على التحويل الخارجى وتقوى مراقبتها المفروضة على الاستيراد وذلك لتأمين عدم استخدام العملات النادرة الموضوعة تحت تصرفها الا لشراء البضائع الضرورية وللأغراض الضرورية الاخرى •

١٣ - تؤلف لجنة مشتركة استشارية انكليزية - عراقية للنظر فيما قد ينشأ من المشاكل بصدد هذه الاتفاقية •

ملاحظة :-

ان العملات التالية هي عملات نادرة لغرض هذه الاتفاقية • دولارات الولايات المتحدة والدولارات الكندية والفرنكات السويسرية والكرونر السويدي والاسكودوس البرتغالي •

وقعت في اليوم ٢٨ من شهر أيار ١٩٤٥ •

صالح جبر
وزير المالية

جى • اج • تومسن
في غياب السفير البريطانى

oOo

منهج الاستيراد العام

الملحق (أ)

٢٧٩٩٠	الاغذية والمشروبات والتبغ
٣٠٧٥٢	المواد الكيماوية
١٠٠٠٠٠	العقاقير والمواد الصيدلية
١٣٢٠	الفلين
٢١٤٨٥٣	الورق والمقوى (كارتون)
٥٩٥٥٠	ألبة مستعملة
٤٥٢٨٥	المعادن اللا فلزية والمواد المصنوعة منها
٥٩٥٤٧	المعادن الفلزية والمواد منها
١٥٠٠٠٠	المكائن الصناعية
٣٠٠٠	الادوات (اليدوية)
٣٣٠٠	الدراجات وأقسامها
١٥٨٧٩٤	مواد متنوعة

١٤٠.٠٠٠

زيت التزيت من النوع العالى والشحوم

١١٠.٠٠٠

زيت التزيت من النوع الواطىء

١٠١٠٤٣٤١

ينزل (٥ بالمائة) لقاء أجور الشحن والتأمين الواجب دفعها بالعملة

٥٥٢١٧

الاسترلينية

١٠٤٩١٢٤

١٠٥٠.٠٠٠

(قل)

الملحق (ب)

مواد خاصة

٧٥٠٠ السمك والزبد والحليب والبرتروم الخ • المستورد فى علب تنك

٢٨٠.٠٠٠

الواح صناديق التمور

١٥٠.٠٠٠

الاششاب (للابنية)

١٠١١٥٠٠٠

الاقمشة القطنية

٢٠٠.٠٠٠

المكائن الزراعية

٢٠٠.٠٠٠

السيارات وأقسامها والاطارات والانابيب المطاطية

١٠٩٥٢٥٠٠ المجموع



٢٨ أيار ١٩٤٥

صاحب الفخامة سفير حكومة صاحب الجلالة البريطانية

بغداد

- ١ - لقد وافقت الحكومة العراقية على الاتفاقية المرفقة في طيه والجدول الملحق بها حول تجهيز العملات النادرة خلال السنة ١٩٤٥ التقويمية .
- ٢ - لقد تم الاتفاق على اخضاع الاستيراد من البلاد المجاورة الواقعة خارج المنطقة الاسترلينية لاجازة الاستيراد فوراً على أنه يجوز منح اجازات مفتوحة بشأن البضائع التي هي من منتوجات البلد المجاور المستوردة منه هذه البضائع . أما اذا استوردت من البلاد المجاورة بضائع منشأها بلاد ذات عملة نادرة وجرى الاستيراد باجازة فقد تم الاتفاق على تنزيل قيمة مثل هذه البضائع من اعتمادات العملات النادرة المختصة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٣ - لقد تم الاتفاق على مصادرة البضائع التي تستورد بدون اجازة الا انه يجوز للحكومة العراقية أن تعوض كل شخص يثبت ملكيته للبضائع وحسن نيته ويكون مقدار التعويض أما حاصل بيع البضائع أو كلفتها المثبتة (أيهما يكون الاقل) .
- ٤ - (أ) ان طريقة الاحتفاظ بصندوق دولار خاص بالعراق المعمول بها حتى الآن والتي بمقتضاها كان يخصص ما يحصل عليه العراق من دولارات الولايات المتحدة لاستعماله الخاص في المستقبل لم تعد نافذة وسوف يراعى العراق الاسس العامة التي تسير عليها المنطقة الاسترلينية أي ان كل ما يحصل عليه العراق من التحويل الخارجي (بما فيه دولارات الولايات المتحدة) سيحول الى الصندوق العام الذي تحتفظ به الحكومة البريطانية بالنيابة عن المنطقة الاسترلينية وسوف يتدارك من هذا الصندوق ما يحتاجه العراق من التحويل الخارجي .

(ب) ان اعتمادات العملات النادرة لاستيراد البضائع الخاضعة لقيود الاتفاقية هي الاعتمادات المختصة باجازات الاستيراد التي تصدرها السلطات العراقية خلال السنة ١٩٤٥ التقويمية باستثناء اجازات الاستيراد الصادرة على حساب منهاج الاستيراد لسنة ١٩٤٤ والتي منحت الاسبقية من قبل مركز تمويل الشرق الاوسط وكذلك الديون التي حصلت قبل ١ كانون الثاني ١٩٤٥ بنتيجة شراء لوازم أو خدمات من السلطات العسكرية •

٥ - ان الترتيبات الواردة في هذه الاتفاقية مقتصرة على السنة ١٩٤٥ التقويمية ولا تمس حرية الحكومة العراقية في العمل في المستقبل وحققها في الانضمام الى أية اتفاقية دولية كاتفاقية مؤتمر برتنوودز •

٦ - نرفق في طيه النص الانكليزي لهذا الكتاب •

صالح جبر
وزير المالية

٤٥/١٢٤/٨٠

السفارة البريطانية

بغداد

٢٨ أيار / ١٩٤٥

يا صاحب المعالي

أشرف بأن أشعركم بتسلم كتاب معاليكم بتاريخ اليوم اذى بلغتموني فيه بأن الحكومة العراقية قد وافقت على الاتفاقية (والجدول الملحق بها) التي وقعنا عليها في هذا اليوم حول تجهيز العراق بالعملات النادرة خلال السنة ١٩٤٥ التقويمية والذي أوضحتم فيه بعض النقاط الاضافية التي تتعلق بتلك الاتفاقية والتي لم تذكر فيها على وجه التخصيص.

٢ - يسرني أن أشعر معاليكم بأنني قد أحطت علماً تاماً بمحتويات كتابكم التي اتفق معها تماماً.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لمعاليكم عن فائق احترامي وتقديري.

التوقيع : جي . اج . نومسن

صاحب المعالي السيد صالح جبر
وزير المالية

في الامتدادات المتعاقبة الواردة لاستيراد البضائع المحيطة بها
 في الامتدادات المتعاقبة الواردة لاستيراد البضائع المحيطة بها

٥٣٦/٨٢

في الامتدادات المتعاقبة الواردة لاستيراد البضائع المحيطة بها

٥٣٦/٨٢

في الامتدادات المتعاقبة الواردة لاستيراد البضائع المحيطة بها

في الامتدادات المتعاقبة الواردة لاستيراد البضائع المحيطة بها

في الامتدادات المتعاقبة الواردة لاستيراد البضائع المحيطة بها

في الامتدادات المتعاقبة الواردة لاستيراد البضائع المحيطة بها

في الامتدادات المتعاقبة الواردة لاستيراد البضائع المحيطة بها

في الامتدادات المتعاقبة الواردة لاستيراد البضائع المحيطة بها

في الامتدادات المتعاقبة الواردة لاستيراد البضائع المحيطة بها

في الامتدادات المتعاقبة الواردة لاستيراد البضائع المحيطة بها

في الامتدادات المتعاقبة الواردة لاستيراد البضائع المحيطة بها

في الامتدادات المتعاقبة الواردة لاستيراد البضائع المحيطة بها

في الامتدادات المتعاقبة الواردة لاستيراد البضائع المحيطة بها

السفارة البريطانية - بغداد

١٧ كانون الثاني ١٩٤٦

يا صاحب المعالي

اتشرف بان اشير الى المباحثات التي جرت مؤخراً بشأن تمديد مدة الاتفاقية
المعقودة في ٢٨ ايار ١٩٤٥ بين الحكومة العراقية وحكومة صاحب الجلالة البريطانية
حول احتياجات العراق من التحويل الخارجي •

٢ - اتشرف بأن اويد الاتفاق الذي تم الوصول اليه والذي بموجبه ستمدد
اتفاقية التحويل الخارجي لسنة ١٩٤٥ بحيث ينتهي مفعولها في ٣١ اذار ١٩٤٦
عوضاً عن ٣١ كانون الاول ١٩٤٥ •

٣ - ان مبلغ العملات النادرة الذي سيوضع تحت تصرف العراق خلال الخمسة
عشر شهراً اي من ١ كانون الثاني ١٩٤٥ الى ٣١ آذار ١٩٤٦ هو المبلغ المنقح
المبين في العمود الرابع من الجدول التالي :-

المجدول

(١) الفقرة المختصة من اتفاقية سنة ١٩٤٥	(٢) العنوان	(٣) الاعتماد الاصيل الوارد في الاتفاقية (١٢) شهرا دينار	(٤) الاعتماد المنقح (١٥ شهرا) دينار
٣ الملحق (أ)	منهاج الاستيراد العام التنزيل لقاء اجور الشحن بالعملة الاسترلينية (٥ بالمائة)	١٠٤٩٣٤١ ٥٥٢١٧	١٣٩٢٤٢٦ —
٤	فقرات خاصة	١٠٤٩١٢٤	١٣٩٢٢٤٦
٥	وكلاء التاج	٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
٦	المصروفات الطارئة	١٥٠٠٠٠	١٨٧٥٠٠
٧	المصروفات غير المنتظرة	١٥٠٠٠٠	٢٤٧٥٠٠
	المجموع	٣٥٠١٦٢٤	٤٦٤٠٥٥١

انتبه هذه الفرصة لا عرب لمعالكم عن فائق احترامى وتفديرى .

التوقيع : هيوستون هيوبرد

صاحب المعالى السيد صالح جبر
وزير المالية

وزارة المالية

العدد - س / ١٤

التاريخ - ١٧ كانون الثاني ١٩٤٦

(١)	(٢)	(٣)	(٤)
مستند رقم ٥٣٦١	مستند رقم ٥٣٦١	مستند رقم ٥٣٦١	مستند رقم ٥٣٦١
٦	٦	٦	٦

الى :-

صاحب الفخامة سفير حكومة صاحب الجلالة البريطانية

بغداد

اتشرف بان اشعركم بتسلم كتابكم المؤرخ في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٦ بشأن تمديد مدة الاتفاقية المعقودة في ٢٨ ايار ١٩٤٥ بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية حول احتياجات العراق من التحويل الخارجي .

اوئيد الاتفاق المبين في الفقرتين الثانية والثالثة من كتابكم .

انتهاز هذه الفرصة لاعرب لفخامتكم عن فائق احترامي وتقديري .

التوقيع / صالح جبر

وزير المالية

٨ نيسان / ١٩٤٦

السفارة البريطانية

بغداد

يا صاحب المعالي

١ - اتشرف بان اشير الى الاتفاقية المشار اليها فيما يلي باتفاقية العملات النادرة المتعلقة باحتياجات العراق من التحويل الخارجي والمعقودة بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة بموجب كتابي المعنون الى وزير المالية والمؤرخ في ٢٨ ايار / ١٩٤٥ وجواب الوزير المؤرخ في ٢٨ ايار ١٩٤٥ .
واتشرف ايضا بان اشير الى كتابي المعنون الى وزير المالية والمؤرخ في ١٧ كانون الثاني / ١٩٤٦ وجواب الوزير بنفس التاريخ اللذين بموجبهما مددت اتفاقية العملات النادرة بحيث ينتهي مفعولها في ٣١ آذار / ١٩٤٦ عوضا عن ٣١ كانون الاول / ١٩٤٥ . كذلك اتشرف بان اشير الى المباحثات التي جرت اخيرا بين ممثلي الحكومة العراقية وهذه السفارة حول تمديد اتفاقية العملات النادرة لمدة اخرى .

٢ - اويد الاتفاق الذي تم بين ممثلي الحكومة العراقية وممثلي حكومة المملكة المتحدة والذي بموجبه ستمدد اتفاقية العملات النادرة بحيث ينتهي مفعولها في ٣١ آذار / ١٩٤٧ مع مراعاة الاحكام الاضافية الواردة في الفقرات ٣ - ١١ التالية .

٣ - ان مبلغ العملات النادرة الذي سيوضع تحت تصرف العراق خلال السبعة وعشرين شهرا اي من ١ كانون الثاني ١٩٤٥ الى ٣١ آذار ١٩٤٧ هو المبلغ المنقح المبين في العمود السادس من الجدول التالي :-

الجدول

٦	٥	٤	٣	٢	١
الاعتماد المنقح	الاعتماد المنقح	الاعتماد المنقح	الاعتماد	العنوان	الفقرة المختصة من اتفاقية سنة ١٩٤٥
للمدة من ٩٤٥/١/١ الى ٤٧/٣/٣١	للمدة من ٩٤٦/٤/١ الى ٤٧/٣/٣١	للمدة من ١٩٤٥/١/١ الى ٤٦/٣/٣١	الاصلي الوارد في اتفاقية سنة ١٩٤٥		
(٢٧ شهرا)	(١٢ شهرا)	(١٥ شهرا)	(١٢ شهرا)		
دينار	دينار	دينار	دينار	المصرفات المنظورة (بضائع مستوردة)	٦٥٤ و ٦٥٣
*٧٣١٩ر٨٩٢	*٢٩٢٦ر٨٤١	٤٣٩٣ر٠٥١	٣٣٥١ر٦٢٤		
٤٤٧ر٥٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	٢٤٧ر٥٠٠	١٥٠ر٠٠٠	المصرفات غير المرئية	٧
٧٧٦٧ر٣٩٢	٣١٢٦ر٨٤١	٤٦٤٠ر٥٥١	٣٥٠١ر٦٢٤	المجموع	

* ملاحظة

ستزاد هذه المبالغ بالمبالغ الاضائية الواجب تخصيصها وفق الفقرتين ٤ و ٥ التاليتين لصناديق التمور وللتجهيزات التي سيحصل عليها بواسطة وكلاء التاج .

٤ - اذا قضت الضرورة باستيراد صناديق التمور الى العراق من المصادر ذات العملة النادرة بالاتفاق مع السلطات البريطانية فمن المفهوم ان مبلغ العملات النادرة اللازم لهذا الغرض خلال المدة من ١ نيسان / ١٩٤٦ الى ٣١ آذار ١٩٤٧ سيجهز علاوة على المبلغ المبين في العمود الخامس من الجدول الوارد في الفقرة الثالثة من هذا الكتاب .

٥ - المفهوم ان مبلغ العملات النادرة المطلوب خلال المدة من ١ نيسان / ١٩٤٦ الى ٣١ آذار / ١٩٤٧ لتدارك احتياجات دوائر الحكومة العراقية التي سيحصل عليها بالاتفاق مع السلطات البريطانية ، بواسطة وكلاء التاج او اية دائرة اخرى من دوائر الحكومة البريطانية سيجهز علاوة على المبلغ المبين في العمود الخامس من الجدول الوارد في الفقرة الثالثة من هذا الكتاب .

٦ - بالرغم مما ورد في الفقرة الرابعة من اتفاقية العملات النادرة لسنة ١٩٤٤ فان المبلغ ٢٩٢٦٨٤١ ديناراً المبين في العمود الخامس من الجدول الوارد في الفقرة الثالثة من هذا الكتاب (وهو المبلغ المخصص للمصروفات المنظورة خلال المدة من ١ نيسان / ١٩٤٦ الى ٣١ آذار / ١٩٤٧) سيكون تحت تصرف الحكومة العراقية لكي تخصص - حسبما تراه مناسباً - العملات النادرة اللازمة لتدارك كلفة المواد الضرورية المبيّنة في منهاج الاستيراد العام والمقرر ورودها من المصادر ذات العملة النادرة .

٧ - (١) اذا لم يصادق على الاتفاقية المالية الانكليزية الامريكية المؤرخة في ٦ كانون الاول سنة ١٩٤٥ ورائت حكومة المملكة المتحدة ان وضع الحويل العالمي السائد من جراء ذلك يستلزم اعادة النظر في اي من احكام اتفاقية العملات النادرة فعندئذ يجوز لحكومة المملكة المتحدة ان تنهي اتفاقية العملات النادرة اعتباراً من ختام اي شهر تقويمي وذلك باعطاء الحكومة العراقية اخطاراً تحريرياً قبل مدة لا تقل عن شهر واحد .

(٢) ما دامت حكومة المملكة المتحدة محتفظة بحق اعطاء اخطار بمقتضى احكام الفقرة الفرعية المتقدمة يكون للعراق الحق في اعطاء اخطار بانهاء اتفاقية العملات النادرة اعتباراً من ختام اي شهر تقويمي وذلك باعطاء حكومة المملكة المتحدة اخطاراً تحريرياً قبل مدة لا تقل عن شهر واحد .

٨ - (١) تتعهد الحكومة العراقية بان لا تخصص خلال كل شهر اعتباراً من ١ نيسان ١٩٤٦ عملة نادرة تزيد على المبالغ التالية :-

(١) بشأن المصروفات المنظورة ٣ من مجموع الاعتماد للمصروفات المنظورة كما هو مبين في العمود الخامس من الجدول الوارد في الفقرة الثالثة من هذا الكتاب مضافاً اليه ١٠ بالمائة من ذلك المبلغ

اي ٢٤٣/٩٠٣ دنانير (الذي يساوي $\frac{1}{4}$ من ٢٩٢٦ر٨٤١ ديناراً) مضافاً اليه ٢٤٣٩٠ ديناراً (الذي يساوي ١٠ بالمائة من ٢٤٣٩٠٣ دنانير) اي ما مجموعه ٢٦٨ر٢٩٣ ديناراً .

(ب) بشأن المصروفات غير المرئية $\frac{1}{4}$ من مجموع الاعتماد للمصروفات غير المرئية كما هو مبين في العمود الخامس من الجدول الوارد في الفقرة الثالثة من هذا الكتاب اي (١٦٦٦ر١٦٦) ديناراً (الذي يساوي $\frac{1}{4}$ من ٢٠٠ر٢٠٠ ديناراً) .

(٢) بالرغم مما ورد في الفقرة الفرعية المتقدمة يجوز للحكومة العراقية ان تخصص لكل من المصروفات المنظورة والمصروفات غير المرئية خلال شهر نيسان/١٩٤٦ مبلغاً من العملات النادرة يزيد على المبالغ المعينة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية المتقدمة على أن لا يزيد المجموع لشهري نيسان وايار سنة ١٩٤٦ على ضعفي المبالغ المعينة في (أ) و (ب) من الفقرة المتقدمة .

٩ - في حالة التصديق على الاتفاقية المالية الانكليزية الامريكية المؤرخة في ٦ كانون الاول سنة ١٩٤٥ خلال استمرار حكم اتفاقية العملات النادرة كما مددت الآن يبطل حكم الفقرتين السابعة والثامنة من هذا الكتاب .

١٠ - ليس في اتفاقية العملات النادرة ما يعتبر ماساً بحقوق والتزامات العراق بصفته عضواً في الصندوق التقدي الدولي أو البنك الدولي للانماء والاعمار .

١١ - اشرف بان اطلب الى معاليكم ان تؤيدوا هذه الترتيبات بالنيابة عن الحكومة العراقية .

انتهم هذه الفرصة للاعراب عن فائق احترامي وتقديري .

التوقيع : هيوستون هيوبرد

معالي السيد عبدالوهاب محمود
وزير المالية

السفارة البريطانية

٨ نيسان ١٩٤٦ •

يا صاحب المعالي

اشارة الى المباحثات التي جرت اخيرا بشأن تمديد اتفاقية العملات النادرة لسنة ١٩٤٥ لغاية ٣١ آذار سنة ١٩٤٧ ، او يد التفاهم التالي الذي تم بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة •

(أ) استيراد البضائع التي منشؤها بلاد ذات عملة نادرة من البلاد المجاورة

(١) يستمر حكم الفقرتين (٢) و (٣) من كتاب وزير المالية الملحق باتفاقية العملات النادرة لسنة ١٩٤٥ مع مراعاة الشرطين الواردين في الفقرتين الفرعيتين (٢) و (٣) التاليتين •

(٢) لا تحتسب على اعتماد العملات النادرة قيمة البضائع المستوردة باجازة الى العراق من ايران والمدفوعة بريالات او دفاتير في حساب ايراني والتي يشترط كونها من المواد الزائدة العسكرية او البحرية المباعة في ايران من قبل السلطات الامريكية قبل ١ نيسان سنة ١٩٤٦ •

(٣) يحتسب على اعتماد العملات النادرة ٥٠ بالمائة من قيمة البضائع التي منشؤها بلاد ذات عملة نادرة والمستوردة باجازة الى العراق من البلاد المجاورة (عدا البضائع المعينة في الفقرة الفرعية الثانية) •

(ب) المصرفيات غير المرئية

تعهد الحكومة العراقية بانها لن تقدم لحين مصادقة كونغرس الولايات المتحدة على الاتفاقية المالية الانكليزية الامريكية المؤرخة في ٦ كانون الاول ١٩٤٥ اي طلب لعملات نادرة لغرض ارسال طلاب عراقيين الى الخارج علاوة على العدد الذي سبق وخصص له عملات نادرة والمفهوم مع ذلك انه في حالة التصديق على الاتفاقية المالية الانكليزية الامريكية سينظر بعين العطف في طلب الحكومة العراقية لتخصيص مبلغ اضافي في العملات النادرة تحت عنوان «المصرفيات غير المرئية» لغرض ارسال عدد اضافي من الطلاب الى البلاد ذات العملة النادرة •

اكون ممثنا لو ايدتم معاليكم التفاهم المبين في اعلاه •

انتهاز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق احترامي وتقديري •

التوقيع : هيوستون هيوبرد

معالي السيد عبدالوهاب محمود وزير المالية

وزارة المالية

العدد - س/ ٨٦

التاريخ ١٠ نيسان/ ١٩٤٦

الى :

صاحب الفخامة سفير حكومته صاحب الجلالة البريطانية
بغداد

اتشرف بان اشعركم بتسلم كتابيكم المؤرخين في ٨ نيسان ١٩٤٦ بشأن
تمديد مدة اتفاقية العملات النادرة المعقودة في ٢٨ ايار سنة ١٩٤٥ بين حكومة
صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية حول احتياجات العراق في التحويل
الخارجي بحيث ينتهي مفعولها في ٣١ آذار ١٩٤٧ واوئيد الاتفاق الذي جاء فيهما .

اتتهز هذه الفرصة لاعرب لفخامتكم عن فائق احترامي وتقديري .

التوقيع : عبدالوهاب محمود
وزير المالية

الغارة البريطانية

٨ نيسان ١٩٤٦

باسم الله تعالى

فسيالناذرة

٢٨ / ٤ - ١٩٤٦

إشارة إلى المباحثات التي جرت مؤخرا بشأن تنفيذ اتفاقية الصلح المبرمة

سنة ١٩٤٥ تقريبا ٢١ آذار سنة ١٩٤٦ - أو بعد النظم التالي الذي تم بين المبعوث

العراق وحكومة المملكة المتحدة

(١) لنستمع في المستقبل في كل وقت من وقتها في المستقبل

(٢) لنستمع في المستقبل في كل وقت من وقتها في المستقبل

المباحثات السابقة سنة ١٩٤٥ مع مرشد العراق في الوارد في التصديق من المبعوث

الذي تم في نيسان ٨ سنة ١٩٤٦ وما كان له من شأنه في المستقبل

تدبر في المستقبل في كل وقت من وقتها في المستقبل

التي كانت في المستقبل في كل وقت من وقتها في المستقبل

لا تكون في المستقبل في كل وقت من وقتها في المستقبل

الأممية قبل نيسان سنة ١٩٤٦

(٣) لنستمع في المستقبل في كل وقت من وقتها في المستقبل

منه ما لا بد من سنة واحدة والمستوردة من العراق من البلاد المجاورة

(عدلي الجبيل في المباحثات: الاتفاقية التركية الثانية)

(٤) لنستمع في المستقبل في كل وقت من وقتها في المستقبل

تعود الحكومة العراقية بأنها لن تقدم نحن مساعدة كوتير من الولايات المتحدة

على الاتفاقية المالية الأنكليزية الأمريكية المبرمة في ٦ كانون الأول ١٩٤٥ أي

طلب لاعتلات الدولة لقرض ارميل طالبين من ايرافين الى المخرج علاوة على العتبات التي

سبق وخضعت له عتلات الدولة والمفهوم مع ذلك انه في حالة التسديد على الاتفاق

المالية الأنكليزية الأمريكية سينظر حين العطفا في طلب الحكومة العراقية لتخصيص

مبلغ اضافي في العتلات القادمة تحت عنوان المصروفات غير المبررة لقرض ارميل

عدد اضافي من العتلات الى البلاد ذات العتلة القادمة

اكون من ان ايدتي معاليكم النظم التي في اعلاه

أعز هذه القرينة لأخرون لتعاليكم عن حالي احتراماتي وتقديري

الوضع : مستوفى جوارره

عالي السيد عبدالوهاب محمود وزير المالية

الاتفاقية المالية المعقودة بين حكومة العراق

وحكومة المملكة المتحدة

حول الارصدة الاسترلينية الموقع عليها في لندن

بتاريخ ١٣/٨/١٩٤٧

اعتبرت نافذة من ١٥ تموز ١٩٤٧

الاتفاقية المالية

المعقودة بين حكومة العراق

وحكومة المملكة المتحدة

حول الارصدة الاسترلينية

ان الحكومة العراقية فريقا اولاً وحكومة مملكة بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (المشار اليها فيما يلي « حكومة المملكة المتحدة ») فريقا ثانياً قد اتفقا على ما يلي :-

المادة الاولى

١ - يثبت بالاتفاق بين الحكومتين المتعاقبتين مجموع الموجودات الاسترلينية كما كانت عند انتهاء العمل في يوم ١٤ تموز ١٩٤٧ بحوزة حكومة العراق ولجنة العملة العراقية وكل مصرف عراقي وكل دائرة في العراق لاي مصرف آخر (المشار الى هذه المصارف العراقية والدوائر في العراق لاي مصرف آخر فيما يلي « بالمصارف في العراق ») .

٢ - ان الموجودات الاسترلينية المثبتة على الصورة الواردة اعلاه العائدة للحكومة العراقية وللجنة العملة العراقية ولكل مصرف في العراق تنقل حالا الى حسابات جديدة (تسمى فيما يلي) : (حسابات رقم ٢) تفتح لدى مصرف واحد او اكثر في المملكة المتحدة من قبل الحكومة العراقية ولجنة العملة العراقية والمصارف في العراق كما يكون الحال .

٣ - (أ) تشغل الحسابات رقم (٢) حسب أحكام الفقرة (٤) من هذه المادة وتكون جميع المبالغ المقيمة في الحسابات المذكورة متوفرة فقط للاغراض المعينة في تلك الفقرة .

(ب) لا تفرض حكومة المملكة المتحدة اي قيد على نقل الموجودات الاسترلينية من حساب رقم (٢) واحد الى حساب رقم (٢) آخر .

٤ - (١) تقيد ايرادا في الحسابات رقم (٢) :

(١) الموجودات الاسترلينية المشار اليها في الفقرة الثانية اعلاه وبمبالغ الفوائد المشار اليها في الفقرة (١) من المادة (٧) .

(٢) المبالغ المنقولة من الحسابات رقم (٢) الاخرى .

(٣) المبالغ التي تدفعها حكومة المملكة المتحدة الى الحكومة العراقية في او بعد ١٥ تموز/١٩٤٧ مقابل خدمات قدمت لقوات المملكة المتحدة قبل ١٥ تموز/١٩٤٧ .

(٤) المبالغ الحاصلة عند الاستحقاق او التصفية لاية استثمارات مقيدة في حساب رقم (٢) او منشراة وفق الخطة المتفق عليها بين الحكومتين باموال من حساب رقم (٢) .

(٥) ما ينقل من حساب رقم (١) وفق الفقرة (٢) من المادة (٨) من هذه الاتفاقية .

(٦) أية مبالغ اخرى تنقل بالاتفاق بين الحكومتين المتعاقدين .

(ب) تقيد مصروفا في الحسابات رقم (٢) :-

(١) المبالغ التي يطلق سراحها بمقتضى المواد (٤) و(٥) و(٦) والفقرة (٢) من المادة (٧) من هذه الاتفاقية .

(٢) المبالغ المنقولة الى حسابات رقم (٢) اخرى .

(٣) المدفوعات عن الاستثمارات التجارية وفقا للخطة المتفق عليها بين الحكومتين المتعاقدين والمحتفظ بها في حسابات رقم (٢) .

(٤) المبالغ المنقولة الى حساب رقم (١) بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (٨) من هذه الاتفاقية .

(٥) أية مبالغ اخرى تنقل بالاتفاق بين الحكومتين المتعاقدين .

المادة الثانية

١ - تقيد مبالغ الاسترليني التي تستلمها الحكومة العراقية او لجنة العملة العراقية او المصارف في العراق في او بعد ١٥ تموز/١٩٤٧ بشأن المعاملات التجارية وكذلك المبالغ التي يطلق سراحها من حسابات رقم (٢) المواد (٤) و (٥)

و (٦) والفقرة (٢) من المادة (٧) من هذه الاتفاقية ايرادا في حسابات جديدة (تسمى فيما يلي حسابات رقم (١)) .

٢ - لن تقيّد حكومة المملكة المتحدة استعمال الاسترليني الذي في حسابات رقم (١) لغرض القيام بتأديت للمعاملات التجارية في منطقة اية عملة او لغرض القيام بأية تأدية الى المقيمين في المنطقة الاسترلينية (بما في ذلك الماقلات الى حساب رقم (١) آخر) .

المادة الثالثة

في حالة وضع الحكومة العراقية يدها على الارصدة في حسابات لدى المصارف في المملكة المتحدة والعائدة لاشخاص مقيمين في العراق عدا المصارف او لجنة العملة العراقية فيقيد ما يدفع من هذه الارصدة الى الحكومة العراقية (اما مباشرة او بواسطة وكالات) ايرادا في الحسابات رقم (٢) العائدة للحكومة العراقية .

المادة الرابعة

١ - يطلق من الحسابات رقم (٢) العائدة لكل مصرف في العراق مبلغ يعادل الالتزامات الموقوفة كما كانت عند انتهاء العمل في ١٤ تموز ١٩٤٧ فيما يخص الاعتمادات المفتوحة بناء على طلب المصرف في العراق من قبل مصرف في المملكة المتحدة والمؤيدة من قبل احدي دوائره في المملكة المتحدة .

٢ - لا يجوز ان يزيد المبلغ المطلق من الحسابات رقم (٢) العائدة لمصرف في العراق بمقتضى احكام الفقرة الاولى اعلاه عن مقدار الموجودات الاسترلينية المحتفظ بها من قبل ذلك المصرف كما كانت عند انتهاء العمل في يوم ١٤ تموز سنة ١٩٤٧ لدى المصرف في المملكة المتحدة الذي فتح الاعتمادات المؤيدة المذكورة اعلاه .

٣ - تنقل المبالغ المطلق سراحها بموجب الفقرة الاولى من هذه المادة الى الحسابات رقم (١) المفتوحة باسم المصرف في العراق لدى المصارف في المملكة المتحدة .

٤ - يترك اختيار نوع الموجودات الاسترلينية الواجب نقلها الى الحسابات رقم (١) بمقتضى الفقرة (٣) من هذه المادة الى المصرف الذي يملك تلك الموجودات .

المادة الخامسة

١ - يطلق من الحساب رقم (٢) العائد للجنة العملة العراقية الى الحساب رقم (١) العائد لتلك اللجنة .

(أ) مبلغ قدره (١٥) مليون باون استرليني خلال مدة خمس سنوات ابتدي في ١٥ تموز/١٩٤٧ وتنتهي في ١٤ تموز/١٩٥٢ وذلك كما يلي :-

مبلغ لا يزيد على ٤ ملايين باون استرليني في كل من المدينتين الاوليين اللتين تبلغ كل منهما ١٢ شهرا واللتين تبدئان في ١٥ تموز/١٩٤٧ و (١٥) تموز/١٩٤٨ وبعد ذلك المبلغ الباقي من الـ ١٥ مليون باون استرليني بثلاثة اقساط سنوية متساوية خلال المدة التي تبدي في ١٥ تموز/١٩٤٩ وتنتهي في ١٤ تموز/١٩٥٢ .

(ب) مبلغ يعادل اي جزء بقي غير مصروف عند انتهاء العمل في ١٤ تموز ١٩٤٧ من العملات النادرة المخصصة من قبل حكومة المملكة المتحدة الى حكومة العراق في اتفاقية العملات النادرة المعقودة بين الحكومتين المذكورتين في شهر ايار ١٩٤٥ (كما مددت نهائيا في شباط/١٩٤٧) .

٢ - يطلق اكضا من الحساب رقم (٢) العائد للجنة العملة العراقية الى الحساب رقم (١) العائد لتلك اللجنة :-

(أ) ما يعادل المبالغ التي تدفعها الحكومة العراقية الى حكومة المملكة المتحدة بعد ١٤ تموز/١٩٤٧ من حساب رقم (١) :-

١ - بشأن التجهيزات العسكرية التي تم شراؤها قبل ١٥ تموز سنة ١٩٤٧ ولم يدفع ثمنها قبل ذلك التاريخ .

٢ - بشأن المواد العسكرية الزائدة او المعدات او الموجودات الثابتة الكائنة في العراق في ١٤ / تموز ١٩٤٧ والتي باعها او تبيعها حكومة المملكة المتحدة الى الحكومة العراقية في اي وقت من الاوقات .

(ب) ما يعادل بالاسترليني المبالغ التي تحصل عليها حكومة المملكة المتحدة بالعملة العراقية بعد ١٤ تموز / ١٩٤٧ ثمنا لما تبيعه لغير الحكومة العراقية من المواد العسكرية الزائدة او المعدات او الموجودات الثابتة الكائنة في العراق في ذلك التاريخ .

(ج) ما يعادل المبالغ التي تدفع في او بعد ١٥ تموز / ١٩٤٧ من حساب رقم (١) من قبل الحكومة العراقية او السكك الحديدية العراقية او مديرية ميناء البصرة عن طلبات ارسلوها الى وكلاء التاج للمستعمرات ودفعوا عنها تأمينات الى وكلاء التاج قبل ١٥ تموز سنة ١٩٤٧

(د) ما يعادل المبالغ التي تدفعها الحكومة العراقية في او بعد ١٥ تموز / ١٩٤٧ :-

(١) تسديدا للمبلغ ٤٢٣٩٧٣٧/١٣/٤ باون استرليني وهو المقدار الموقوف من المبالغ المسلفة الى تلك الحكومة من قبل شركة النفط العراقية المحدودة وشركة بي . او . دي . المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة بموجب الاتفاقية المؤرخة في ٢٥ ايار / ١٩٣٩ (بشأن السلفات من قبل الشركات المذكورة الى الحكومة العراقية) ومن قبل شركة النفط العراقية المحدودة وشركة نفط الموصل المحدودة وشركة نفط البصرة المحدودة بموجب الاتفاقية الملحقة المؤرخة في ٢٢ آذار / ١٩٤٣ .

(٢) تسديدا للمبلغ ١٠٨١٧٤/١٥/٥ باون استرليني وهو المبلغ المتبقى من اصل الدين الواجب دفعه الى حكومة المملكة المتحدة بشأن ميناء البصرة بموجب الترتيبات التي تمت في سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٣ حول نقل ادارة ذلك الميناء من قبل حكومة المملكة المتحدة الى حكومة العراق .

ان الاطلاق بمقتضى الفقرات (١) و (ج) و (د) يتم عند اجراء الدفع من قبل الحكومة العراقية او السلطة العراقية المختصة اما الاطلاق بمقتضى الفقرة (ب) فيتم بأسرع ما يمكن عمليا بعد انتهاء كل شهر .

المادة السادسة

علاوة على المبالغ المنصوص على اطلاقها في المادة (٥) من هذه الاتفاقية تنقل من الحساب رقم (٢) العائد للجنة العملة العراقية الى الحساب رقم (١) العائد لتلك اللجنة المبالغ التالية :-

أ - (٢٠٠٠ر٠٠٠) باون استرليني كرميد للتشغيل يجوز للحكومة العراقية السحب منه من وقت لآخر لتلافي اي نقص موقت في وسائط الدفع المتوفرة للعراق في الخارج .

ب - (٥٠٠٠ر٠٠٠) باون استرليني كاعتماد خاص يسهل للحكومة العراقية الانتقال من الظروف السائدة قبل ١٥ تموز/١٩٤٧ الى الظروف السائدة بعد دخول هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ .

المادة السابعة

١ - بالرغم من الاحكام الواردة في المادة (٢) من هذه الاتفاقية تقيد مبدئيا الفوائد التي تقبضها لجنة العملة العراقية بعد ١٤ تموز /١٩٤٧ عن موجوداتها الاسترلينية ايرادا في الحسابات رقم (٢) العائدة للجنة .

٢ - يطلق من حسابات اللجنة رقم (٢) الى حساباتها رقم (١) في الاوقات التي يتفق عليها بين الحكومتين .

(أ) مبلغ يعادل الفائدة عن مجموع موجودات اللجنة الاسترلينية كما كانت في ٣ ايلول/١٩٣٩ يحسب من وقت لآخر على اساس المعدل العام لنسبة الفائدة المكتسبة عن مجموع موجودات اللجنة الاسترلينية سواء اكانت تحمل فائدة ام لا .

(ب) مبلغ يعادل الفائدة بنسبة $\frac{1}{2}$ بالمائة سنويا عن الفرق بين مجموع موجودات اللجنة الاسترلينية من وقت لآخر ومجموع موجودات اللجنة الاسترلينية في ٣ ايلول /١٩٣٩ .

٣ - ان ذلك الجزء من موجودات اللجنة الاسترلينية من وقت لآخر في حسابات رقم (٢) الذي يعادل مجموع الفرق بين المبالغ المقيدة ايرادا في حسابات رقم (٢) بموجب الفقرة (١) اعلاه والمبالغ المطلقة الى الحسابات رقم (١) بموجب احكام الفقرة (٢) اعلاه لا يحمل فائدة .

المادة الثامنة

١ - بقدر ما هو مسموح به من تنقلات رؤوس الاموال من العراق الى البلاد الاخرى التابعة للمنطقة الاسترلينية او بالعكس بمقتضى اظمة التحويل الخارجي المعمول بها في العراق والبلاد الاخرى التابعة للمنطقة الاسترلينية

تجرى هذه التقلات مبدئيا بقيد الاسترليني ايرادا او مصروفا في حسابات المقيمين في العراق المفتوحة لدى المصارف في المملكة المتحدة غير الحسابات رقم (٢) .

٢ - تشاور الحكومتان المتعاقدتان فيما بينهما في فترات يتفق عليها لغرض تعيين صافي رؤوس الاموال المنقولة من العراق الى البلاد الاخرى التابعة للمنطقة الاسترلينية او بالعكس كما يكون الحال وذلك بمراجعة افضل المعلومات الاحصائية المتوفرة لديها وبعد ذلك ينقل مبلغ يعادل صافي رؤوس الاموال المنقولة المعينة على هذا الوجه من الحساب رقم (٢) الى الحساب رقم (١) اذا كان الانتقال من العراق الى البلاد الاخرى التابعة للمنطقة الاسترلينية او من الحسابات رقم (١) الى الحسابات رقم (٢) اذا كان الانتقال عكسيا على انه يجوز ان تتفق الحكومتان المتعاقدتان على استثناء تقلات رؤوس اموال معينة او اصناف معينة من تقلات رؤوس الاموال من التقديرات المنصوص عليها في هذه الفقرة .

المادة التاسعة

تشاور الحكومتان المتعاقدتان فيما بينهما كلما دعت الحاجة لغرض تأمين سهولة تنفيذ هذه الاتفاقية .

المادة العاشرة

توافق الحكومتان المتعاقدتان على اخبار الواحدة الاخرى بالامور المتعلقة بمراقبة التحويل الخارجي لديهما .

المادة الحادية عشرة

لغرض هذه الاتفاقية .

(١) تشمل عبارة الموجودات الاسترلينية :

١ - الحسابات التجارية وحسابات الودائع لدى المصارف في المملكة المتحدة (بعد خصم الارصدة المدينة) .

٢ - النقود اينما وجدت الواجبة الدفع تحت الطلب او الاخطار في المملكة المتحدة .

٣ - السلفات بالعملة الاسترلينية .

- ٤ - حوالات خزينة المملكة المتحدة . ١
- ٥ - الاوراق التجارية وغيرها من الاوراق المقومة بالاسترليني .
- ٦ - السندات ولكنها لا تشمل الاسترلينية على اختلاف انواعها .
- ٧ - السندات او الموجودات الاخرى المودعة على سبيل الامانة لعملاء آخرين غير الحكومة العراقية ولجنة العملة العراقية والمصارف في العراق .
- ٨ - الموجودات الاسترلينية كما كانت عند انتهاء العمل في ١٤ تموز/ ١٩٤٧ المحتفظ بها من قبل وكلاء التاج للمستعمرات لقاء التأمينات المدفوعة من قبل الحكومة العراقية او السكك الحديدية العراقية او مديرية ميناء البصرة عن الطلبات المرسلة من قبلهم الى وكلاء التاج للمستعمرات قبل ١٥ تموز سنة ١٩٤٧ .

(ب) يقصد بأصلاح « المنطقة الاسترلينية » المعنى الذي يعين له من وقت لآخر في أنظمة التحويل الخارجي المعمول بها في المملكة المتحدة وعند تنفيذ قانون مراقبة التحويل الخارجي لسنة ١٩٤٧ في المملكة المتحدة يستعاض عن اصطلاح « المنطقة الاسترلينية » اينما ورد في هذه الاتفاقية بأصطلاح « الاراضى المدونة في القائمة » الذي يكون له المعنى الذي يعين له من وقت لآخر بموجب قانون مراقبة التحويل الخارجي لسنة ١٩٤٧ المشار اليه آنفا .

ج - يكون لاصطلاح التاديات للمعاملات الجارية نفس المعنى الوارد في المادة (١٩) (ط) من اتفاقية صندوق النقد الدولي .

المادة الثانية عشرة

- ١ - تعتبر هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من يوم ١٥ تموز/ ١٩٤٧ .
 - ٢ - تنتهي مدة هذه الاتفاقية في ١٤ تموز / ١٩٥٢ .
 - ٣ - تشاور الحكومتان المتعاقدتان فيما بينهما قبل انتهاء مدة هذه الاتفاقية لغرض استبدالها باتفاقية اخرى .
- ومصادقا لما تقدم فإن الموقعين ادناه المفوضين من حكومتيهما قد وقعا هذه الاتفاقية ووضعا اختامهما عليها .
- تم هذا الاتفاق في لندن في اليوم الثالث عشر عن شهر آب سنة ١٩٤٧
بسنختين ..

زيد
هيودالتن

عن الحكومة العراقية
عن الحكومة البريطانية

الكتب المتبادلة

بين

الحكومة العراقية وممثل الحكومة البريطانية

بخصوص اتفاقيتي الارصدة الاسترلينية

المؤرخة في ١٨ شباط ١٩٥١

١٨ شباط ١٩٥١

الكتاب رقم (١)

صاحب المعالي

اتشرف بان اخبر معاليكم بانه لمدة ابتدائية امدها اثنا عشر شهرا اي من ١ تشرين الاول ١٩٥٠ الى ٣٠ ايلول ١٩٥١ توافق حكومتي - بشرط ان تعطي الحكومة العراقية تأكيدا بان كل ما يكسبه المصدرون العراقيون من دولارات الولايات المتحدة وسائر العملات النادرة سواء اكان ذلك على حساب الصادرات المنظورة او غير المنظورة سيسلم الى مراقبة التحويل الخارجي العراقية - على أن توفر للعراق لقاء الدفع بالاسترليني من الحساب رقم (١) العملات التي يحتاج اليها العراق لاستيراداته الضرورية من المنطقتين التاليتين ولسائر مدفوعاته الضرورية ليهما :-

آ - منطقة الحساب الامريكي كما عرفت في انظمة مراقبة التحويل الخارجي البريطانية .

ب - كندا .

٢ - من المفهوم انه سيعاد النظر في الوضع في آخر مدة الاثنى عشر شهرا لغرض تقرير ما اذا تمدد الترتيبات المينة اعلاه والتي هي ترتيبات تجريبية .

٣ - في حالة موافقة الحكومة العراقية على ما جاء اعلاه اتشرف بان اقترح اعتبار هذه المذكرة وجواب معاليكم بذلك المعنى بمثابة اتفاق بين الحكومتين حول الامر .

انتهمز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي .
القائم بالاعمال

صاحب المعالي السيد عبدالوهاب مرجان

وزير المالية

بغداد

١٨ شباط ١٩٥١

عزيري القائم بالاعمال

اتشرف بان اعترف بتسلم كتابكم الذي يحمل نفس التاريخ والذي ينص على ما يلي :-

اتشرف بان اخبر معاليكم بانه لمدة ابتدائية امدها اثنا عشر شهرا اي من ١ تشرين الاول ١٩٥٠ الى ٣٠ ايلول ١٩٥١ توافق حكومتي - بشرط ان تعطي الحكومة العراقية تأكيدا بان كل ما يكسبه المصدرون العراقيون من دولارات الولايات المتحدة وسائر العملات النادرة سواء اكان ذلك على حساب الصادرات المنظورة او غير المنظورة سيسلم الى مراقبة التحويل الخارجي العراقية - على أن توفر للعراق لقاء الدفع بالاسترليني من الحساب رقم (١) العملات التي يحتاج اليها العراق لاستيراداته الضرورية من المنطقتين التاليتين ولسائر مدفوعاته الضرورية اليهما :-

- آ - منطقة الحساب الامريكي كما عرفت في انظمة مراقبة التحويل الخارجي البريطانية .
- ب - كندا .

٢ - من المفهوم انه سيعاد النظر في الوضع في آخر مدة الاثني عشر شهرا لغرض تقرير ما اذا تمدد الترتيبات المبينة اعلاه والتي هي ترتيبات تجريبية .

٣ - في حالة موافقة الحكومة العراقية على ما جاء اعلاه اتشرف بان اقترح اعتبار هذه المذكرة وجواب معاليكم بذلك المعنى بمثابة اتفاق بين الحكومتين حول الامر .

اوافق بالنيابة عن الحكومة العراقية على محتويات كتابكم واعطيكم التاكيد المطلوب في الفقرة الاولى منه .

انتهم هذه الفرصة لاعرب لكم عن فائق تقديري واحترامي .

وزير المالية

المستر هارولد بيلي

القائم باعمال السفارة البريطانية
بغداد

١٨ شباط ١٩٥١

الكتاب رقم (٢)

صاحب المعالي

اتشرف بان اخبر معاليكم بموافقة حكومة المملكة المتحدة على انه ما دام العراق عضوا في المنطقة الاسترلينية ستوفر له دولارات الولايات المتحدة لقاء الدفع بالاسترليني من الحساب رقم (١) العائد للعراق وذلك لخدمة القروض التي تعقدها الحكومة العراقية بدولارات الولايات المتحدة بالاتفاق مع حكومة المملكة المتحدة .

٢ - في حالة موافقة الحكومة العراقية على ما جاء اعلاه اتشرف بان اقترح اعتبار هذه المذكرة وجواب معاليكم بذلك المعنى بمثابة اتفاق بين الحكومتين حول الامر .

انتزه هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي .

القائم بالاعمال

صاحب المعالي السيد عبدالوهاب مرجان
وزير المالية
بغداد

١٨ شباط ١٩٥١

عزيزي القائم بالاعمال

اتشرف بان اعترف بتسلم كتابكم الذي يحمل نفس التاريخ والذي ينص مايلي :-
اتشرف بان اخبر معاليكم بموافقة حكومة المملكة المتحدة على انه ما دام العراق عضوا في المنطقة الاسترلينية ستوفر له دولارات الولايات المتحدة لقاء الدفع بالاسترليني من الحساب رقم (١) العائد للعراق وذلك لخدمة القروض التي تعقدها الحكومة العراقية بدولارات الولايات المتحدة بالاتفاق مع حكومة المملكة المتحدة .

٢ - في حالة موافقة الحكومة العراقية على ما جاء اعلاه اتشرف بان اقترح اعتبار هذه المذكرة وجواب معاليكم بذلك المعنى بمثابة اتفاق بين الحكومتين حول الامر .

اوافق بالنيابة عن الحكومة العراقية على الترتيبات المبينة في كتابكم .
انتهم هذه الفرصة لاعرب لكم عن فائق تقديري واحترامي .

وزير المالية

المستر هارولد بيلي

القائم باعمال السفارة البريطانية
بغداد

١٨ شباط ١٩٥١

الكتاب رقم (٣)

صاحب المعالي

اتشرف بان اقترح تعديل الاتفاقية المالية المعقودة بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة العراقية والموقع عليها في لندن بتاريخ ١٣ آب ١٩٤٧ كما يلي :-

المادة السادسة

(١) يستعاض عن عبارة (٢٠٠٠٠٠٠٠ ر) باون استرليني الواردة في الفقرة الفرعية (أ) بعبارة (٤٠٠٠٠٠٠٠ ر باون استرليني) .

(٢) تضاف الفقرة الفرعية الجديدة التالية :-

(ج) ٦٠٠٠٠٠٠٠ باون استرليني بأقسط يبلغ كل منها ٢٠٠٠٠٠٠٠ باون استرليني كلما قل مجموع الرصيد في الحساب رقم (١) العائد للمصرف الوطني العراقي عن ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ باون استرليني على شرط ان لا ينقل الاسترليني من الحساب رقم (١) العائد للمصرف الوطني العراقي الى المصارف التجارية في العراق لمجرد الاستفادة من هذا الترتيب .

٢ - في حالة موافقة الحكومة العراقية على ما جاء اعلاه اتشرف بان اقترح اعتبار هذه المذكرة وجواب معاليكم بذلك المعنى بمثابة اتفاق بين الحكومتين حول الامر .

انتهمز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي .

القائم بالاعمال

صاحب المعالي السيد عبدالوهاب مرجان
وزير المالية
بغداد

١٨ شباط ١٩٥١

عزيزي القائم بالاعمال

اتشرف بان اعترف بتسلم كتابكم الذي يحمل نفس التاريخ والذي يتضمن ما يلي :-

اتشرف بان اقترح تعديل الاتفاقية المالية المعقودة بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة العراقية والموقع عليها في لندن بتاريخ ١٣ آب / ١٩٤٧ كما يلي :-

المادة السادسة

(١) يستعاض عن عبارة (٢٠٠٠٠٠٠٠٠) باون استرليني الواردة في الفقرة الفرعية (أ) بعبارة (٤٠٠٠٠٠٠٠٠ باون استرليني) .

(٢) تضاف الفقرة الفرعية الجديدة التالية :-

(ج) ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ باون استرليني بأقساط يبلغ كل منها ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ باون استرليني كلما قل مجموع الرصيد في الحساب رقم (١) العائد للمصرف الوطني العراقي عن ٦٠٠٠٠٠٠٠٠ باون استرليني على شرط ان لا ينقل الاسترليني من الحساب رقم (١) العائد للمصرف الوطني العراقي الى المصارف التجارية في العراق لمجرد الاستفادة من هذا الترتيب .

٢ - في حالة موافقة الحكومة العراقية على ما جاء اعلاه اتشرف بان افرح اعتبار هذه المذكرة وجواب معاليكم بذلك المعنى بمثابة اتفاق بين الحكومتين حول الامر .

اوافق بالنيابة عن الحكومة العراقية على التعديلات الميسنة في كتابكم والمقترح ادخالها على الاتفاقية المالية المعقودة بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة والموقع عليها في ١٣ آب ١٩٤٧ .

اتنزه هذه الفرصة لاعرب لكم عن فائق تقديري واحترامي .

وزير المالية

المستر هارولد بيلي

القائم باعمال السفارة البريطانية

بغداد

١٨ شباط ١٩٥١

الكتاب رقم (٤)

صاحب المعالي

اتشرف بان اقترح اجراء التعديلات التالية في الاتفاقية المالية المعقودة بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة العراقية والموقع عليها في لندن بتاريخ

١٣ آب ١٩٤٧ .

المادة الاولى

الفقرة ٤ (آ) (١) : - تعتبر العبارة (ومبالغ الفوائد المشار اليها في الفقرة (١)

من المادة السابعة) ملغاة .

الفقرة ٤ (ب) (١) : - تعتبر العبارة (والفقرة (٢) من المادة السابعة) ملغاة .

المادة الثانية

الفقرة (١) - تعتبر العبارة (الفقرة (٢) من المادة السابعة) ملغاة .

المادة السابعة

تعتبر هذه المادة ملغاة

٢ - على اثر الغاء المادة السابعة سيطلق فوراً الاسترليني المتراكم بحكم ك
المادة من الحساب رقم (٢) الى الحساب رقم (١) .

٣ - في حالة موافقة الحكومة العراقية على ما جاء اعلاه اتشرف بان اقترح
اعتبار هذه المذكرة وجواب معاليكم بذلك المعنى بمثابة اتفاق بين الحكومتين
حول الامر .

انتهمز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي .

القائم بالاعمال

صاحب المعالي السيد عبدالوهاب مرجان

وزير المالية

بغداد

١٨ شباط ١٩٥١

رقم (٤)

عنيزي القائم بالاعمال

اتشرف بان اعترف بتسلم كتابكم الذي يحمل نفس التاريخ والذي يتضمن
ما يلي : -

اتشرف بان اقترح اجراء التعديلات اتالية في الاتفاقية المالية المعقودة بين
حكومة المملكة المتحدة والحكومة العراقية والموقع عليها في لندن بتاريخ
١٣ آب ١٩٤٧ .

المادة الاولى

الفقرة ٤ (أ) (١) : - تعتبر العبارة (ومبالغ الفوائد المشار اليها في الفقرة (١)
من المادة السابعة) ملغاة .

الفقرة ٤ (ب) (١) : - تعتبر العبارة (والفقرة (٢) من المادة السابعة) ملغاة .

المادة الثانية

الفقرة (١) - تعتبر العبارة (الفقرة (٢) من المادة السابعة) ملغاة .

المادة السابعة

تعتبر هذه المادة ملغاة

٢ - على اثر الغاء المادة السابعة سيطلق فوراً الاسترليني المتراكم بحكم تلك
المادة من الحساب رقم (٢) الى الحساب رقم (١) .

٣ - في حالة موافقة الحكومة العراقية على ما جاء اعلاه اتشرف بان اقترح
اعتبار هذه المذكرة وجواب معاليكم بذلك المعنى بمثابة اتفاق بين الحكومتين
حول الامر .

اوافق بالنيابة عن الحكومة العراقية على التعديلات الميئة في كتابكم
والمقترح ادخالها على الاتفاقية المالية المعقودة بين الحكومة العراقية وحكومة
المملكة المتحدة والموقع عليها في ١٣ آب ١٩٤٧ .
انتهمز هذه الفرصة لاعرب لكم عن فائق تقديري واحترامي .

وزير المالية

المستر هارولد بيلي

القائم باعمال السفارة البريطانية

بغداد

اتفاق بين حكومة المملكة العراقية وحكومة المملكة المتحدة بشأن مصالح جوية بين اراضي كل منهما وما ورائها

ان حكومة المملكة العراقية وحكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندا الشمالية المنضمين الى ميثاق الطيران المدني الدولي الموقع عليه في شيكاغو في اليوم السابع من كانون الاول ١٩٤٤ •

بناء على رغبتهما في عقد اتفاق لغرض تأسيس مصالح جوية بين اراضي المملكة المتحدة وارضى المملكة العراقية وما ورائهما اتفقا على ما يلي : -

المادة الاولى

لغرض هذا الاتفاق يكون للالفاظ التالية المعاني الموضحة ازاءها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

أ - يقصد « بالميثاق » ميثاق الطيران المدني الدولي الموقع عليه في شيكاغو في اليوم السابع من كانون الاول / ١٩٤٤ وفي ضمنه اي ملحق تم اقراره بموجب المادة ٩٠ من الميثاق واية تعديلات ادخلت على الملاحق او الميثاق بمقتضى المادتين ٩٠ و ٩٤ منه •

ب - يراد « بسلطات الطيران » في المملكة المتحدة وزير الطيران المدني او اي شخص او هيئة مفوضة بممارسة اية مهام يطلع بها الآن الوزير المشار اليه او مهام مماثلة اخرى وفي العراق وزير المواصلات والاشغال او اي شخص أو هيئة مخولة بممارسة أية مهام يمارسها في الوقت الحاضر الوزير المشار اليه او مهام مماثلة لها •

ج - يراد « بالمؤسسة الجوية المعنية » المؤسسة الجوية التي تخبر عنها خطيا سلطات الطيران عند احد الطرفين المتعاقدين سلطات الطيران في الطرف المتعاقد الآخر بانها هي المؤسسة الجوية التي عينتها بمقتضى المادة الثالثة من هذا الاتفاق للعمل على الطرق المحددة في ذلك الاخبار •

د - يقصد بكلمة « اراضي » بالنسبة الى الدولة الاراضي والمياه الاقليمية الملاصقة لها الكائنة تحت سلطان تلك الدولة او سيادتها او حمايتها او وصايتها •

٥ - يكون لعبارة « المصلحة الجوية » و « المصلحة الجوية الدولية » و « المؤسسة الجوية » و « الهبوط لغير مقاصد النقل » المعاني المخصصة لكل منها في المادة ٩٦ من الميثاق .

المادة الثانية

١ - تبقى المواد ١١ و ١٢ و ١٥ و ٢٤ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ من الميثاق بقدر ما تنطبق على المصالح الجوية المؤسسة بموجب هذا الاتفاق نافذة بشكلها الحالي بين الطرفين المتعاقدين طيلة مدة هذا الاتفاق كما لو كانت جزءا متما له الا اذا ابرم الطرفان المتعاقدان تعديلات يسري مفعولها على هذه المواد وفقا للمادة ٩٤ من الميثاق وفي تلك الحالة تصبح المواد المذكورة نافذة بشكلها المعدل طيلة استمرار هذا الاتفاق .

٢ - تمنح مواد الوقود والزيوت وقطع الغيار التي تثبت في الطائرات او تؤخذ اليها في بلاد احد الطرفين المتعاقدين من قبل الطرف المتعاقد الآخر او المؤسسة الجوية التي عينها او نيابة عنهما والمعدة حصرا لاستعمال طائرات ذلك الطرف المتعاقد او فيها معاملة لا تقل عما يعامل به ذلك الطرف مؤسساته الجوية الوطنية او مؤسسات الدول الاكثر حظوة العاملة في المصالح الجوية الدولية وذلك من حيث الرسوم الكمركية واجور التفيتش او ما يماثل ذلك من الرسوم والاجور التي يفرضها الطرف المتعاقد الاول . ويكون هذا التعامل بالاضافة الى التعامل الذي سمحت به المادة الرابعة والعشرون من الميثاق .

المادة الثالثة

١ - على كل من الطرفين المتعاقدين ان يعين خطيا للطرف الآخر مؤسسة جوية واحدة او اكثر لغرض تشغيل مصالح جوية استنادا على هذا الاتفاق على السبل المعينة في ملحق هذا الاتفاق (ويشار اليهما فيما يلي بالمصالح المتفق عليها والسبل المعينة) .

٢ - على الطرف المتعاقد الثاني عند استلامه اشعار التعيين المذكور ان يمنح بدون ابطاء الى المؤسسة او المؤسسات الجوية المعينة الترخيص اللازم لمباشرة اعمالها مع مراعاة احكام الفقرة (٣) من هذه المادة والمادة (٤) من هذا الاتفاق .

٣ - لسلطات الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين ان تطلب الى مؤسسة جوية

عينها الطرف المتعاقد الآخر ان تثبت لها حيازتها على المؤهلات التي تمكنها من تنفيذ الشروط التي تنص عليها القوانين والانظمة التي تطبقها عادة على اعمال المؤسسات الجوية التجارية وفقا لاحكام الميثاق .

٤ - بعد استكمال احكام الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة يجوز للمؤسسة الجوية المعنية والمفوضة على الصورة المشروحة فيهما مباشرة المصالح المتفق عليها في اي وقت كان .

المادة الرابعة

١ - لكل من الطرفين المتعاقدين حق رفض قبول مؤسسة جوية عينها الطرف الآخر او الامساك عن اعطائها الحقوق المعنية في المادة الخامسة من هذا الاتفاق او الغاء هذه الحقوق او تقييد المؤسسة الجوية في ممارسة الحقوق الممنوحة لها بأية شروط تراها ضرورية في أية حالة لا تقتنع فيها من ان الجانب الهام من ملكية تلك المؤسسة الجوية وادارتها الفعلية ثابتة بيد الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة الجوية او بيد رعايا الطرف المتعاقد الذي عين تلك المؤسسة الجوية .

٢ - لكل من الطرفين المتعاقدين الحق بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر في توقيف المؤسسة الجوية المعنية عن ممارسة الحقوق المينة في المادة الخامسة من هذا الاتفاق او تقييد المؤسسة الجوية المذكورة عند ممارستها تلك الحقوق بأية شروط تراها لازمة في كل حالة تعجز فيها المؤسسة الجوية عن مراعاة قوانين وانظمة الطرف المتعاقد الذي منحها تلك الحقوق او تعجز عن مراعاة الشروط التي فرضها هذا الاتفاق عند ممارسة اعمالها .

المادة الخامسة

١ - مع مراعاة احكام هذا الاتفاق تتمتع المؤسسة الجوية المعنية من قبل كل من الطرفين المتعاقدين ابان استثمارها المصالح المتفق عليها :- (أ) يحق تحليق طائراتها عبر اراضي الطرف المتعاقد الآخر (ب) والهبوط في الاراضي المذكورة لغير مقاصد النقل (ج) والهبوط في الاراضي المذكورة في النقاط المينة في ملحق هذا الاتفاق لغرض انزال منقولات فيها من ركاب او وسق او بريد واردة من مختلف الدول او شحن هذه المنقولات من تلك النقاط .

٢ - لا يعتبر ما في الفقرة (١) من هذه المادة ما يخول المؤسسة الجوية التابعة

لأحد الطرفين المتعاقدين حق نقل الركاب أو الوسق أو البريد من اراضي الطرف المتعاقد الآخر لقاء مكافأة أو اجرة بقصد ايصالها الى نقطة اخرى داخل اراضي ذلك الطرف المتعاقد الآخر .

المادة السادسة

١ - يكون للمؤسسات الجوية التابعة للطرفين المتعاقدين فرص عادلة ومتساوية لاستثمار المصالح المتفق عليها على السبل المعينة بين اراضي كل منهما .

٢ - عند تشغيل المصالح الجوية المتفق عليها يجب على المؤسسات الجوية التابعة الى كل من الطرفين المتعاقدين ان تأخذ بنظر الاعتبار مصالح المؤسسات الجوية التابعة الى الطرف المتعاقد الآخر بغية عدم التأثير على المصالح الجوية التي تسيرها على امتداد السبل نفسها أو البعض منها تأثيراً لا مبرر له .

٣ - يلزم ان تكون للمصالح الجوية المتفق عليها التي يقدمها كلا الطرفين المتعاقدين تناسب وثيق مع حاجات الناس الى النقل على السبل المعينة وان يكون هدفها الاول مع وجود نسبة معقولة من الحمل تقديم ما يكفي من الطائرات لاستيعاب ما يتيسر في الحال الحاضر وما يعقل توقعه من ركاب ووسق وبريد بين اراضي الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة الجوية وبين الدولة التي يقصد ايصال هذه المنقولات اليها نهائياً . اما عن اعداد ما يلزم لنقل الركاب والوسق والبريد الذي يؤخذ أو يفرغ في نقاط واقعة على السبل المعينة في بلاد تابعة الى دول غير الدولة التي عينت المؤسسة الجوية فيكون ذلك وفقاً للقاعدة العامة القائلة بان مستوعب المصلحة يجب ان يتناسب مع : -

(١) مقتضيات النقل المتجمعة الى اراضي الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة الجوية أو النقل الآتي منها .

(٢) ما تحتاجه المنطقة التي يمر بها الخط الجوي من النقل بعد الاخذ بنظر الاعتبار مصالح النقل الجوي الاخرى التي تسيرها المؤسسات الجوية التابعة للدول التي تضمها تلك المنطقة .

(٣) ما تحتاجه اعمال الخطوط الجوية المجتازة .

المادة السابعة

تقدم سلطات الطيران في كل من الطرفين المتعاقدين الى سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر حسب طلبها :-

(أ) ما يناسب من الاحصائيات لفحص عدد رحلات المصالح المتفق عليها ومقدار استيعابها .

(ب) ما يعقل احتياجهما اليه من حين لآخر من البيانات عما نقلته مؤسساتها الجوية المعنية العاملة الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر او منها او عبرها بما في ذلك من معلومات عن منشأ تلك المنقولات والجهات التي آلت اليها .

المادة الثامنة

١ - تحدد تعريفه الاجور التي تستوفي في اي مصلحة تسير وفقا لهذا الاتفاق على نسب معقولة مع مراعاة جميع العوامل التي لها مساس بها بما في ذلك تكايف التشغيل والاعتدال في الارباح وميزات المصاحبة (من ذلك التفاوت في الـمرعة والراحة) وما يستوفي من الاجور من قبل مؤسسة جوية اخرى على اي قسم من السبل المعنية .

٢ - تتفق المؤسسات الجوية المعنية والتي يهمها الامر فيما بينها ان امكن على تعريفات الاجور ومبلغ العمولة الذي يعطى للوكلاء وذلك بالتشاور مع سائر المؤسسات الجوية العاملة على امتداد تلك السبل او على البعض منها ويكون التوصل الى ذلك الاتفاق باتباع الطريقة المعنية من قبل اتحاد النقل الجوي الدولي لتحديد الاجور كلما امكن ذلك وتكون التعريفات التي يتفق عليها على هذه الصورة خاضعة الى موافقة سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين .

٣ - اذا لم تستطع المؤسسات الجوية المعنية الاتفاق فيما بينها او اذا عجزت لسبب من الاسباب عن اقرار تعريفه اجور وفقا لاحكام الفقرة (٢) فتسعى سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين لتعيين تعريفه الاجور بالاتفاق فيما بينها .

٤ - اذا لم تتوصل سلطات الطيران الى الاتفاق فيحسم الخلاف وفقا لاحكام

المادة العاشرة .

٥ - لا يعمل بآية تعريفه اجور اذا لم ترض بها سلطات الطيران لدى اي من الطرفين المتعاقدين وذلك فيما عدا الاحوال التي ورد ذكرها في الفقرة (٣) من المادة العاشرة .

المادة التاسعة

تجري مشاورات في مواعيد منتظمة ومتقاربة بين سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين لتأمين التعاون الوثيق في جميع الشؤون التي لها اساس بتنفيذ هذا الاتفاق .

المادة العاشرة

١ - اذا نشأ بين الطرفين المتعاقدين خلاف حول تفسير هذا الاتفاق او تطبيقه يسعى الطرفان المتعاقدان في بادئ الامر بتسويته بالمفاوضة بينهما .

٢ - اذا عجز الطرفان المتعاقدان عن التوصل الى حله بطريقة المفاوضة :

(أ) فلهما ان يتفقا على احوالة النزاع للفصل فيه الى مجلس تحكيم يعين بالاتفاق بينهما او الى اي شخص او هيئة اخرى .

(ب) واذا لم يتفقا على هذا النحو او اذا اتفقا على احوالة النزاع على مجلس تحكيم ولكنهما عجزا عن الاتفاق على قوام ذلك المجلس فلكل من الطرفين المتعاقدين احوالة النزاع للفصل فيه الى اي مجلس مختص لحسمه قد يتألف فيما بعد ضمن منظمة الطيران المدني الدولي واذا لم يكن هناك مجلس كهذا فيحال النزاع الى مجلس المنظمة المذكورة .

٣ - يتعهد الطرفان المتعاقدان بالامثال الى اي قرار يصدر بمقتضى الفقرة (٢) من هذه المادة .

٤ - اذا لم يقم احد الطرفين المتعاقدين او مؤسسة جوية معينة من قبل اي من الطرفين المتعاقدين بمراعاة القرار الصادر بمقتضى الفقرة (٢) من هذه المادة واستمر على ذلك فللطرف المتعاقد الآخر تقييد الحقوق التي منحها بمقتضى هذا الاتفاق الى الطرف المتعاقد المقصر او الى المؤسسة او المؤسسات الجوية التابعة لذلك الطرف المتعاقد او الى المؤسسة الجوية المقصرة او ايقاف تلك الحقوق او إلغاؤها .

المادة الحادية عشرة

إذا وضع موضع الاجراء ميثاق عام متعدد الاطراف حول حقوق النقل للمصالح الجوية الدولية نافذ على كلا الطرفين المتعاقدين فيعدل هذا الاتفاق بحيث يصبح منسجماً مع احكام ذلك الميثاق .

المادة الثانية عشرة

- ١ - للمؤسسة الجوية المعنية من جانب اي من الطرفين المتعاقدين ان تتغاضى عن النزول في أى نقطة أو نقاط واقعة على السبل المعنية في جميع رحلاتها أو أية رحلة منها .
- ٢ - اذا رأى اي من الطرفين المتعاقدين بان من المرغوب فيه تغيير احكام هذا الاتفاق بأية صورة من الصور فله أن يطلب التشاور عن ذلك ما بين سلطات الطيران التابعة لكلا الطرفين المتعاقدين ويبدأ هذا التشاور خلال (٦٠) يوماً من تاريخ وقوع الطلب . وعندما تتفق السلطات المشار اليها آنفاً على ادخال تغييرات على هذا الاتفاق تصبح تلك التغييرات مرعية الاجراء حالما تؤيد بمذكرات تبادل بالطرق الدبلوماسية ويجب ان تبلغ فوراً الى مجلس منظمة الطيران المدني الدولي .

المادة الثالثة عشرة

ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مرور سنة من تاريخ استلام احد الطرفين المتعاقدين من الطرف المتعاقد الآخر اخطاراً بانهاؤه الا اذا سحب الاخطار بالاتفاق قبل انقضاء هذه المدة ويبلغ هذا الاخطار في عين الوقت الى مجلس منظمة الطيران المدني الدولي وفي حالة عدم الاعتراف باستلامه يعتبر تسلم الاخطار واقعا . بعد استلام الاخطار من قبل مجلس منظمة الطيران المدني الدولي باربعة عشر يوماً .

المادة الرابعة عشرة

يسجل هذا الاتفاق في مجلس منظمة الطيران المدني الدولي .

المادة الخامسة عشرة

يكون هذا الاتفاق نافذاً من تاريخ التوقيع عليه .
وشهادة على ذلك وقع المفوضان الموقعان أدناه المخولان بذلك رسمياً من قبل حكومتيهما على هذا الاتفاق ووضع ختميهما عليه .
حرر في اليوم التاسع عشر من نيسان ١٩٥١ في بغداد بنسختين باللغتين العربية والانكليزية وكلا النصين صحيحان على التساوي .

ضياء جعفر

وزير المواصلات والاشغال

نيابة عن حكومة المملكة العراقية

الى جون تراوتنيك

سفير صاحب الجلالة البريطانية

نيابة عن حكومة المملكة المتحدة

الجدول

القسم الاول

السبل التي تعمل فيها المؤسسة او المؤسسات الجوية المعنية من قبل العراق .

١	٢	٣	٤
نقاط في الاراضي العراقية .	نقاط متوسطة حسب الرغبة	نقاط في اراضي المملكة المتحدة	اية نقطة واحدة او اكثر من النقاط التالية
		ينتهي فيها السبل	باعتبارها نقطة خاتمة
		الجوي او يمر فيها	او نقطة مرور حسب الرغبة .
(١) العراق	الظهران	الشارجة	كراجي وما ورائها
(٢) العراق		الكويت	عبادان
(٣) العراق		الكويت	البحرين
(٤) العراق		قبرص	
(٥) العراق	الشام	لندن	
	و/او بيروت		
	و/او القاهرة		
	اثينة		
	مالطة		
	و / أو نقطة في ايطاليا		

نقطة في سويسرا

نقطة في فرنسا

يسوغ للمؤسسة او للمؤسسات الجوية المعنية من قبل العراق الاستغناء في اية رحلة من الرحلات او في جميعها عن الهبوط في اية نقطة من النقاط المذكورة اعلاه بشرط ان تبدأ المصالح المتفق على تسيرها على هذه السبل من نقطة تقع في الاراضي العراقية .

القسم الثاني

السبل التي تعمل فيها المؤسسة او المؤسسات الجوية التي تعينها المملكة

المتحدة *

١	٢	٣	٤
نقاط في اراضي المملكة المتحدة	نقاط متوسطة حسب الرغبة	نقاط في الاراضي العراقية ينتهي فيها السبيل الجوي او يمر بها حسب الرغبة	اية نقطة واحدة او اكثر من النقاط التالية باعتبارها نقطة خاتمة أو نقطة مرور حسب الرغبة

(١) لندن زوريخ و / أو روما البصرة كراچي وما ورائها
(او مالطة او طرابلس)
القاهرة

(٢) لندن زوريخ و / أو روما البصرة الكويت وما ورائها
بيروت (او الشام)

(٣) لندن زوريخ و / أو روما بغداد البحرين كراچي ومنها اما
(آ) الى بومباي وما ورائها من النقاط
او

(ب) دلهي
كلكتا

وما ورائها من
النقاط *

(٤) قبرص بغداد

(٥) البحرين الكويت بغداد

يسوغ للمؤسسة الجوية المعنية من قبل المملكة المتحدة الاستغناء في اية رحلة من الرحلات او في جميعها عن الهبوط في اية نقطة من النقاط المذكورة اعلاه بشرط ان تبدأ المصالح المتفق على تسيرها على هذه السبل من نقطة نفع في اراضي المملكة المتحدة *

كتاب رقم - ١ -

السفارة البريطانية بغداد

١٩٥١/٤/١٩

صاحب المعالي

اتشرف بالاشارة الى القسم الثاني من الجدول الملحق بالاتفاق بشأن المصالح الجوية الموقع عليه في هذا اليوم بين حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة وحكومة العراق الملكية والذي سنعطى بمقتضاه المؤسسة او المؤسسات الجوية العراقية المعينة ترخيصا لتشغيل مصالح جوية منتظمة الى الكويت والبحرين والشارجة ، بالنظر للحالة التي هي عليها مطارات الكويت والبحرين والشارجة فمن الضروري فرض الشروط التالية في اوقت احاضر على ممارسة الحقوق الممنوحة لها :-

١ - لايسكن السماح لطائرة من ذوات الاربعة محركات باستعمال المطارات الحالية في الكويت والشارجة والبحرين الا باذن خاص من جانب سلطات الطيران في حكومة صاحب الجلالة .

٢ - بما ان مطار الكويت والشارجة غير مسيجين والوسائل المتوفرة في الكويت والبحرين والشارجة هي في الحال الحاضر من بعض الوجود دون مقتضيات الأمن الاعتيادية فان اشتغال طائرات المؤسسة او المؤسسات الجوية العراقية المعينة في تلك المطارات يجب ان يكون على مسؤولية المؤسسات الجوية نفسها .

اتشرف بأن اطلب اليكم موافاتنا بتأييد مفادها بأن الحكومة الملكية العراقية تقبل بأن تكون ممارسة حقوقها في الشارجة والكويت والبحرين من المؤسسة او المؤسسات الجوية العراقية المعينة قائمة على الشروط المذكورة انفا .
انتهمز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري

توقيع

السير جي . ام ترواتبك

سفير صاحب الجلالة

البريطانية في بغداد

الى صاحب المعالي وزير المواصلات والاشغال

السيد ضياء جعفر

بغداد

اتشرف باعلامكم باستلام كتاب معاليكم بتاريخ هذا اليوم وهذا به :-
اتشرف بالاشارة الى القسم الثاني من الجدول الملحق بالاتفاق بشأن
المصالح الجوية الموقع عليه في هذا اليوم بين حكومة صاحب الجلالة في المملكة
المتحدة وحكومة العراق الملكية والذي سنعطي بمقتضاء المؤسسة او المؤسسات
الجوية العراقية المعنية ترخيصا لتشغيل مصالح جوية منتظمة الى الكويت
والبحرين والشارجة .

بالنظر للحالة التي هي عليها مطارات الكويت والبحرين والشارجة فمن الضروري
فرض الشروط التالية في الوقت الحاضر على ممارسة الحقوق الممنوحة لها :-

١ - لا يمكن السماح لطائرة من ذوات الاربعة محركات باستعمال المطارات
الحالية في الكويت والشارجة والبحرين الا باذن خاص من جاب سلطات
الطيران في حكومة صاحب الجلالة .

٢ - بما ان مطار الكويت والشارجة غير مسيجين والوسائل المتوفرة في
الكويت والبحرين والشارجة هي في الحال الحاضر من بعض الوجوه دون
مقتضيات الامن الاعتيادية فان اشتغال طائرات المؤسسة او المؤسسات
الجوية العراقية المعنية في تلك المطارات يجب ان يكون على مسؤولية
المؤسسات الجوية نفسها .

اتشرف بان اطلب اليكم موافقتنا بتأييد مفاده بان الحكومة الملكية العراقية
تقبل بان تكون ممارسة حقوقها في الشارجة والكويت ولبحرين من قبل المؤسسة
او المؤسسات الجوية العراقية المعنية قائمة على الشروط المذكورة آنفا .

وجوابا عليه اتشرف باخبار معاليكم بان حكومة العراق تقبل بان تكون الحقوق
الممنوحة لها في الشارجة والكويت والبحرين والتي تمارسها المؤسسة او
المؤسسات الجوية المعنية من قبل العراق خاضعة للشروط المذكورة آنفا .

اتتهز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري .
السر جون تراوتنيك كي . سي . ام جي .

ضياء جعفر

الى صاحب المعالي

سفير صاحب الجلالة البريطانية

بغداد

السفارة البريطانية

بغداد

التاريخ :- ٢٢ مايس ١٩٥٢

معالي الوزير :

بناء على التعليمات التي تلقيتها من وزير الخارجية البريطانية اتشرف لاعلام معاليكم بأن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالى ارلندة كانت قد نظرت في اقتراح الحكومة الملكية العراقية بنقل بعض الاملاك الموجودة في ميناء البصرة والتي تتغلها في الوقت الحاضر حكومة صاحب الجلالة الى الحكومة العراقية آخذة بنظر الاعتبار التسوية النهائية للدين المستحق لحكومة صاحب الجلالة فيما يتعلق بهذه الاملاك .

ان حكومة جلالتة مستعدة للموافقة على هذا الاقتراح بالشروط المدونة ادناه بالرغم من ان الشروط لانتقال املاك ميناء البصرة الواردة في الفقرة (٥) من الاتفاق المالي المعقود على حدة وانداخلة في المذكرات التي تبودلت في لندن في ١٩ آب ١٩٣٠ والمتضمنة في وثائق ابرام معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ لم تنفذ بعد .

لما كانت الحكومة الملكية العراقية قد دفعت المبلغ الموقوف من دين ميناء البصرة فان حكومة جلالتة تتعهد الآن بالقيام مع المراجع العراقية المختصة في المعاملات المتضمنة لاعادة تسجيل كافة املاك الميناء المينة في القائمة المرفقة والاملاك الاخرى التي قد تظهر بعدئذ انها لم تكن تذكر في القائمة هذه لاجبب من الاسباب باسم الحكومة الملكية العراقية .

ان هذه الاملاك سوف لا تشمل تلك التي سجلت باسم وزير المستعمرات البريطاني وسكرتيه والمشملة على مقبرة الهنود تسلسل ١١/١ ومحرق الهنود تسلسل ١١/٢ والارض تسلسل ١٠/٢ والمعسكر تسلسل ١٠/١ المسجلة في دائرة الطابو بتاريخ مايس ١٩٢٦ ومارت ١٩٣٠ .

يجري التسجيل على ان يكون من المفهوم :-

أ - ان الحكومة الملكية العراقية تقبل المسؤولية التامة عن اية ادعاءات وتبعات تتعلق باملاك التي سيعاد تسجيلها مما نشأ او قد ينشأ في المستقبل .

ب - ان الحكومة الملكية العراقية ستدفع اية عوائد او تكاليف او مصروفات قد تترتب على انتقال الاملاك واعادة تسجيلها .

واذا وافقت الحكومة الملكية العراقية على تقديم فاني اشرف بان اقترح اعتبار هذه المذكرة وجواب معاليكم بذلك المآل كاتفاق بين حكومتنا يخل محل نصوص الفقرة (٥) من الاتفاق المالى المعقود على حدة والمؤرخ فى ١٩ آب ١٩٣٠ ويصبح نافذا فى التاريخ الذي تقوم فيه الحكومة الملكية العراقية باخبار حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة بأنه قد أتم ابرامه من قبل السلطة التشريعية العراقية .

موقع
السفير البريطانى

صاحب المعالى
وزير خارجية
المملكة العراقية
بغداد

وزارة الخارجية

الشعبة الغربية

معالي السفير

التاريخ :- ٢٢ مايس ١٩٥٢

اتشرف بانباتكم بتسلم مذكرتكم بتاريخ اليوم والتي نصها كالاتي :-

بناء على التعليمات التي تلقيتها من وزير الخارجية البريطانية اتشرف باعلام معاليكم بأن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمالى ايرلندة كانت قد نظرت في اقتراح الحكومة الملكية العراقية بنقل بعض الاملاك الموجودة في ميناء البصرة والتي تشغلها في الوقت الحاضر حكومة صاحب الجلالة الى الحكومة العراقية آخذة بنظر الاعتبار التسوية النهائية للدين المستحق لحكومة صاحب الجلالة فيما يتعلق بهذه الاملاك .

ان حكومة جلالته مستعدة للموافقة على هذا الاقتراح بالشروط المدونة ادناه بالرغم من ان الشروط لا تنقل املاك ميناء البصرة الواردة في الفقرة (٥) من الاتفاق المالي المعقود على حدة والداخله في المذكرات التي تبودلت في لندن في ١٩ آب ١٩٣٠ والمتضمنة في وثائق ابرام معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ لم تنفذ بعد .

لما كانت الحكومة الملكية العراقية قد دفعت المبلغ الموقوف من دين ميناء البصرة فان حكومة جلالته تتعهد الآن بالقيام مع المراجع العراقية المختصة في المعاملات المقترضة لاعادة تسجيل كافة املاك الميناء المينة في القائمة المرفقة والاملاك الاخرى التي قد تظهر بعدئذ انها لم تكن تذكر في القائمة هذه لاي سبب من الاسباب باسم الحكومة الملكية العراقية .

ان هذه الاملاك سوف لا تشمل تلك التي سجلت باسم وزير المستعمرات البريطاني وسكرتيه والمشملة على مقبرة الهنود تسلسل ١١/١ ومحرقه الهنود تسلسل ١١/٢ والارض تسلسل ١٠/٢ والمعسكر تسلسل ١٠/١ المسجلة في دائرة الطابو بتاريخ مايس ١٩٢٦ ومارت ١٩٣٠ .

يجري التسجيل على ان يكون من المفهوم :-

أ - ان الحكومة الملكية العراقية تقبل المسؤولية التامة عن اية ادعاءات وتبعات

تتعلق بالاملاك التي سيعاد تسجيلها مما نشأ أو قد ينشأ فى المستقبل .

ب - ان الحكومة الملكية العراقية ستدفع أية عوائد أو تكاليف او مصروفات قد تترتب

على انتقال الاملاك وأعادة تسجيلها .

واذا وافقت الحكومة الملكية العراقية على ما تقدم فأني أشرف بأن أقترح اعتبار هذه المذكورة وجواب معاليكم بذلك المال كاتفاق بين حكومتينا • يحل محل نصوص الفقرة (٥) من الاتفاق المالي المعقود على حدة والمؤرخ في ١٩ آب ١٩٣٠ ويصبح نافذا في التاريخ الذي تقوم فيه الحكومة الملكية العراقية بأخبار حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأنه قد تم إبرامه من قبل السلطة التشريعية العراقية •

٢ - ابلغ معاليكم بهذا بأن الحكومة العراقية توافق على القيام مع حكومة صاحب الجلالة بالمعاملات الضرورية باعادة تسجيل الاملاك المذكورة في مذكرتكم باسم الحكومة الملكية العراقية ووافق على اعتبار مذكرتكم وهذا الجواب كاتفاق بين حكومتينا يحل محل ويلغى نصوص الفقرة ٥ من الاتفاق المالي المعقود على حدة والمؤرخ في ١٩ آب ١٩٣٠ ويدخل حيز التنفيذ في التاريخ الذي تقوم فيه الحكومة الملكية العراقية بأخبار حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بأنه قد تم إبرامه من قبل السلطة التشريعية العراقية •

موقع

وزير خارجية

العراقية

الى :-

صاحب المعالي

سفير صاحبة الجلالة البريطانية

بغداد

١٩٥٢-٦-٢١

السفارة البريطانية

بغداد

يا صاحب المعالي

اتشرف باعلام معاليكم ان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية ترى ان يصبح الاتفاق الموقع عليه في بغداد بتاريخ ٣١ مارت ١٩٣٦ بين صاحب الجلالة فيما يخص المملكة المتحدة وصاحب الجلالة ملك العراق حول السكك الحديدية في العراق وتبادل المذكرات في اليوم نفسه حول موظفي السكك الحديدية غير نافذ اعتبارا من تاريخ هذه المذكرة . ومن المفهوم طبعاً ان انتهاء الاتفاقات لا يمس نقل السكك الحديدية الى الحكومة العراقية او التسوية المالية التي تمت بموجب الاتفاق .

فاذا ما وافقت الحكومة العراقية على ذلك اتشرف بأن اقترح ان هذه المذكرة وجواب معاليكم عليها بهذا المعنى سيكونان بمثابة اتفاق بين الحكومتين في هذا الشأن .

التوقيع

السفير البريطاني

صاحب المعالي وزير الخارجية

بغداد

وزارة الخارجية

الدائرة الساسية

الشعبة الغربية

الرقم غ/١٧٤٧/١٧٤٧/٥/١١٩٢٢

بغداد في ٢١/٦/١٩٥٢

يا صاحب المعالي

اتشرف بانباء معالكم بتسلم مذكرتكم بنفس التاريخ التي نصها كما يلي :-

اتشرف باعلام معاليكم ان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندة الشمالية ترى ان يصبح الاتفاق الموقع عليه في بغداد بتاريخ ٣١ مارت ١٩٣٦ بين صاحب الجلالة فيما يخص المملكة المتحدة وصاحب الجلالة ملك العراق حول السكك الحديدية في العراق وتبادل المذكرات في اليوم نفسه حول موظفي السكك الحديدية غير نافذ اعتبارا من تاريخ هذه المذكرة . ومن المفهوم طبعاً ان انتهاء الاتفاقات لا يمس نقل السكك الحديدية الى الحكومة العراقية او التسوية المالية التي تمت بموجب الاتفاق .

فاذا ما وافقت الحكومة العراقية على ذلك اتشرف بأن اقترح ان هذه المذكرة وجواب معاليكم عليها بهذا المعنى سيكونان بمثابة اتفاق بين الحكومتين في هذا الشأن .

فاني اوافق بالنيابة عن الحكومة العراقية على ما جاء في محتويات مذكرتكم وانهت هذه الفرمة ...

التوقيع

وزير الخارجية

صاحب المعالي سفير صاحب

الجلالة البريطانية بغداد

اتفاق خاص

نظرا لعزم المملكة المتحدة على الانضمام الى ميثاق التعاون المتبادل بين العراق وتركيا المعقود في بغداد ٢٤ شباط ١٩٥٥ •

ولما كانت حكومة المملكة العراقية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ترغبان في عقد اتفاق خاص وفقا لنصوص المادة الاولى من الميثاق باعتبارهما شريكين فيه متساويين ومتمتعين بالسيادة الكاملة •

فقد اتفقا على ما يلي :-

المادة الاولى

تقوم الحكومتان المتعاقدتان بادامة وتنمية السلم والصداقة بين بلديهما وتعاونان من أجل سلامتهما والدفاع عن كيانهما وفقا لميثاق التعاون المتبادل •

المادة الثانية

تنتهى اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا العظمى الموقع عليها في بغداد في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ مع الملاحق والكتب المتبادلة •

المادة الثالثة

لا تتحمل الحكومة العراقية بموجب هذا الاتفاق أية مسؤوليات خارج حدود العراق •

المادة الرابعة

تضطلع الحكومة العراقية بمسؤولية الدفاع التامة عن العراق كما تتولى امرية وحراسة جميع منشآت الدفاع في العراق •

المادة الخامسة

وفقا للمادة الاولى من الميثاق يقوم تعاون وثيق بين السلطات المختصة لكلا الحكومتين للدفاع عن العراق ويشمل هذا التعاون وضع الخطط العسكرية والتدريب المشترك وكذلك توفير التسهيلات التي قد يتفق عليها بين الحكومتين المتعاقدتين لهذا الغرض ولغاية جعل القوات المسلحة العراقية في جميع الاحوال بحالة كفاءة واستعداد •

المادة السادسة

بناء على طلب الحكومة العراقية تعمل حكومة المملكة المتحدة كل ما في وسعها لاجل :-

(أ) تقديم المساعدة للعراق وذلك •

١ - بتأسيس وادامة قوة جوية عراقية فعالة وذلك عن طريق اجراء التدريب والتمارين المشتركة في الشرق الاوسط •

٢ - بادامة المطارات والمنشآت الاخرى التي قد يتفق على ضرورتها بين وقت وآخر وتشغيلها بصورة فعالة •

(ب) الاشتراك مع الحكومة العراقية في :-

١ - تأسيس جهاز فعال للانذار ضد الغارات الجوية •

٢ - تأمين حفظ الاجهزة اللازمة للدفاع عن العراق بحالة استعداد داخل الاراضي العراقية •

٣ - تدريب وتجهيز القوات العراقية للدفاع عن بلادها •

(ج) ان تقدم للعراق الافراد الفنيين من القوات البريطانية وذلك لغرض تنفيذ نصوص الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة •

المادة السابعة

تتمتع الطائرات العسكرية العائدة لكل من البلدين بتسهيلات المرور والترحيل داخل البلد الاخر •

المادة الثامنة

في حالة هجوم مسلح أو تهديد بهجوم مسلح على العراق تعتبره كلا الحكومتين المتعاقبتين خطرا على سلامة العراق تقدم حكومة المملكة المتحدة للحكومة العراقية بناء على طلب الاخيرة مساعدات تشمل عند الضرورة القوات المسلحة للمعاونة في الدفاع عن العراق • وتقدم الحكومة العراقية جميع التسهيلات والمساعدات لجعل هذه المعاونة سريعة وفعالة •

المادة التاسعة

- (أ) ينفذ هذا الاتفاق اعتباراً من تاريخ انضمام المملكة المتحدة للميثاق •
(ب) يكون هذا الاتفاق نافذا طيلة مدة بقاء العراق والمملكة المتحدة طرفين في الميثاق •
واقاراراً بذلك فإن الموقعين أدناه المفوضين بالتوقيع على هذا الاتفاق قد وقعوه وختموه باختامهم •

كتب بنسختين ببغداد في اليوم الحادي عشر من شعبان سنة ألف وثلاثمائة وأربع وسبعين الهجرية الموافق لليوم الرابع من نيسان سنة ألف وتسعمائة وخمس وخمسين الميلادية باللغتين العربية والانكليزية ويعول على كلا النصين على السواء الا في حالة الشك فان النص الانكليزي هو المعول عليه •

روبرت هيوترتن مايكل رايت برهان الدين باش أعيان نوري السعيد

مكتب

رئيس الوزراء

بغداد

في ٤ نيسان ١٩٥٥

كتاب رقم ١

صاحب المعالي

أتشرف بأن أشير الى الاتفاق الخاص الموقع عليه هذا اليوم بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة وبأن أقترح جعل النصوص المبينة في المذكرة المرفقة بهذا الكتاب لغرض تنفيذ الاتفاق الخاص .

وبالإضافة الى ذلك أتشرف بأن أقترح أنه اذا كانت تلك النصوص مقبولة من حكومة المملكة المتحدة فإن الكتاب هذا والمذكرة المرفقة به مع جواب معاليكم يشكل اتفاقا بين حكومتينا يصبح نافذا بنفس التاريخ ويبقى معمولاً به لنفس مدة العمل بالاتفاق الخاص وانه ستتخذ ترتيبات مفصلة بموجبه بين السلطات المختصة لكلا الحكومتين .
وأنتهز هذه الفرصة لأعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي .

نورى السعيد

صاحب المعالي السير مايكل رايت

ك . سى . أم . جى

سفير صاحبة الجلالة البريطانية

بغداد

المذكرة المرفقة بكتاب رقم ١

١ - (أ) تنتقل القيادة في الجبانية والشعبية والمقل الى الحكومة العراقية اعتبارا من تاريخ توقيع الاتفاقية الخاصة ويعين ضباط عراقيون ذوو رتب مناسبة لهذا الغرض في ٢ مايس (أيار) ١٩٥٥ •

(ب) يجرى اخلاء جميع الوحدات الجوية المنسوبة للقوة الجوية الملكية البريطانية المقيمة حاليا في الجبانية والشعبية بصورة تدريجية وينجز اخلاؤها ضمن سنة واحدة بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية الخاصة •

(ج) وكلما تقدمت عملية اخلاء هذه الوحدات الجوية تقوم حكومة المملكة المتحدة باخلاء الاشخاص المنسبين للمجموعات الفنية والادارية وأفراد منظمات الخدمة المعترف بها وذلك تدريجيا حتى لا يبقى في العراق الا من تتطلبهم أغراض الاتفاق الخاص وهذه المذكرة فقط •

٢ - (أ) بموجب نصوص الاتفاق الخاص ان الاشخاص البريطانيين سيكونون في العراق لمعاونة القوات العراقية في التدريب وفي تأسيس وتشغيل وأدامة التسهيلات والتجهيزات ولخدمة الطائرات •

(ب) ان قيادة وادارة الاشخاص والتأسيسات البريطانية تكون من مسؤولية حكومة المملكة المتحدة • وتؤمن حكومة المملكة المتحدة لهذا الغرض الهيئة البريطانية المطلوبة لقيادتهم وادارتهم تحت السيطرة الشاملة للضابط العراقي المسؤول عن كل مؤسسة •

(ج) يعمل الضابط البريطاني الاقدم المعين في جميع الاحوال بارتباط وثيق مع الضابط العراقي الأمر •

٣ - تنطبق نصوص الاتفاقية الخاصة بوضع قوات فرقاء معاهدة شمالى الاطلسي الموقعة في لندن في ١٩ حزيران ١٩٥١ على قوات كل حكومة في أراضي الحكومة الاخرى وتتخذ التدابير المفصلة لتطبيق تلك النصوص من قبل الحكومتين بأسرع ما يمكن • والى ان يتم اتخاذ هذه التدابير في العراق يستمر في تنفيذ النصوص المعمول بها حاليا بحق القوات البريطانية •

٤ - (أ) عملاً بمنطوق المادة (٤) من الاتفاق الخاص تسلم الحكومة العراقية مسؤولية حماية جميع المطارات والمؤسسات في العراق • وللتوصل الى هذا الغرض يضم الى القوات العراقية من يرغب في التطوع من منتسبي قوات الليفي العائدة للقوة الجوية الملكية البريطانية في العراق • وتيسر حكومة المملكة المتحدة للاعارة الى القوات العراقية ولفترة محدودة اشخاصا بريطانيين يكونون جهد الامكان ممن يخدمون الان في قطعات الليفي التابعة للقوة الجوية الملكية البريطانية وذلك لتسهيل انتقال وانضمام هذه القوات الى القوات العراقية •

(ب) تبذل الحكومتان جهدهما لتأمين استمرار تشغيل أكبر عدد ممكن من المدنيين المستخدمين حالياً في الجبائية والشعبية والمعدل •

٥ - تتعهد حكومة المملكة المتحدة بموجب الفقرتين (أ) و (ج) من المادة (٦) من الاتفاق الخاص ولكي تسهل أقصى التعاون بين القوتين الجويين للبلدين ان تبذل جهدها في :-

(أ) تأمين المشورة الاختصاصية والمعونة في القضايا الفنية وما يتعلق بالتشغيل بما فيه تمديد المطارات العراقية وانشاء ما قد يتفق على ضرورته من مطارات اضافية ووسائل معاونة •

(ب) تأمين الاشخاص للمعاونة في تدريب القوة الجوية الملكية العراقية وتقديم الاستشارات المستمرة المتعلقة بأساليب التدريب وفنونه في جميع ادواره •

(ج) ترتيب قيام أسراب من القوة الجوية الملكية البريطانية وطائرات بريطانية أخرى بزيارات دورية للعراق وذلك بموجب نصوص الاتفاق الخاص وهذه المذكرة ويتوخى منها بصورة خاصة تأمين التدريب المشترك في جميع الاوقات •

(د) تيسير الاشخاص البريطانيين في العراق لغرض تأمين خدمة الطائرات البريطانية وادامتها وتصليحها وكذلك قد يتفق على وجوب تأمينهم للمطارات المستعملة بصورة مشتركة من قبل الطرفين •

(هـ) تقديم التسهيلات وتشمل دورات التدريب خارج العراق لتدريب الاشخاص العراقيين اذا لم تيسر التسهيلات المناسبة في العراق •

(و) تقديم التسهيلات الممكنة لتأمين الطائرات الضرورية وما يلزم لها من معدات على أن تكون من طراز حديث •

٦ - تبذل حكومة المملكة المتحدة بالاشتراك مع الحكومة العراقية جهودها لتأسيس منظومة كفاءة للدفاع ضد الغارات الجوية بأسرع وقت ممكن على أن يشمل ذلك منظومة (إرادار) للإنذار ومنظومة للأخبار عن الطائرات •

وتنفيذا لهذه الأغراض تؤمن حكومة المملكة المتحدة لحكومة العراق معونة ومشورة ذوي الاختصاص من العسكريين أو الفنيين •

٧ - لأغراض المادة (٨) من الاتفاق الخاص تدريب القوات العراقية الأرضية بشكل يسهل أقصى التعاون مع القوات الأرضية للمملكة المتحدة ويؤمن أشخاص بريطانيون مدربون ذوو خبرة للمعاونة في تدريب القوات الأرضية العراقية والحضور وابداء المشورة في تمارين الميدان وغيرها • تبذل حكومة المملكة المتحدة جهودها لتسهيل تجهيز الحكومة العراقية بالأسلحة والمعدات المناسبة الأخرى من الطراز الحديث •

٨ - تتعاون حكومة المملكة المتحدة مع حكومة العراق في أن تؤسس مقدما وإن تديم بمستوى يتفق عليه منشآت الادامة بما في ذلك وسائل تصليح الدبابات التي يتفق على كونها ضرورية للقوات العراقية وللقوات البريطانية المتعاونة معها في حالة تعرض العراق لهجوم • وتؤمن حكومة المملكة المتحدة المشورة الفنية العسكرية في تعيين مواقع المنشآت المذكورة وفي تشييدها كما تؤمن المشورة والمساعدة في ادامتها وتشغيلها •

٩ - (أ) تؤمن حكومة المملكة المتحدة بموجب اتفاق بين الحكومتين تعاون ومشورة اشخاص ذوي اختصاص من عسكريين وفنيين لغرض تأسيس منظمة لمراقبة ورفع الألغام في شط العرب •

(ب) تستمر الحكومة العراقية في السماح للقطعات البحرية البريطانية بزيارة شط العرب في أي وقت كان على أن تخبر بذلك مقدما •

١٠ - يستمر في تطبيق القواعد وتقديم التسهيلات المعمول بها حاليا في العراق فيما يخص مرور ونزول وتمون وخدمة الطائرات العاملة تحت سيطرة القوة الجوية الملكية البريطانية ويجرى تطبيق القواعد وتقديم التسهيلات الماثلة في المملكة المتحدة والمناطق التابعة لها للطائرات تحت سيطرة القوة الجوية الملكية العراقية •

١١ - (أ) تشترك حكومة المملكة المتحدة مع حكومة العراق في تأسيس اكداس من المدخرات والتجهيزات العسكرية في العراق لتستعمل من قبل القوات المسلحة للملدين في الدفاع عن العراق في حالة وقوع هجوم مسلح على العراق • وتخزن هذه الاكداس في محلات في العراق يتفق عليها بين الجهات المختصة للحكومتين •

(ب) تؤمن الحكومة العراقية المستودعات الضرورية للمحافظة على هذه الاكداس وتحمل المسؤولية الكاملة فيما يخص سلامتها •

(ج) للاغراض الادارية يجرى خزن الاكداس التي تعود لحكومة العراق مستقلا عن الاكداس التي تعود لحكومة المملكة المتحدة •

(د) يحتفظ بالاكداس جاهزة للاستعمال في جميع الاحوال • ولذا يجب تأمين مايلزم لادامتها وتقليبها وتفتيشها واستبدالها بصورة دورية • وتقوم كل حكومة بتأمين الاشخاص اللازمين لهذه المقاصد للاكداس العائدة اليها •

(هـ) لحكومة المملكة المتحدة حرية التصرف بأى مواد من هذه الاكداس العائدة ملكيتها الى حكومة المملكة المتحدة والتي قد تفيض عن احتياج الجهة البريطانية وفي حالة التخلص من هذه المواد في العراق يجب ن يسبق ذلك رفض الحكومة العراقية لها لاول مرة •

١٢ - (أ) تقوم حكومة العراق بتأمين الخدمات الضرورية لاستعمال الاشخاص البريطانيين وتخصص عند الضرورة اسكانا ملائما لهم ولعوائلهم •

(ب) عندما يتفق بين حين واخر على ضرورة تأمين تأسيسات جديدة لاغراض الاتفاق الخاص وهذه المذكرة فان الشروط التي يجرى تأمينها بموجبها يتفق عليها بين الحكومتين •

السفارة البريطانية

بغداد

في ٤ نيسان ١٩٥٥

كتاب رقم ١١ آ

صاحب الفخامة

اتشرف بان اعلمكم بتسليمي كتاب فخامتكم المؤرخ هذا اليوم الذي تقترحون به جعل النصوص المبينة في المذكرة المرفقة بكتاب فخامتكم لغرض تنفيذ الاتفاق الخاص الموقع عليه هذا اليوم بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة •

وبقبولي تلك النصوص اتشرف بان أويد ان كتاب فخامتكم وكتابي هذا جوابا عليه يشكلان اتفاقا بين حكومتنا حول الشروط التي تضمنتها تلك النصوص التي ستصبح نافذة بنفس التاريخ وتبقى معمولا بها لنفس مدة العمل بالاتفاق الخاص • كما اتشرف بالاضافة الى ذلك بان اوافق على اقتراح فخامتكم باتخاذ ترتيبات مفصلة بموجب هذا الاتفاق بين السلطات المختصة لكلا الحكومتين •

انتهاز هذه الفرصة لاعرب لفخامتكم عن فائق تقديري واحترامي •

مايكل رايت

صاحب الفخامة الجنرال نوري السعيد

جى • سى • فى • او • سى • أم جى • دى • اس • او •

مكتب رئيس الوزراء

بغداد

في ٤ نيسان ١٩٥٥

كتاب رقم ٢

صاحب المعالي

اتشرف بان اشير الى الاتفاق الخاص الموقع عليه هذا اليوم بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة والى كتابينا المرقمين ١ و ١١ المتبادلين هذا اليوم وبان اقترح ان تكون النصوص المبينة في المذكرة المرفقة بهذا الكتاب لغرض تنفيذ الاتفاق الخاص والى الكتابين المشار اليهما •

وبالاضافة الى ذلك اتشرف بان اقترح انه اذا كانت تلك النصوص مقبولة من حكومة المملكة المتحدة فان هذا الكتاب والمذكرة المرفقة به مع جواب معاليكم تشكل اتفاقا بين حكومتينا يصبح نافذا بنفس التاريخ ويبقى معمولاً به لنفس مدة العمل بالاتفاق الخاص •

انتهاز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي •

نوري السعيد

صاحب المعالي السر مايكل رايت

ك. س. ام. جى

سفير صاحبة الجلالة البريطانية

بغداد

المذكرة المرفقة بكتاب رقم ٢

(أ) ان جميع الممتلكات غير المنقولة الموجودة حاليا فى ملكية الجهات البريطانية
اما ان تستمر فى الملكية البريطانية او تسلم الى حكومة العراق او يترك لحكومة
المملكة المتحدة حرية التخلّى عنها •

ستسلم لحكومة العراق مجانا ويدون ثمن بعض التأسيسات التى تخدم احتياجات
كلتا الحكومتين • يدفع ثمن كافة الممتلكات غير المنقولة الاخرى التى يجرى
تسليمها للحكومة العراقية بموجب ما جاء اعلاه بقيمتها وهى فى وضعها الراهن •

(ب) تتمتع حكومة المملكة المتحدة بالحقوق الكاملة للاستخدام المجانى لكافة التأسيسات
التي تسلم مجانا • يحق لحكومة العراق فى الاحوال التى تكون بها قد دفعت ثمن
الممتلكات غير المنقولة فرض اجور معقولة تقرر بالاتفاق عن استعمالها فيما بعد
من قبل حكومة صاحبة الجلالة •

(ج) تكون كل حكومة مسؤولة عن تشغيل وادامة الممتلكات غير المنقولة المملوكة من
قبلها تتفق الحكومتان حول المستويات الواجب مراعاتها وفى الحالات المناسبة
اقتسام التكاليف فيما يخص تشغيل وادامة التأسيسات التى تستخدم لاجراض كلتا
الحكومتين •

(د) تدفع حكومة العراق ثمن الممتلكات المنقولة المطلوبة لتشغيل الممتلكات المسلمة
بموجب الفقرة (أ) أعلاه بتقدير الكلفة الكاملة اذا كانت جديدة وبتقدير معتدل
اذا كانت مستعملة • تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بكافة الممتلكات المنقولة
الاخرى وتخول حق التخلّى عنها فى داخل العراق او خارجه •

(هـ) تتحمل حكومة العراق تكاليف منظومة الانذار الجوى العائد لها وتحسين مطاراتها
العسكرية بمستويات يتفق عليها •

(و) تتحمل كل حكومة تكاليف قواتها الخاصة والاشخاص المدنيين المستخدمين من
قبلها • ويستثنى من ذلك ما تتكلفه حكومة العراق بصدد الاشخاص البريطانيين
المعارين او المتدربين للقوات العراقية حيث سيتفق على ذلك مشتركا •

(ز) تجرى تسوية القضايا المالية الاخرى بالاتفاق بين الحكومتين •

السفارة البريطانية

بغداد

في ٤ نيسان ١٩٥٥

كتاب رقم ٢ آ

صاحب الفخامة

اتشرف بان اعلمكم بتسلمي كتاب فخامتكم المؤرخ هذا اليوم الذي تشيرون به الى الاتفاق الخاص الموقع عليه هذا اليوم بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة والى كتابنا المرقمين ١ و ١٠ المتبادلين هذا اليوم الذي تقترحون فخامتكم به ان يكون الغرض من النصوص المبينة في المذكرة المرفقة بكتاب فخامتكم هو تنفيذ الاتفاق الخاص والكتابين المشار اليهما *

وبقبولي تلك النصوص اتشرف بان اؤيد ان كتاب فخامتكم وكتابي هذا جوابا عليه يشكلان اتفاقا بين حكومتنا حول شروط تلك النصوص التي ستصبح نافذة بنفس التاريخ وتبقى معمولاً بها لنفس مدة العمل بالاتفاق الخاص *

ابتهز هذه الفرصة لاعرب لفخامتكم عن فائق تقديري واحترامي *

مايكل رايت

صاحب الفخامة الجنرال نوري السعيد

جى • سى • فى • او • سى • أم جى • دى • اس • او •

السفارة البريطانية

بغداد

فى ٤ نيسان ١٩٥٥

كتاب رقم ٣

صاحب الفخامة

تعلمون فخامتكم من المحادثات التى جرت بيننا اخيرا ان حكومة المملكة المتحدة مهتمة ببذل ما فى وسعها لضمان مستقبل افراد الليفى العائدين للقوة الجوية الملكية فى العراق واستخدمين المدينين فى القواعد الذين خدموا معهم مدة طويلة • ومن اجل ذلك فان حكومة المملكة المتحدة قد قررت اتخاذ التدابير التالية :-

(أ) القيام بترتيبات مناسبة فيما يتعلق بالليفى من اجل التقاعد والاكراميات ومن اجل استبدال التقاعد بمبلغ معين •

(ب) منح اكراميات لمن يستحقها من المستخدمين المدينين عن خدمتهم الطويلة •

(ج) اتخاذ التسهيلات الملائمة فى القواعد باسرع ما يمكن لكلا الليفى والمستخدمين المدينين من اجل توفير التدريب المهنى فى بعض المهن لمن يرغب فى ذلك ويتمكن عن ايجاد عمل له فى محل آخر فى العراق •

(د) النظر فى اعطاء المنح من اجل اعادة الاسكان فى العراق فى الحالات المناسبة والتى لم تتناولها الفقرات (أ) و (ب) و (ج) أعلاه بصورة كافية •

انى لمتأكد بان فخامتكم سترحبون بهذه التدابير وانه بإمكانى الاعتماد على مساعدتكم من أجل قيام حكومة المملكة المتحدة بالاجراءات المبينة فى (ج) و (د) أعلاه •

انتبهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرى واحترامى •

مايكل رايت

صاحب الفخامة الجنرال نورى السعيد

جى • سى • فى • او • سى • ام • جى • دى • اس • او

مكتب رئيس الوزراء

بغداد

في ٤ نيسان ١٩٥٥

كتاب رقم (٣) آ

صاحب المعالي

اشكركم على كتابكم بتاريخ هذا اليوم الذي تعلموني به بالتدابير المقترحة اتخاذها من قبل حكومة المملكة المتحدة فيما يخص ليفي القوة الجوية الملكية في العراق والمستخدمين المدنيين في القواعد •

وجواباً عليه اود ان ابين اني ارحب بهذه الاقتراحات وسأقوم بالمساعدة بالطريقة التي اقترحتها •

انتهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديري واحترامي •

نوري السعيد

صاحب المعالي السر مايكل رايت

ك. س. ام. جى

سفير صاحبة الجلالة البريطانية

بغداد

في ٤ نيسان ١٩٥٥

صاحب الفخامة

ارى من المناسب ان اسجل ان كلمة "قوات" الواردة في الفقرة ٣ من المذكرة المرفقة بكتابتكم رقم ١ بتاريخ هذا اليوم قد استعملت بمعناها العام المقصود في عنوان الاتفاق بشأن وضع قوات الفرقاء بمعاهدة شمالى الاطلسي ومقدمته وانها ليست مقيدة بتعريف "القوة" الوارد في تلك الوثيقة • وهذا يتفق مع قصدنا بان تطبيق كافة نصوص ذلك الاتفاق وفي ضمنها النصوص التي تحكم وضع العناصر المدنية ومن يعيلونهم • انتهز هذه الفرصة لاعرب عن فائق تقديري واحترامي •

مايكل رايت

صاحب الفخامة الجنرال نوري السعيد

جى • سى • فى • او • سى • أم جى • دى • اس • او •

السفارة البريطانية

بغداد

٢٠ كانون الاول ١٩٥٥

يا صاحب الفخامة

اتشرف بأن اشير الى المفاوضات التي جرت من اجل تنفيذ الاتفاق الخاص الموقع عليه في ٤ نيسان ١٩٥٥ بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانية العظمى وشمال ايرلندة . ان حكومة المملكة راغبة في الاعراب عن تقديرها لروح التعاون وحسن النية التي جرت بموجبها هذه المفاوضات وانها كفريق مع العراق في حلف بغداد وكأحد اعضاء المجلس الذي عقد اجتماعه الاول لترغب ان تتخذ اجراءات أخرى لتنمية الصداقة والتعاون بين بلادنا لتحقيق الاهداف العامة لأعضاء حلف بغداد .

٢ - وفي المفاوضات المذكورة اعلاه توصلت الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة الى اتفاق تقسم من الاتفاقيات المالية تنفيذاً لما نص عليه في الفقرة (أ) من المذكرة المرفقة بالكتاب رقم (٢) المؤرخ في ٤ نيسان ١٩٥٥ التي اشارت الى الاتفاق الخاص بأن تدفع الحكومة العراقية مبلغاً قدره ٢٧٥٥٠٠٠ باون الى حكومة المملكة المتحدة وهذا المبلغ يتألف كما يلي :

(أ) مبلغ ١٣٧٥٠٠٠ باون يدفع بدلا عن الممتلكات التي انتقلت او التي اسلمت من الملكية البريطانية لتسلم الى الحكومة العراقية وفق نصوص المذكرة المرفقة بالكتاب رقم (٢) وهذه الممتلكات والثمن المتفق عليه يتألف مما يلي :

المباني في الحبانية المقومة بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ باون

» المخيمات المدنية المقومة بمبلغ ٩٠٠٠٠

» المباني والمنشآت الثابتة في الشعبية المقومة بمبلغ ٤٣٠٠٠٠

» المباني والمنشآت الثابتة في البصرة المقومة بمبلغ ٣٥٥٠٠٠

(ب) مبلغاً قدره (١٣٨٠٠٠٠) باون يدفع عن الارض الملك الصرف في البصرة التي تعود لحكومة المملكة المتحدة •

أما القوائم المفصلة للبند المدرجة في الفقرتين أ وب المذكورتين اعلاه فيتم الاتفاق عليها بين ممثلينا •

٣ - وفيما يتعلق بهذا الامر فلي الشرف ان أتقدم بالمقترحات التالية :-

(أ) تتنازل حكومة المملكة المتحدة عن دفع المبلغ وقدره ٢٧٥٥٠٠٠٠ باون المشار اليه اعلاه وستقبل بكامل الرضا التزام الحكومة العراقية لجعل الدفع مقابل قيام الحكومة العراقية بتنفيذ المواد الواردة في بندى الفقرة (ب وج) المدرجتين بهذه الفقرة •

(ب) سوف تخصص الحكومة العراقية مبلغ الـ ١٧٥٥٠٠٠٠ باون للاغراض التالية خلال سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ •

١ - مبلغا لا يقل عن ٢٠٠٠٠٠٠ باون ليصرف على شراء أسلحة ومعدات ولوازم دفاعية من المملكة المتحدة •

٢ - يستعمل الباقي لسد نفقات تدريب العراقيين في المؤسسات البريطانية ولسد النفقات المترتبة على الحكومة العراقية عن العراقيين الذين يتدربون بين قوات المملكة المتحدة والعراقية •

(ج) تقبل حكومة المملكة المتحدة عرض الحكومة العراقية من ان :

١ - تجعل من الميسور في ميناء البصرة وجود مخازن مجانية « ويشمل ذلك مخازن بارود «والايواء المجاني وتقديم خدمات لافراد قوات الخدمة البريطانية الذين قد يوجدون في ميناء البصرة في أى وقت من الاوقات وفقا للاتفاق الحالي •

٢ - الاستمرار في تقديم التسهيلات المجانية القائمة الى وحدات البحرية البريطانية التي تزور شط العرب وفقاً لنصوص الفقرة ٩ (ب) من المذكرة المرفقة بالكتاب رقم (١) المؤرخة في ٤ نيسان سنة ١٩٥٥ التي أشارت الى الاتفاق الخاص •

٣ - اسداء الخدمات المجانية والمأوى والعناية بطائرات القوة الجوية البريطانية التي تزور الشعبية من وقت لآخر •

٤ - وبالإضافة الى ذلك فاني أشرف بأن أقترح انه اذا كانت هذه المقترحات الموضحة في الفقرة (٣) اعلاه مقبولة لدى الحكومة العراقية فان هذه المذكرة وجواب فخامتكم سوف يشكلان اتفاقاً بين حكومتينا ينفذ في الحال •
لى الشرف بتقديم احترامى •

خادمكم المطيع
التوقيع (مايكل رايت)
سفير صاحبة الجلالة البريطانية

صاحب الفخامة الجنرال نوري السعيد

جى • سى • فى • او • سى • أم جى • دى • اس • او •

مكتب رئيس الوزراء

بغداد

في ٢٠ كانون الاول ١٩٥٥

صاحب المعالي

أتشرف بتسلم كتاب معاليكم بتاريخ اليوم الذي يشير الى المفاوضات التي جرت بشأن تنفيذ الاتفاق الخاص الموقع عليه بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية في ٤ نيسان ١٩٥٥ واتشرف بقبول المقترحات التي وردت في كتاب معاليكم مؤيدا ان الكتاب وهذا الجواب يشكلان اتفاقا بين حكومتينا سيكون نافذ المفعول حالا *

انتهاز هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامي *

التوقيع

نوري السعيد

صاحب المعالي السر مايكل رايت

ك. س. ام. جى

سفير صاحبة الجلالة البريطانية

بغداد

كتب متبادلة بشأن تسوية الطلبات المالية

بين حكومة العراق وحكومة المملكة المتحدة
لبريطانيا وايرلندا الشمالية
مؤرخة في ٣٠ نيسان ١٩٥٥

الكتابان المتبادلان بين حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا
وايرلندا الشمالية وحكومة العراق لتسوية الطلبات المالية

بغداد ٣٠ نيسان ١٩٥٥

كتاب رقم ١

السفارة البريطانية - بغداد ٣٠ نيسان ١٩٥٥ •

صاحب المعالي

بناء على تعليمات وزير الخارجية البريطانية لي الشرف أن أوجه أنظار معاليكم الى الطلبات الموقوفة بين العراق والمملكة المتحدة والمذكورة في ملحق هذه المذكرة • ومن بين هذه الطلبات الطلبان (أ - ١) و (ب - ١) اللذان يتعلقان بمبالغ اتفق على كونها مستحقة لطرف على الطرف الاخر • أما الطلب (أ - ٢) فمتنازع عليه من قبل الحكومة العراقية التي لا تقبل الالتزام به • أما الطلبات (ب - ٢) و (ب - ٣) و (ب - ٤) فمتنازع عليها من جانب الحكومة البريطانية التي لا تقبل الالتزام بها •

ان الحكومة البريطانية بروح التعاون وحسن النية ولاجل ان تنهى الاختلافات التي دامت امدا طويلا بين الحكومتين مستعدة مقابل مبلغ يدفع من قبل الحكومة العراقية قدره (١٥٠) الف باون الى صندوق يخصص للاغراض المنوه عنها ادناه لاجراء شطب متقابل لجميع الطلبات المذكورة سواء كانت متنازعا او غير متنازع عليها ولاجراء تعهد متقابل بعدم تقديم اية طلبات بشأن هذه المواد ضد اى طرف اخر على ان يكون مفهوماً بأن هذه التسوية لا تمثل بأي شكل من الاشكال اعترافاً من أي من الطرفين بمسؤولية بشأن اية طلبات متنازع عليها وان لا تقام اية دعوى على اى طرف ثالث بشأن اية من الطلبات الداخلية في هذه التسوية •

ان المبالغ المدفوعة الى الصندوق سوف تستثمر في سندات يتفق عليها وان رأس المال والفوائد المستحصلة ستستخدم لتنفيذ مشاريع تعليمية او اجتماعية او غيرها لانماء العلاقات الطيبة بين بريطانيا والعراق وذلك حسبما سيتفق عليه من قبل اللجنة تؤسس لادارة هذا الصندوق • وسيكون سفير صاحبة الجلالة البريطانية بحكم وظيفته عضوا في هذه اللجنة التي ستتألف من عضوين عراقيين وعضوين بريطانيين • ان الحكومتين ستؤسسان الصندوق باسرع وقت ممكن وتشكلان اللجنة وتضعان التعليمات الخاصة بادارة الصندوق •

لى الشرف ان استفسر عما اذا كانت الحكومة العراقية توافق على اجراء تسوية بموجب الشروط المذكورة أعلاه وفي حالة موافقتها اقترح بأن يكون هذا الكتاب وجواب معاليكم بالموافقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين بهذا الشأن وبان تتخذ الاجراءات اللازمة لتأسيس الصندوق وفقا لذلك •

لى الشرف ... الخ

مايكل رايت

الى صاحب المعالي وزير المالية

- بغداد -

ملحق بالكتاب رقم ١

١ - الطلبات البريطانية

- ١ - ١٣٥٩٧٨٩ باون قوائم مستحقة عن المعدات والمخزونات المجهزة للقوات العراقية وللشرطة العراقية اثناء الحرب وبعدها وعن بعض الاموال غير المنقولة المتروكة في العراق •
- ٢ - ٩٨٩٥٠٠ باون المبلغ المدعى باستحقاقه على اساس تنزيل قدره ٢٥٪ على القوائم الخاصة بالمواد العسكرية البريطانية المنقولة بالسكك الحديدية العراقية خلال سنى الحرب (١٩٣٩-١٩٤٥)

ب - الطلبات العراقية

- ١ - ٤٦٨٥٢٦ باون المبلغ المتفق عليه شفويا لطلبات متفرقة ناتجة عن الحرب •
- ٢٪ - ٦٣٢٥٠٠ باون المبلغ المدعى باستحقاقه للسكك الحديدية العراقية عسى اساس تنزيل قدره ١٥٪ على القوائم الخاصة بنقل المواد البريطانية خلال الحرب بواسطة السكك الحديدية المذكورة •
- ٣٪ - ٦١٦٠٠٠ باون المبلغ المدعى به عن ضريبة الدخل على مبيعات الذهب التي جرت في العراق بالنيابة عن حكومة صاحبة الجلالة •
- ٤٪ - ٢٨١٠٠٠ باون المبلغ المدعى به عن الرسوم على اجور الشحن واجور نقل المسافرين لوزارة النقل الحربى البريطانية فى بواخر انكليزية او مستأجرة من قبل الحكومة البريطانية والقادمة الى الموانى العراقية خلال سنى الحرب (١٩٣٩-١٩٤٥) •

«ان الفقرات المؤشرة (٪) هى فقرات متنازع عليها»

العراق
وزارة المالية

جواب على كتاب رقم - ١ -

الرقم / - ١٣٤
التاريخ / - ٣٠-٤-٩٥٥

صاحب المعالي

أتشرف بالاعتراف بتسلم مذكرتكم التي تحمل نفس التاريخ والتي تتضمن مايلي:-
بناء على تعليمات وزير الخارجية البريطانية الى الشرف ان اوجه انظار معاليكم الى
الطلبات الموقوفة بين العراق والمملكة المتحدة والمذكورة في ملحق هذه المذكرة . ان من
هذه الطلبات أ-١ وب-١ اللذان يتعلقان بمبالغ اتفق على كونها مستحقة لطرف على الطرف الآخر
اما الطلب أ-٢ فنمازع عليه من قبل الحكومة العراقية التي لا تقبل الالتزام به والطلبات
ب-٢ وب-٣ وب-٤ نمازع عليها من قبل الحكومة البريطانية التي لا تقبل الالتزام بها .

ان الحكومة البريطانية بروح التعاون وحسن النية ولاجل ان تنهى الاختلافات
التي دامت امدا طويلا بين الحكومتين مستعدة مقابل مبلغ يدفع من قبل الحكومة العراقية
قدره (١٥٠) الف باون الى صندوق يخصص للاغراض المنوه بها ادناه لشطب متقابل
لجميع الطلبات بشأن هذه المواد ضد اى طرف آخر على ان يكون مفهوما بان هذه
التسوية لا تمثل بأى شكل من الاشكال اعترافا من اى من الطرفين بمسؤولية لقاء اى
طلب نمازع عليه وان لا يؤدي اى طلب داخل فى هذه التسوية الى اقامة دعوى على اى
طرف ثالث .

ان المبالغ المدفوعة الى الصندوق سوف تستثمر فى سندات يتفق عليها وان رأس
المال والفوائد المستحصلة ستستخدم لتنفيذ مشاريع تعليمية واجتماعية وغيرها لانساء
العلاقات الطيبة بين بريطانيا والعراق . كما سيتفق عليه من قبل لجنة تؤسس لادارة

هذا الصندوق • ان سفير الحكومة البريطانية سيكون عضواً بالاضافة الى وظيفته في اللجنة التي ستألف من عضوين عراقيين وعضوين بريطانيين • ان الحكومتين ستؤسسان الصندوق باسرع وقت ممكن وتشكلان اللجنة وتضعان التعليمات لاجل ادارته •

لى الشرف ان استفسر فيما اذا كانت الحكومة العراقية توافق على التسوية بالشروط المذكورة اعلاه وفيما اذا كانت ترتأى ان تكون هذه وجواب معاليكم بالموافقة عليها بمثابة اتفاقية بين الحكومتين بهذا الشأن • وبأن تتخذ الاجراءات اللازمة لتأسيس الصندوق بموجبه •

واننى نيابة عن الحكومة العراقية اوافق على محتويات مذكرتكم وانتهد هذه الفرصة لاعرب لمعاليكم عن فائق تقديري واحترامى •

وزير المالية

ضياء جعفر

صاحب المعالي

سفير صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا العظمى

بغداد

ملحق الجواب

أ - الطلبات البريطانية

١ - ١٣٥٩٧٨٩ باون طلب عن التجهيزات للقوات العراقية وللمشرطة العراقية اثناء الحرب وبعدها ولبعض الاموال غير المنقولة المتروكة في العراق *

(%) ٢ - ٩٨٩٥٠٠ باون المبلغ المدعى على اساس ٢٥٪ تنزيل عن اجور الشحن للمواد العسكرية البريطانية المنقولة في السكك الحديدية العراقية خلال سني الحرب (١٩٣٩-١٩٤٥) *

ب - الطلبات العراقية

١ - ٤٦٨٥٢٦ باون المبلغ المتفق عليه شفويا لطلبات ناتجة عن الحرب *

(%) ٢ - ٦٣٢٥٠٠ باون المبلغ المدعى به من قبل السكك الحديدية العراقية على اساس ١٥٪ تنزيل على القوائم عن نقل المواد البريطانية خلال الحرب بواسطة السكك الحديدية المذكورة *

(%) ٣ - ٦١٦٠٠٠ باون المبلغ المدعى به عن ضريبة الدخل عن المبيعات الذهب التي جرت في العراق بالنيابة عن الحكومة البريطانية

(%) ٤ - ٢٨١٠٠٠ باون المبلغ المدعى به عن الرسوم على اجور الشحن واجور نقل المسافرين بوزارة النقل الحربي البريطانية في بواخر انكليزية او مستأجرة من قبل الحكومة البريطانية والواردة لموانئ العراق خلال سني الحرب (١٩٣٩-١٩٤٥)

ان الفقرات المؤشرة (%) هي فقرات متنازع عليها *

مذكرات متبادلة بشأن منح سمات
بين
الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
مؤرخة في ١٧ آب ١٩٥٥
و ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥

ترجمة

العدد ٤١٥ (سى - ١٦٢٥ / ٣٠ / ٥٥)

مذكرة شفوية

تبدى سفارة صاحبة الجلالة البريطانية تحياتها الى وزارة الخارجية وتتشرف بأن تبدي بأن العمل قد جرى فى الوقت الحاضر بالنسبة للقنصليات وسلطات اصدار السمات الاخرى التابعة لحكومة صاحبة الجلالة أن تمنح سمات نافذة لرحلة واحدة ضمن ثلاثة اشهر من تاريخ السمة الى الرعايا العراقيين الذاهبين الى المملكة المتحدة •

ان هذا الاجراء يسبب مشقة للكثير من المسافرين الذين يرغب البعض منهم فى زيارة المملكة المتحدة أكثر من مرة خلال سنة واحدة أو الذين قد يرغبون أثناء مكوثهم هناك فى زيارة بلد اخر ومن ثم العودة الى المملكة المتحدة •

وعليه فان سفارة صاحب الجلالة تقترح بان تكون جميع السمات الممنوحة من قبل سلطات المملكة المتحدة الى الرعايا العراقيين الذاهبين الى المملكة المتحدة نافذة لعدد غير محدود من السفرات خلال سنة واحدة شريطة أن يجرى ذلك على أساس المقابلة بالمثل • ويمكن تنفيذ هذا التدبير اعتباراً من ١ ايلول •

ومن الملاحظ ان هذا التدبير المقترح ينطبق فقط على المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية الا ان فى الامكان توسيع نطاقه ليشمل الممتلكات البريطانية الاخرى بعد ان تجرى استشارة حكوماتها •

تتنزه سفارة صاحبة الجلالة هذه الفرصة للاعراب مجدداً عن فائق تقديرها واحترامها •

السفارة البريطانية

بغداد

١٧ آب ١٩٥٥

الحكومة العراقية
وزارة الخارجية
الاقتصادية والقنصلية
الشعبة القنصلية

الرقم ق/٣٤٠٥/١٥/١٠
التاريخ ٣٠/١١/١٩٥٥

تهدى وزارة الخارجية تحياتها الى سفارة صاحبة الجلالة البريطانية في بغداد وبالإشارة الى مذكرتها المرقمة ٤١٥ والمؤرخة في ١٧ آب ١٩٥٥ تشرف بأن تبدي ان المراجع العراقية المختصة قد وافقت على جعل سمات الدخول الى العراق التي تمنح لرعايا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية نافذة المفعول لمدة سنة واحدة ولسفريات متعددة * وذلك على اساس مبدأ المقابلة بالمثل *

٢ - ان الوزارة قائمة ببلاغ القنصليات العراقية للعمل بمقتضى الترتيب المتفق عليه في هذا الشأن ولهذا نرجو السفارة المحترمة التفضل بالتوسط لدى المراجع البريطانية المختصة للايعاز الى القنصليات البريطانية بالعمل بموجبه ايضا *

تتهدى الوزارة هذه الفرصة للاعراب عن فائق تقديرها واحترامها *

سفارة صاحبة الجلالة البريطانية - بغداد

الاتفاقية الثقافية

بين

حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

الموقع عليها في بغداد في ١٤ كانون الاول

١٩٥٩

الاتفاقية الثقافية
بين
حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة
المتحدة لبريطانية العظمى وايرلندا الشمالية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، رغبة منها في عقد اتفاقية ثقافية لتنمية اوسع تفاهم ممكن بين بلديهما عن طريق التبادل والتعاون الودي في الفعاليات الفكرية والفنية والعلمية وكذلك التعريف المتبادل لاساليب الحياة في بلدي الطرفين المتعاقدين ورغبة منهما في تقوية العلاقات الودية وتعزيز التفاهم المشترك بين شعبيهما بهذه الوسائل قد اتفقا على ما يأتي :-

المادة الاولى

تشجع كل من الحكومتين المتعاقدين ، قدر الامكان ، تبادل واستقدام الاساتذة والمدرسين والخبراء الاخرين في الحقول الثقافية والتكنولوجية للعمل في الجامعات والكليات والمدارس والمعاهد في كلا البلدين ولصالحهما .

المادة الثانية

تقوم كل من الحكومتين المتعاقدين بدراسة مسألة تقديم المنح الدراسية في اقليمها لتمكين مواطني الحكومة المتعاقدة الاخرى من المتابعة او القيام بالدراسة او التدريب الفني او البحوث .

المادة الثالثة

تتوسط كل من الحكومتين المتعاقدين لايجاد المقاعد الدراسية لمواطني الطرف الاخر في مؤسساتها التعليمية العالية لغرض الدراسة والتدريب والبحث .

المادة الرابعة

تقوم كل من الحكومتين المتعاقدين ، دون مخالفة للقوانين والالظمة السائدة بمساعدة بعضهما لتعريف ثقافة بلد كل منهما للطرف الاخر وذلك بالوسائل التالية:-

آ - الكتب والنشرات وغيرها من المطبوعات .

ب - المحاضرات .

- ج - الحفلات الموسيقية (كونسرت) .
- د - معارض الفنون الجميلة وغيرها من المعارض .
- هـ - الحفلات المسرحية والموسيقية .
- و - الاذاعة والافلام والتلفزيون والاسطوانات وغيرها من وسائل النشر الميكانيكية .

المادة الخامسة

١ - تشجع الحكومتان المتعاقدتان قيام اوثق تعاون بين الجمعيات العلمية والمنظمات التربوية والمهنية المعترف بها رسميا او المجازة في اقليميهما لاغراض تنفيذ هذه الاتفاقية .

٢ - تسهل كل حكومة من الحكومتين المتعاقدتين للباحثين والطلبة من البلد الآخر الاطلاع على النصب والمجاميع والسجلات والمكتبات والمختبرات والمعاهد العلمية الاخرى ، بنفس الاسلوب الذي تقدمه لطلابها وباحشها وتقوم كل حكومة ، ضمن الامكانيات الملائمة التي يمكن الاتفاق عليها ، بتمكين هؤلاء الباحثين والطلاب بالاضافة الى البعثات الاثرية للقيام باعمال التنقيب والحفر وتشجيع تبادل الآثار المكررة والمستسخة وغيرها من اعمال الفن كما يشجع تبادل النسخ المصورة للمخطوطات والكتب .

٣ - تقوم كل من الحكومتين المتعاقدتين ، في حدود قوانينها المرعية ، بتسهيل مهمة البحث في حقلي العلم والطب للاشخاص المختصين في بلد الطرف الآخر .

المادة السادسة

تدرس الحكومتان المتعاقدتان مسألة انشاء الكراسي العلمية وعقد الدورات في جامعات البلد الآخر ومؤسساته الثقافية لدراسة لغة وثقافة وآداب كل من البلدين .

المادة السابعة

تدرس الحكومتان المتعاقدتان بصورة مستمرة مدى وشروط قبول الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات المدرسية التي تمنح في احد البلدين من اجل معادلتها مع الدرجات العلمية والدبلومات والشهادات المدرسية الممنوحة في البلد الآخر وذلك لاغراض دراسية وفي الحالات الملائمة لاغراض مهنية .

المادة الثامنة

- ١ - تعمل كل من الحكومتين المتعاقبتين ، وفق القوانين والانظمة السائدة في بلدهما على تسهيل انشاء المراكز الثقافية للحكومة الاخرى في بلدها .
- ٢ - تعني عبارة « المراكز الثقافية » المراكز التعليمية والمكتبات والمعاهد العلمية وبيوت الطلبة ومكتبات الافلام .
- ٣ - يحدد مجال وفعاليات المراكز الثقافية من قبل اللجنة المشتركة المشار اليها في المادة التاسعة ادناه وبموافقة وزارة المعارف . في كل من البلدين .

المادة التاسعة

من اجل تطبيق الاتفاقية الحالية ، تؤلف لجنة مشتركة دائمة من ستة اعضاء وتقسم اللجنة الى فرعين : -

الاول - مؤلف من عضوين عراقيين وعضو من المملكة المتحدة ويكون مقره بغداد .

والثاني - مؤلف من عضوين من المملكة المتحدة وعضو عراقي ويكون مقره لندن .

المادة العاشرة

تدعى اللجنة المشتركة الدائمة بكليتها الى الانعقاد عند الضرورة ومرة في كل عامين على الاقل في العراق وفي المملكة المتحدة على التناوب . ويعقد الاجتماع الاول خلال اثني عشر شهرا من تاريخ دخول هذه الاتفاقية في دور التنفيذ . ويتراأس هذه اللجنة لغرض اجتماعاتها عضو سابع يعين من قبل الحكومة التي يعقد الاجتماع في بلدها .

المادة الحادية عشرة

تخول اللجنة المشتركة ، بفرعيها ، حق الحاق اعضاء اضافيين ، ليس لهم حق التصويت ، كمستشارين في بعض المسائل الخاصة .

المادة الثانية عشرة

يحق لكل من الحكومتين المتعاقبتين ، من وقت لآخر ، ان تعين الاشخاص او المنظمات المختصة المقبولة رسميا من قبل الحكومتين لاتخاذ ما يلزم لضمان تنفيذ

الاتفاقية الحالية .

المادة الثالثة عشرة

في هذه الاتفاقية : -

- آ - تعني المصطلحات « الاقليم » و « البلد » بالنسبة للجمهورية العراقية ، اقليم العراق وبالنسبة لحكومة المملكة المتحدة ، المملكة المتحدة البريطانية وايرلندا الشمالية .
- ب - ويعني المصطلح « المواطنون » بالنسبة للجمهورية العراقية « العراقيون » وبالنسبة لحكومة المملكة المتحدة ، مواطني صاحبة الجلالة الملكة فيما يخص المملكة المتحدة ، المقيمين عادة في المملكة المتحدة .

المادة الرابعة عشرة

ليس في الاتفاقية الحالية ما يؤثر على التزام اي شخص بمراعاة القوانين والانظمة المعمول بها في اقليم كل من الحكومتين المتعاقبتين فيما يتعلق بدخول واقامة ومغادرة الاجانب .

المادة الخامسة عشرة

سيجري ابرام هذه الاتفاقية ويتم تبادل وثائق الابرام في لندن وتدخل الاتفاقية دور التنفيذ بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق الابرام .

المادة السادسة عشرة

تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول ما لم تقدم احدى الحكومتين المتعاقبتين اخطارا بانهاؤها وفي هذه الحالة تبقي الاتفاقية نافذة الى حين مرور ستة اشهر على تاريخ تقديم الاخطار التحريري بانهاء الاتفاقية من قبل احدى الحكومتين المتعاقبتين الى الحكومة الاخرى .

واقاررا بما تقدم وقع المندوبان المفوضان من قبل حكوميهما ، على هذه الاتفاقية .

كتب بنسختين ببغداد في اليوم الرابع عشر من كانون الاول من سنة ١٩٥٦ وبالمغتين العربية والانكليزية وكلا النصين معول عليهما بالتساوي .
عن حكومة المملكة المتحدة

عن حكومة الجمهورية

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

وزير المعارف

السفير

الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد

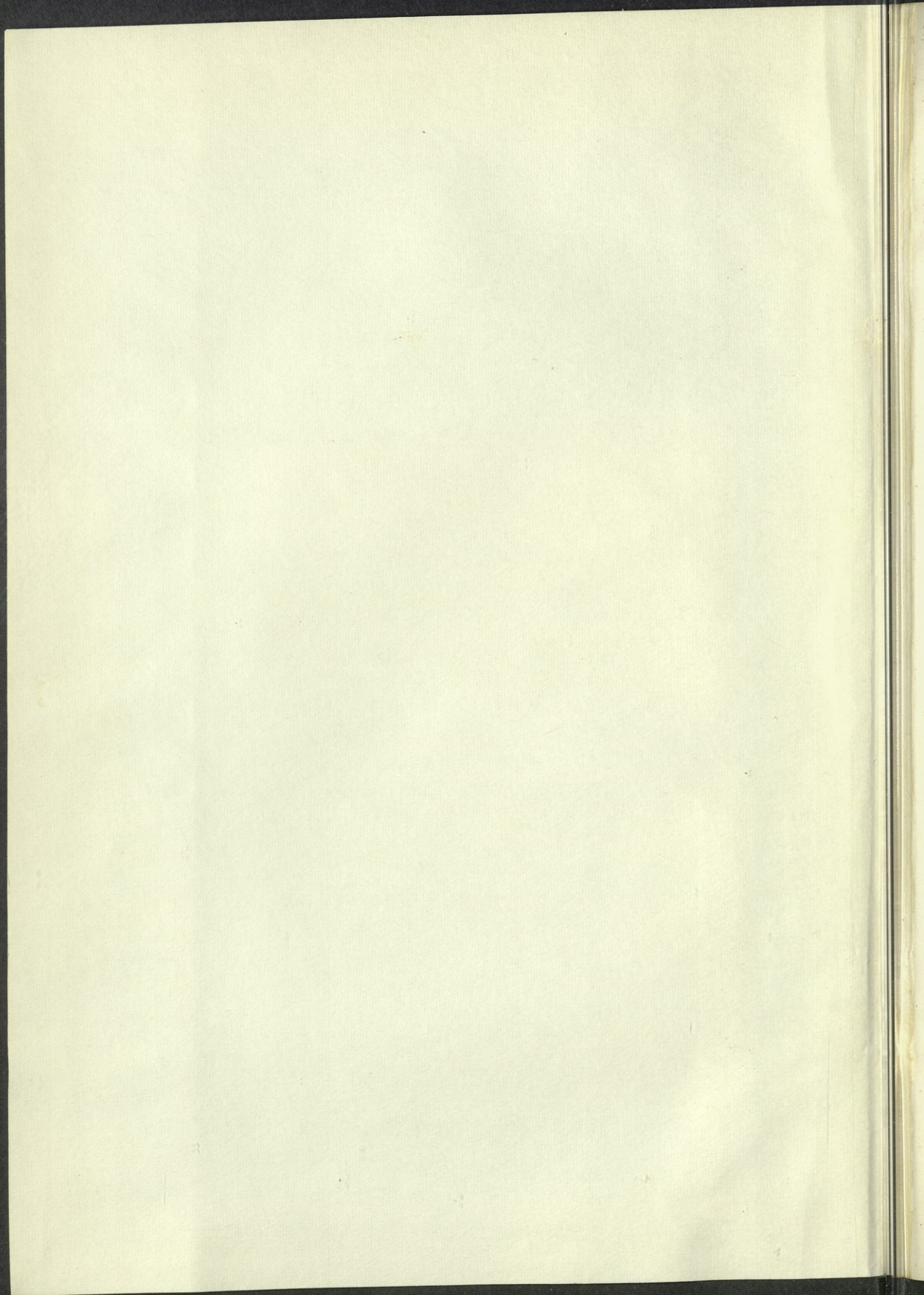
هـ . تريفليان

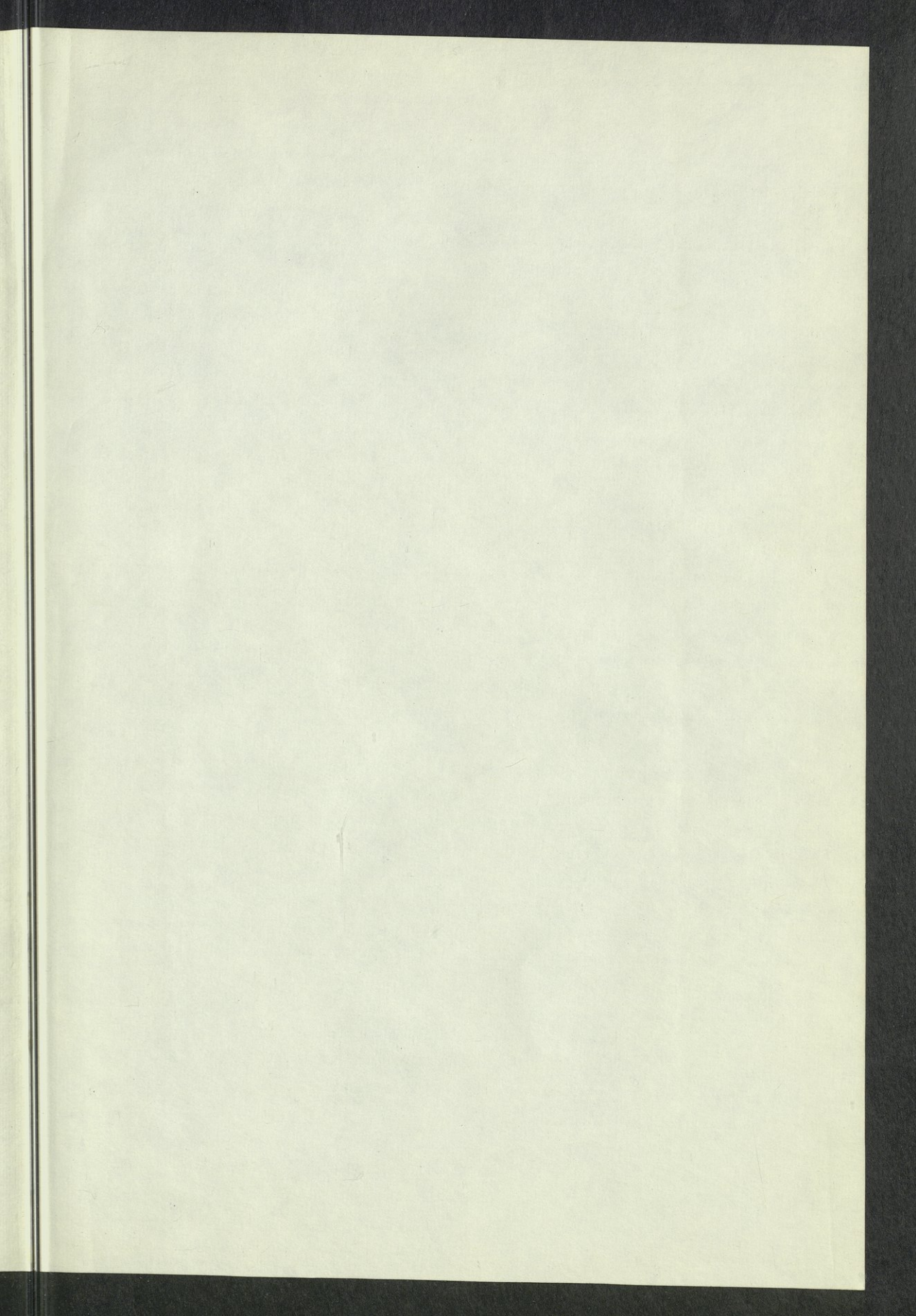
فهرست الجزء الرابع

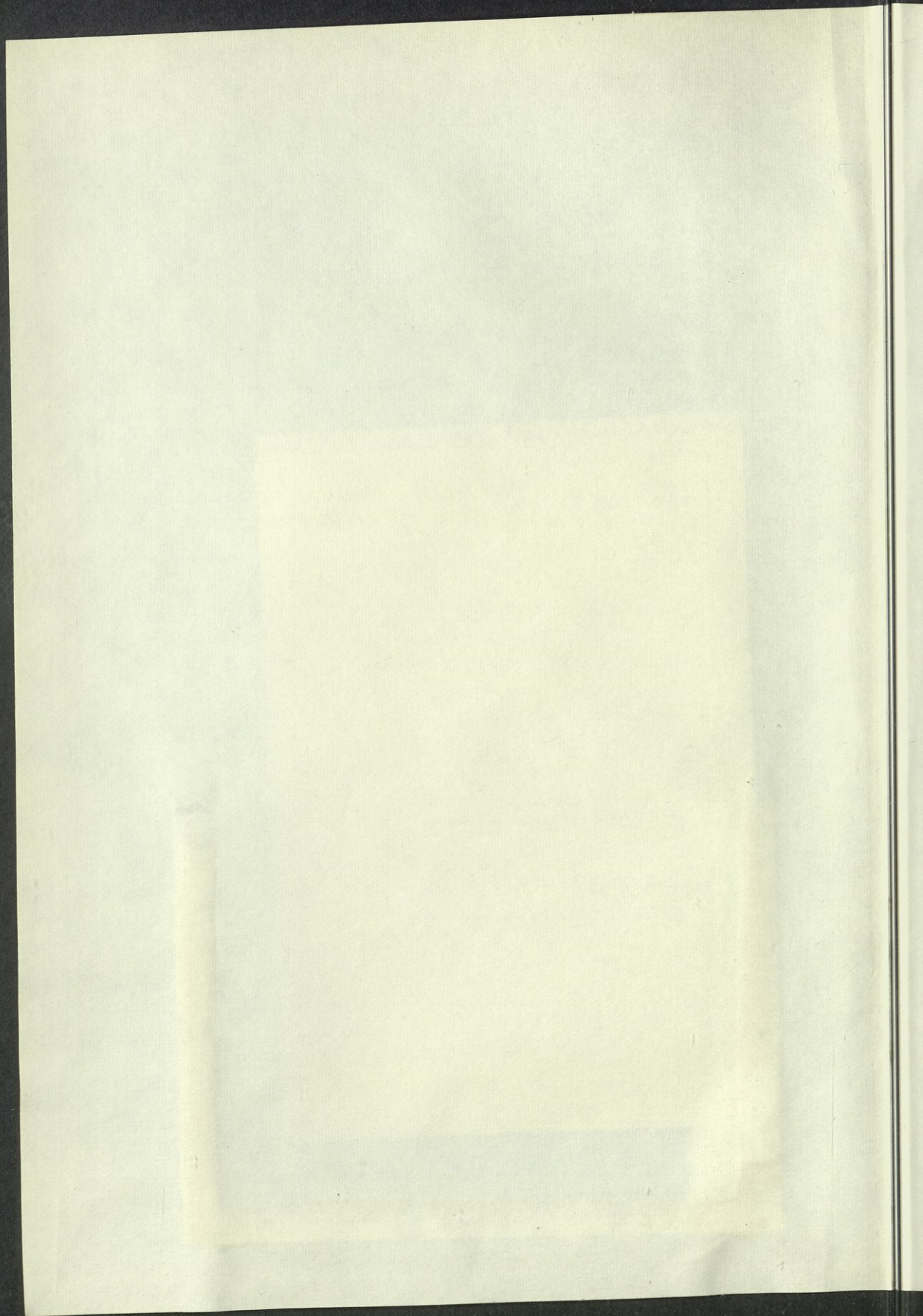
الصفحة	المادة
١	اتفاقية بين دائرة بريد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا وبين دائرة بريد حكومة العراق خاصة بتبادل الحوالات البريدية الموقع عليها في بغداد بتاريخ ٢٨/١١/١٩٢١ وفي لندن بتاريخ ١٦/١/١٩٢٢
١٩	معاهدة تحالف وبروتوكول بين العراق - بريطانية موقع عليها في بغداد في ١٠/١٠/١٩٢٢ و ٣٠/٤/١٩٢٣ (الغيت بمعاهدة سنة ١٩٣٠) .
٢٧	الاتفاقية المالية الموقع عليها في بغداد في ٢٥/٣/١٩٢٤ (الغيت بالغاء الاتفاق الخاص في ٢٤/٣/١٩٥٩) .
٣٩	الاتفاقية العدلية الموقع عليها في بغداد في ٢٥/٣/١٩٢٤ (الغيت بموجب الاتفاقية العدلية الموقع عليها في بغداد في ٤ آذار ١٩٣١) .
٤٤	الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين المعقودة بين العراق وبريطانية الموقع عليها في بغداد في ٢٥/٣/١٩٢٤ (الغيت بمعاهدة سنة ١٩٣٠) .
٧٠	الاتفاقية العسكرية الموقع عليها في بغداد في ٢٥/٣/١٩٢٤ (الغيت بمعاهدة سنة ١٩٣٠) .
٨١	معاهدة تحالف بين العراق وبريطانية موقع عليها في بغداد في ١٢/١/١٩٢٦ (الغيت بمعاهدة سنة ١٩٣٠) .
٨٥	معاهدة تحالف بين العراق وبريطانية الموقع عليها في ٣٠/٦/١٩٣٠ مع ملحق وتبادل مذكرات (الغيت بالاتفاق الخاص بين العراق وبريطانية في ٤/٤/١٩٥٥) .
١١١	تبادل مذكرات بشأن تسوية المسائل المعلقة بين العراق وبريطانية موقع عليها في لندن في ١٩/٨/١٩٣٠ .

الصفحة	المادة
١١٧	اتفاقية عدلية بين العراق وبريطانية موقع عليها في بغداد في ١٩٣١/٣/٤ (الغيت عند دخول العراق عصبة الامم) *
١٢٢	معاهدة استرداد المجرمين المعقودة بين العراق وبريطانيا الموقع عليها في بغداد في ١٩٣٢/٥/٢ مع تبادل مذكرات بشمول بعض المستعمرات والمحميات ودول الكومنولث البريطانى *
١٤٨	تبادل مذكرات حول البعثات العسكرية البريطانية موقع عليها في بغداد في ١٩٣٤/١٢/٢٠ (الغيت بالاتفاق الخاص بين العراق وبريطانية الموقع عليه في ٤ نيسان ١٩٥٩) *
١٦٠	اتفاقية المقابر البريطانية الحربية وتبادل مذكرات موقع عليها في بغداد في ١٩٣٥/٣/١٥ مع تعديلها الموقع عليه في بغداد في ١٩٥٤/٢/١٨ *
١٦٨	اتفاقية المرافعات الحقوقية بين العراق وبريطانية الموقع عليها في بغداد في ١٩٣٥/٧/٢٥ مع تبادل مذكرات بانضمام زيلنده وتطبيقها على اسكتلنده وبعض المستعمرات الاخرى *
١٩٩	اتفاقية انتقال السكك الحديدية بين العراق وبريطانيا موقع عليها في ٣١ آذار ١٩٣٦ مع كتب متبادلة (انهت بالاتفاقية المعقودة في سنة ١٩٥٢) *
٢٠٥	الاتفاقية المالية (العملات النادرة) موقع عليها في ٢٨ مايس ١٩٤٥ مع كتب متبادلة أصبحت (منتهية بانهاء مدتها) *
٢١٤	كتب متبادلة لتمديد الاتفاقية المالية (العملات النادرة) مؤرخة في ١٩٤٦/١/١٧ *
٢١٨	كتب متبادلة لتمديد الاتفاقية المالية (العملات النادرة) المؤرخة في ١٩٤٦/٤/٨ *

الصفحة	المادة
٢٢٥	الاتفاقية المالية المعقودة بين حكومة العراق وحكومة المملكة المتحدة حول الارصدة الاسترلينية الموقع عليها في ١٣/٨/١٩٤٧ •
٢٣٤	كتب متبادلة بخصوص اتفاقيتي الارصدة الاسترلينية والعملات التادرة مؤرخة في ١٨/٢/١٩٥١ •
٢٤٣	اتفاق بشأن تنظيم المصالح الجوية بين العراق وبريطانية مع جدول ومذكرات متبادلة موقع عليها في ١٩/٤/١٩٥١ •
٢٥٥	اتفاق حول نقل ملكية الميناء للحكومة العراقية بموجب كتب متبادلة مؤرخة في ٢٢/٥/١٩٥٢ •
٢٦٠	اتفاق حول انتهاء مفعول اتفاقية السكك الحديدية بموجب كتب متبادلة مؤرخة في ٢١/٦/١٩٥٢ •
٢٦٣	الاتفاق الخاص لتسمية الصداقة والتعاون بين العراق وبريطانية موقع عليه في ٤ نيسان ١٩٥٥ مع مذكرات متبادلة في ٤/٤/١٩٥٥ و ٢٠/١٢/١٩٥٥ • الغى بموجب المذكرات المتبادلة بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية المؤرخة في ٢٤/٣/١٩٥٩ •
٢٨٣	اتفاق بشأن تسوية الطلبات المالية بين العراق وبريطانيا بموجب كتب متبادلة مؤرخة في ٣٠/٤/١٩٥٥ •
٢٩٠	اتفاق بشأن منح السمات بين العراق وبريطانيا بموجب مذكرات متبادلة مؤرخة في ١٧/٨/١٩٥٥ و ٣/١١/١٩٥٥ •
٢٩٣	اتفاقية ثقافية بين العراق وبريطانيا موقع عليها في ١٤/١٢/١٩٥٩ •







DATE DUE

[illegible]

341.2567:I65maA:v.4:c.1

العراق. وزارة الخارجية

مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقولة

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01019643

MAR 9 66

341.2567:I65maA

V.4

العراق. وزارة الخارجية .

مجموعة المعاهدات والاتفاقيات .

341.2567

I 65ma A

v.4

